الواضح
في مصطلح الحديث

الواضح
في مصطلح الحديث

بقلم
د. عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد الشايع
أستاذ الحديث المشارك بجامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد.

فهذا مختصر جمعت فيه جملة من اصطلاحات أهل الحديث مع بيانها وشرحها شرحاً ميسراً يناسب غير المختصين في علم الحديث، قاصداً تقريب هذا الفن المهم الذي يعتبر مدخلاً للأصل الثاني في التشريع ومرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه.

قال الحافظ العراقي : " علم الحديث خطير وقعه، كبير نفعه، عليه مدار أكثر الأحكام، و به يعرف الحلال والحرام، ولأهله فيه اصطلاح لابد للطالب من فهمه فلهذا ندب إلى تقديم العناية بكتاب في علمه"[(١)] اهـ.

وقد اجتهدت في وضع الجداول و المشجرات الشارحة والمساعدة على الفهم والتصور وتقريب المعلومة.

وقد اقتصرت في هذا المختصر على مقرر مصطلح الحديث بكلية الشريعة، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فهم المقصودون أصالة بتأليف هذا المختصر.

وجعلته في مقدمة و مستويات أربعة وفق مقرر مصطلح الحديث بكلية الشريعة.

(١) مقدمة الحافظ العراقي لشرح ألفيته (ص/ ٣٦).

المقدمة وتشتمل على ثلاثة مباحث :

- ❖ **المبحث الأول :** التعريف بعلم الحديث، وموضوعه وغايته.
- ❖ **المبحث الثاني :** أسماء علم الحديث.
- ❖ **المبحث الثالث :** نشأة التصنيف في علم الحديث،وأشهر المصنفات فيه.

أولاً : المستوى الأول، ويشتمل على :

١- تقسيم الحديث باعتبار تعدد طرقه إلى :

٢- متواتر وآحاد، وتقسيم الآحاد إلى غريب وعزيز ومشهور.

٣- تعريف الحديث الصحيح وشرح التعريف.

٤- بيان معنى قول العلماء :

حديث صحيح، أو صحيح الإسناد.

٥- جواز التصحيح والتحسين في كل عصر لمن تأهل لذلك.

٦- أول من صنف في الصحيح المجرد.

٧- أصح كتب الحديث، والمفاضلة بين الصحيحين.

٨- إفادة ما روياه أو أحدهما العلم، وبيان الآراء في ذلك.

٩- عدم استيعاب الصحيحين لكل الأحاديث الصحيحة.

١٠- حكم المعلق فيهما،والمنتقد عليهما أو على أحدهما. والجواب عنه.

١١- مصادر الأحاديث الصحيحة غير الصحيحين، كالسنن الأربعة وصحيح ابن حبان وصحيح ابن خزيمة والمستدركات، والمستخرجات.

١٢- مراتب الحديث الصحيح.

١٣- الخبر المحتف بالقرائن وأنواعه وإفادته العلم.

١٤- أصح الأسانيد وفائدتها.

١٥- الصحيح لذاته، والصحيح لغيره.

ثانياً: المستوى الثاني، ويشتمل على:

١- الحديث الحسن: تعريفه، وشرح التعريف، معنى قول العلماء: حديث حسن، أو حسن الإسناد.

٢- تقسيم الحديث الحسن إلى حسن لذاته وحسن لغيره، بيان مراتب الحسن لذاته، مشاركة الحسن للصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في الرتبة.

٣- الوصف المركب من الصحة والحسن وغيرهما معاً للحديث كقول الترمذي وغيره: حديث حسن صحيح (وحديث حسن صحيح غريب ونحو ذلك).

٣- مصادر الحديث الحسن كجامع الترمذي وبقية السنن الأربعة وغيرها.

٤- المسند، والمتصل، والمرفوع، والأفراد، وزيادة الثقة.

٥- كيفية سماع الحديث وتحمله - وبيان طرق التحمل الثمانية، وحكم الرواية لمن تحمل بكل طريقة، ولفظ الأداء الاصطلاحي.

٦- الإسناد العالي والنازل.

ثالثاً: المستوى الثالث، وفيه الأنواع الآتية:

١- النوع الثامن: المقطوع ومظان معرفته.

٢- النوع التاسع: المرسل وما يتعلق به.

٣- العاشر: المنقطع والفرق بينه وبين المرسل.

٤- الحادي عشر: المعضل وما يتعلق به من البلاغات والمعنعن والمؤنن وما روي موقوفاً ومرفوعاً أو مرسلاً ومتصلاً.

٥- الثاني عشر: المدلس وأقسامه.

٦- **الثالث عشر** : الشاذ وما يتعلق به من المعروف والمحفوظ.

٧- **الرابع عشر** : معرفة المنكر وما يتعلق به.

٨- **الخامس عشر** : معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد.

٩- **الثامن عشر** : معرفة المعلل.

١٠- **التاسع عشر** : المضطرب في المتن والسند.

١١- **العشـرون** : المدرج، مدرج المتن ومدرج الإسناد.

١٢- **الحادي والعشرون** : الموضوع وطرق معرفة الوضع، وأسباب وضعه، بعض العبارات التي ترد في كتب الضعفاء والموضوعات وكتب الأحكام من قولهم :

لا أصل له، ليس له أصل، لا يصح، لا يثبت، ليس صحيح.

١٣- **النوع الثاني والعشرون**: المقلوب وأقسامه، ووقوعه في المتن.

رابعاً : المسـتوى الرابع، وفيه الأنواع الآتية :

١- **النوع الثالث والعشرون** : صفة من تقبل روايته ومن ترد، ومذاهب العلماء، في رواية الضعيف، وقبوله في فضائل الأعمال، وشرط ذلك، ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها ودرجة أحاديث الرواة تبعاً لتلك المراتب، حكم رواية الداعية إلى البدع، ورواية التائب من الفسق.

٢- **النوع الرابع والثلاثون** : ناسخ الحديث ومنسوخه.

٣- **النوع الثاني والثلاثون** : غريب ألفاظ الحديث.

٤- **النوع السادس والثلاثون** : معرفة مختلف الحديث.

٥- **التاسع والخمسون** : المبهمات من الرجال والنساء.

٦- **السـتون** : تواريخ المتون.

٧- الحادي والستون: معرفة الثقات والضعفاء، والمؤلفات فيه.

٨- الثاني والستون : معرفة من اختلط من الثقات.

٩- التاسع والثمانون : معرفة أسباب الحديث والمؤلفات فيه.

والله أسأل العلم النافع و العمل الصالح، وأن يستعملنا في طاعته ومرضاته، وأن يقينا شر أنفسنا، وشر الشيطان و شركه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

كتبه

عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد الشايع

١٤٣١/٦/٢٥هـ



المبحث الأول

التعريف بعلم الحديث، و موضوعه وغايته :

علم الحديث
معرفة القواعد التي يتوصل
بها إلى معرفة حال الراوي والمروي

موضوعه
السند والمتن

غايته
معرفة المقبول ليعمل به
والمردود ليجتنب

التعريف بعلم الحديث[١]:

هو معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي.

قال الحافظ ابن حجر : وهو أولى التعاريف لعلم الحديث.

وقال ابن جماعة : علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن .

والمقصود بأحوال السند والمتن :

أحواله من صحة وحسن وضعف ورفع ووقف وقطع وعلو ونزول وكيفية

(١) " النكت على ابن الصلاح " لابن حجر (١/ ٢٢٥)، وفي "تدريب الراوي" للسيوطي (١/ ٢٦) زيادة قوله: " وإن شئت حذفت لفظ "معرفة" فقلت: القواعد إلى آخره". اهـ وقال السخاوي في " فتح المغيث " (١/ ٢٢)، و" الغاية في شرح الهداية في علم الرواية" (١/ ٦٦): هو معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي.

التحمل والأداء وصفات الرجال وما أشبه ذلك[١].

موضوعه[٢] :

السند والمتن. أو قل : الراوي والمروي.

غايته :

معرفة المقبول من المردود.

قال البقاعي : معرفة ما يقبل من ذلك ليعمل به، وما يرد ليجتنب[٣].

وقد نظم ذلك الحافظ السيوطي[٤] فقال :

علم الحديث ذو قوانين تحد   يدرى بها أحوال متن وسند

فذانك الموضوع والمقصود   أن يعرف المقبول والمردود



(١) "توجيه النظر" لطاهر الجزائري (١/ ٧٩٢).

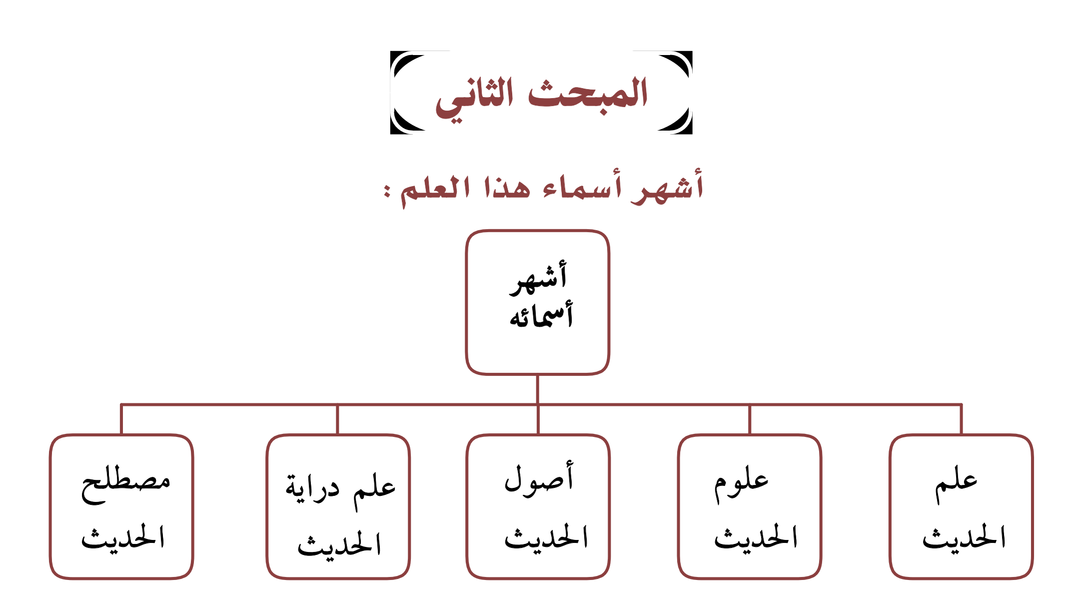
(٢) "تدريب الراوي" للسيوطي (١/ ٢٦)، و " شرح نزهة النظر" لملا علي قارئ (ص/ ١٥٥).

(٣) " النكت الوفية" للحافظ البقاعي (١/ ٦٣).

(٤) " الألفية" (ص/ ٣).

المبحث الثاني

أشهر أسماء هذا العلم :



عرف هذا العلم بأسماء عديدة أشهرها ما يأتي :

١- علم الحديث :

وهذا تسمية مشهورة عندهم، وقد ذكرها الحافظ العراقي في مطلع ألفيته، قال العراقي :

فهذه المقاصد المهمة   توضح من **علم الحديث** رسمه

وقال السيوطي في مطلع ألفيته :

علم الحديث ذو قوانين تحد
يدرى بها أحوال متن وسند

٢- علوم الحديث :

هذه التسمية من أوائل الألقاب التي عرف بها هذا العلم، وأكثرها انتشاراً في عصر ابن الصلاح ومن جاء بعده.

وقد وسم أبو عبدالله الحاكم النيسابوري كتابه في هذا الفن بـ" معرفة علوم الحديث ".

وكذا اشتهر كتاب ابن الصلاح "المقدمة" عند طائفة من العلماء ب- " علوم الحديث".

قال الحافظ العراقي : " إن أحسن ما صنف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح "[١].

٣- أصول الحديث :

أو أصول علم الحديث، ووقت ظهور هذه التسمية متقدم.

فقد وسم الخطيب البغدادي كتابه الشهير في هذا الفن " الكفاية في معرفة أصول علم الرواية". وقال في مقدمته: "وأنا أذكر بمشيئة الله تعالى وتوفيقه في هذا الكتاب ما بطالب الحديث حاجة إلى معرفته وبالمتفقه فاقة إلى حفظه ودراسته من بيان أصول علم الحديث وشرائطه "[٢].

وقد سمى العلاء بن النفيس المتطبب (ت٦٨٩) كتابه الذي اختصر فيه ابن الصلاح " أصول علم الحديث".

وقد اشتهرت هذه التسمية في العصر الحاضر، وقد سمى العلامة طاهر الجزائري كتابه في هذا الفن بـ "توجيه النظر إلى أصول الأثر"[٣].

(١) " التقييد والإيضاح " (ص/١١).

(٢) " الكفاية في معرفة أصول علم الرواية" (ص/٧).

(٣) تنبيه: نشر كتاب الحسين بن عبدالله الطيبي (ت٧٤٣) باسم " الخلاصة في أصول الحديث"، وهذه خلاف تسمية المؤلف له حيث قال في مقدمته: " وسميته بالخلاصة في معرفة الحديث ".
وقد وسمه صاحب "كشف الظنون"، بـ " الخلاصة في أصول الحديث"، لكن صاحب الدار أدرى بها.

٤- علم دراية الحديث :

هذه تسمية قديمة، وقد أشار لها الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)[١] ولم ينتشر هذا اللقب انتشار غيره .

وقد أظهره وأشهره ابن الأكفاني (ت ٧٩٤هـ) في كتابه " إرشاد القاصد" الذي تكلم فيه على أنواع العلوم و تعاريفها وما صنف فيها من محاسن الكتب، قال :

علم الحديث الخاص بالرواية :

علم يشتمل على نقل أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها.

علم الحديث الخاص بالدراية :

علم يُعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها "اهـ.

قال البقاعي : فحقيقة الرواية : نقل السُّنة ونحوها وإسناده ذلك إلى من عُزِيَ إليه بتحديث أو إخبار وغير ذلك.

وشروطها : تحمل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل من سماع أو عرض أو إجازة ونحوها.

وأنواعها : الاتصال والانقطاع ونحوهما.

وأحكامها : القبول والرد.

وحال الرواة : العدل والجرح. وشروطهم في التحمل والأداء.

---

(١) " المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" (ص/ ٢١٩، ٣١٢).

وأصناف المرويات : المصنفات من المسانيد والمعاجم والأجزاء وغيرها أحاديث وآثاراً، وما يتعلق بها : هو معرفة اصطلاح أهلها[(١)].

وقال الصنعاني : " . . . **علوم الحديث** وهو علم دراية لا رواية رسمه الشيخ عطا في مختصره المسمى "بالقول المعتبر في مصطلح أهل الأثر" بقوله : علم يعرف به حال الراوي والمروي من جهة القبول والرد.

وأما الحديث فهو علم رواية ورسمه أيضاً بأنه : علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ - قيل أو إلى صحابي فمن دونه - قولاً أو فعلاً أو هماً أو تقريراً أو صفة ..وعلم درايته اصطلاحي[(٢)]. و قال طاهر الجزائري : " فهذا الفن مدخل لعلم الحديث وقد **سماه بعضهم** بـ"علم دراية الحديث"[(٣)].

ويرى البعض أن المراد (بعلم دراية الحديث) ما يتعلق بمتن الحديث من فقه وغريب ونحو ذلك.

(وعلم رواية الحديث) ما يتعلق بسند الحديث و هو المصطلح، ويذكر أن التسمية تشير إلى هذا المعنى[(٤)].

وقد وسم الخطيب البغدادي كتابه في المصطلح بـ (الكفاية في معرفة علم الرواية)، والخطب سهل.

٥- مصطلح الحديث :

شاع في هذا العصر تسمية هذا العلم بـ(مصطلح الحديث).

---

(١) " النكت الوفية" للحافظ البقاعي (١/ ٦٣)، و " تدريب الراوي" للسيوطي (١/ ٢٥).

(٢) "توضيح الأفكار" (١/ ٦).

(٣) "توجيه النظر" (١/ ٧٩٢)..

(٤) "مقالات و محاضرات في الحديث الشريف وعلومه" لإبراهيم ابن الصديق (ص/ ٥٧).

وقد غلب هذا الاسم في العصر الحاضر، واشتهر و انتشر حتى نسيت الألقاب الأخرى له أو كادت، وأصبح يطلق عليه بلا إضافة فيقال : علم المصطلح .

ولهذه التسمية أصل عند من تقدم، فقد وسم الحافظ ابن حجر مختصره في هذا الفن بـ " نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر " .



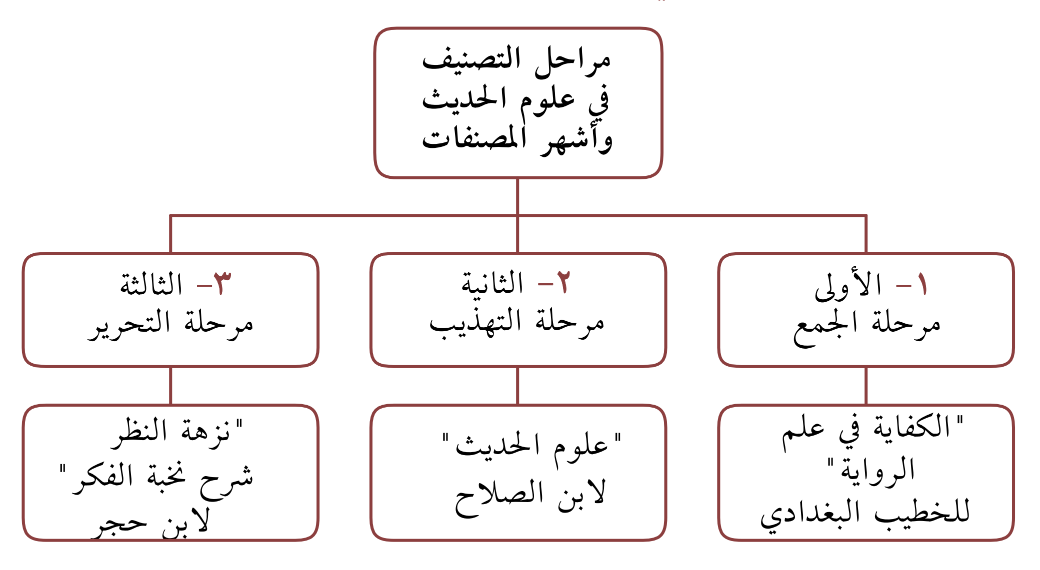
مقدمة في مصطلح الحديث

١- تعريفه	معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي
٢-موضوعه	السند والمتن. أو يقال الراوي والمروي.
٣-غايته	معرفة المقبول من المردود. وقد نظم ذلك الحافظ السيوطي في ألفيته (التعريف والموضوع والغاية)، فقال : علم الحديث ذو قوانين تحد يدرى بها أحوال متن وسند فذانك الموضوع والمقصود أن يعرف المقبول والمردود
٤-أسماء هذا العلم	١- (علم الحديث) ٢-(علوم الحديث) ٣-(أصول الحديث) ٤-(علم دراية الحديث) ٥-(مصطلح الحديث)
٥-أشهر المصنفات فيه	١- الكفاية في علم الرواية " للخطيب البغدادي ٢-" علوم الحديث " لابن الصلاح ٣-" نزهة النظر " للحافظ ابن حجر



المبحث الثالث

نشأة التصنيف في علوم الحديث،وأشهر المصنفات فيه.



كان لأئمة الحديث المتقدمين عبارات وألفاظ في نقد الرواة، و الحكم على الأحاديث اشتهر تداولها وإطلاقها على معانٍ معينة من غير اصطلاح ومواطأة بينهم :

كقولهم : حديث باطل، وحديث منكر، وحديث لا أصل له ونحو ذلك.

وقولهم في الرواة : فلان ثقة، وفلان صدوق، وفلان ضعيف، وفلان مدلس، وما أشبه ذلك.

وقد تكلم جماعة منهم في توضيح بعض هذه العبارات والألفاظ، وبيان جملة من هذه الاصطلاحات ضمن مؤلفاتهم في الحديث والرجال :

كالإمام أحمد في "العلل" و"السؤالات" له، والإمامين أبي حاتم، وأبي

زرعة الرازيين في " الجرح والتعديل"، و"العلل" لابن أبي حاتم، والإمام مسلم في "مقدمة صحيحه"، والإمام ابن حبان في "مقدمة صحيحه" و مقدمة كتابه "المجروحين"، والإمام ابن عدي في مقدمة كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال".

ثم بعد هؤلاء ظهر التأليف في علوم الحديث استقلالاً، ومن أوائل المصنفات:

- "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" للرامهرمزي المتوفى سنة **٣٦٠** هـ، وهو أول كتاب جامع في مصطلح الحديث.
- "معرفة علوم الحديث" للحاكم المتوفى سنة **٤٠٥** هـ.

وقد مر التأليف في علوم الحديث بمراحل وأطوار يمكن إجمالها في مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: المصنفات المتقدمة (الجامعة).

وقد اشتملت على جمع المصطلحات التي يستعملها أئمة أهل الفن كـ(المرسل) و (المعلق) و (المعضل) وكذا تفسير هذه المصطلحات إما من نصوص الأئمة، أو من استقراء عملهم، وأبرز من يمثل هذه المرحلة :

الحافظ أبو بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفى سنة **٤٦٣**هـ، في مؤلفاته الشهيرة الكثيرة في هذا الفن، وعلى رأسها وأجلها : " الكفاية في معرفة أصول علم الرواية".

وقَلّ علم من علوم الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً، حتى قال الحافظ ابن نقطة : " وله مصنفات في علوم الحديث لم يسبق إلى مثلها، ولا شبهة عند كل لبيب أن المتأخرين من أصحاب الحديث عيال على أبي بكر

الخطيب"[1] اهـ .

ومما يميز هذه المرحلة :

- الاستدلال لمسائل علوم الحديث، ورواية كلام الأئمة بالإسناد .

وأهم ما يؤخذ عليها :

- عدم استيعاب علوم الحديث، وعدم ترتيبها ترتيباً مناسباً.

المرحلة الثانية : المصنفات المتوسطة (المهذبة).

تتابعت المصنفات في علوم الحديث بعد الخطيب البغدادي، لكنها لم تنتشر وتشتهر شهرة مصنفاته في هذا الفن.

إلى أن جاء الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهير بابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣هـ.

فألف كتابه الموسوم بـ" معرفة أنواع علوم الحديث " المشهور بـ"مقدمة ابن الصلاح" ، وجمع مادته من مؤلفات الخطيب المتقدمة وغيرها.

وقد ألفه الحافظ ابن الصلاح في أوقات متفرقة، وأملاه على تلاميذه في مجالس مختلفة، ولم يتهيأ له مراجعته فيما بعد، ولذا لم يتسن له تهذيبه وترتيبه على الوضع المناسب.

وقد ذاع صيته، وانتشر ذكره، واشتهر شهرة واسعة فاقت ما تقدمه من كتب الاصطلاح.

وقد تداوله المحدثون فيما بينهم شرحاً واختصاراً واستدراكاً ونظماً، وصار

---

(١) "التقييد لرواة السنن و المسانيد " لابن نقطة (ص/ ١٥٤)، و نقلها عنه الحافظ ابن حجر في " نزهة النظر" (ص/ ٣٣) مختصرة فقال: كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه.

عمدة من جاء بعده.

قال الحافظ ابن حجر في وصفه : " فجمع - لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية - كتابه المشهور، **فهذب فنونه**، وأملاه شيئا بعد شيء؛ فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب،واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة، فجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها نخب فوائدها فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلذا عكف الناس عليه وساروا بسيره فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر "[(١)].

المرحلة الثالثة : المصنفات المتأخرة (المحررة) :

سار جل المصنفين في مصطلح الحديث بعد ابن الصلاح بسيره، واقتفوا أثره.

وكثرت المصنفات على كتاب ابن الصلاح وانتشرت حتى جاء الحافظ ابن حجر العسقلاني فصنف في هذا الفن كتابه المختصر :

" نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر " في جزء صغير، وشرحه في كتابه "نزهة النظر "، وقد تميز هذا المختصر مع شرحه بمزايا عديدة جعلته العمدة في هذا الفن، من أهمها :

١- الترتيب الجديد المبتكر.
٢- التناسب والترابط في الترتيب.
٣- الزيادة في أنواع علوم الحديث، فقد ذكر الحافظ ابن الصلاح (٦٥) نوعاً، وزاد عليه الحافظ ابن حجر نحو أربعين نوعاً فجاوزت أنوع علوم الحديث في " نخبة الفكر" (١٠٠) نوع.

---

(١) " نزهة النظر" (ص/ ٣٤).

٤- وضع تعريف جامع مانع لغالب أنواع علوم الحديث، وهذا أبرز ما يميز هذا الكتاب حيث قام الحافظ ابن حجر بتحرير المصطلحات الحديثية وتنقيحها، وبيان الراجح في تعريف كل نوع من أنواع علوم الحديث.

٥- أصبحت التعاريف في هذا المختصر مع شرحه " نزهة النظر" هي العمدة في هذا الفن.

فتخلص مما تقدم أن التصنيف في علوم الحديث - في الجملة - مر بمراحل ثلاث:

١- المرحلة الأولى (مرحلة الجمع) (القرن الخامس)	- وأشهر من يمثلها الحافظ أبو بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفى سنة **٤٦٣**هـ، في كتابه "**الكفاية في علم الرواية**". - والخطيب مسبوق بالتأليف، لكنه استقصى في **الجمع** فألف في كل نوع تأليفاً خاصاً، ثم أودع خلاصتها في كتابه "الكفاية"، حتى قال ابن نقطة: كل من أنصف علم أن المحدثين عيال على كتبه (يعني الخطيب).
٢-المرحلة الثانية (مرحلة التهذيب) (القرن السابع)	- وأشهر من يمثلها الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهير بابن الصلاح المتوفى سنة **٦٤٣**هـ، وكتابه " **معرفة أنواع علوم الحديث** " المشهور "بمقدمة ابن الصلاح". - وقد اجتهد في **التهذيب**، فهذب في كتابه كثيراً من مؤلفات الخطيب البغدادي و زاد عليه زيادات.
٣-المرحلة الثالثة (مرحلة التحرير) (القرن التاسع)	- وأبرز من يمثلها الحافظ ابن حجر المتوفى سنة **٨٥٢**هـ، وكتابه "**نزهة النظر شرح نخبة الفكر**" .- قام الحافظ **بتحرير** المصطلحات الحديثية وتنقيحها، وبيان الراجح في تعريف كل نوع من أنواع علوم الحديث.

المستوى الأول

أَقْسَام الْحَدِيثِ بِاعْتِبَارِ تعدد طُرُقِهِ : الْمُتَوَاتِر، و الْآحَاد.

أَقْسَام الْآحَادِ : الْمَشْهُور والْغَرِيب وَالْعَزِيز.

مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وفيه مسائل :

تَعْرِيفُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَشَرَحُ التَّعْرِيفِ

بَيَانُ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أو حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ

جَوَازُ التَّصْحِيحِ وَ التَحسينِ فِي كُلِّ عَصْرٍ لِمَنْ تَأهلَ لِذَلِكَ

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الصَّحِيحَ المُجَردِ

أَصَحُّ الْكُتُبِ، و المُفَاضَلَة بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ

إِفَادَةُ ما رَوَياهُ أو أَحَدُهُمَا الْعِلْم

عَدَمُ استيعَابِ الصَّحِيحَيْنِ لِكُلِّ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ

حُكْمُ الْمُعَلَّقِ فيهما، والمُنتَقَدِ عليهما أو أَحَدِهِمَا وَ الجَوَاب عنه

مَصَادِرُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ غير الصَّحِيحَيْنِ.

مراتب الْحَدِيثِ الصَّحِيح

الخَبَرُ المُحْتَفُّ بالقَرائِن و أَنْوَاعُهُ و إِفَادَتُه الْعِلْمِ

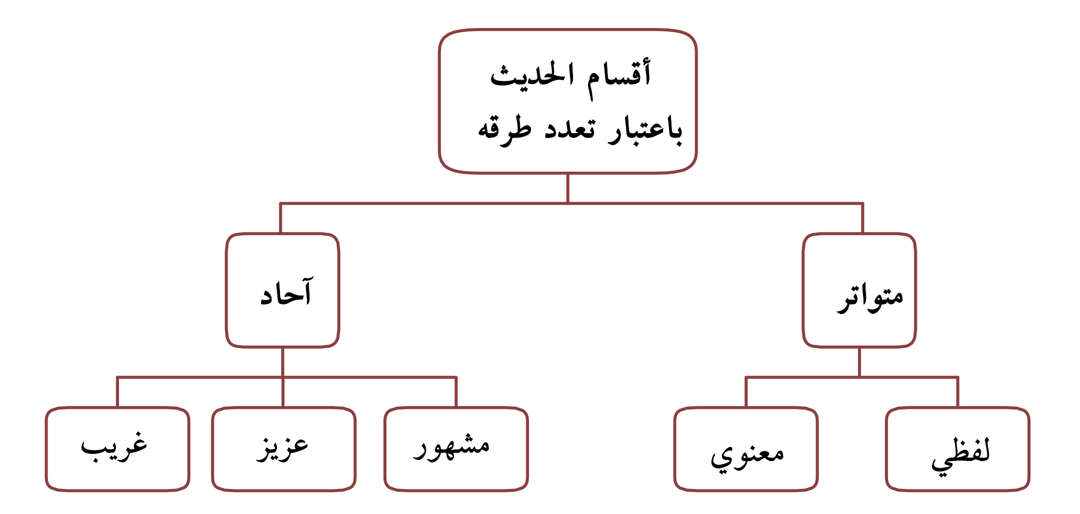
أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ و فَائدَتُها

الصَّحيحُ لذاتِهِ والصَّحيحُ لغَيرِه

أولاً: أقسام الحديث باعتبار تعدد طرقه:

١- الحديث المتواتر.

٢- حديث الآحاد.



الكلام في المتواتر كثير متشعب، وسأوجز الكلام في مباحثه و مسائله في نقاط ليكون أسهل للفهم والتصور.

وقبل الشروع في بيانها، ينبغي أن يقف الباحث في هذا الموضوع على أمور من أهمها:

١- أن سلف الأمة ومتقدمي علماء الملة إذا صح عندهم الحديث تلقوه بالقبول والتسليم والعمل، ولم يبحثوا عن كونه متواتراً أو آحاداً أو يفيد الظن أو العلم.

٢- استغل بعض أهل الأهواء كالمعتزلة ونحوهم مسألة التواتر والآحاد استغلالَا سيئاً، وقصدوا بها مآرب سيئة كالطعن فيما لا يوافق أهواءهم من السنة.

٣- ليس من وراء البحث في التواتر في الحديث النبوي -على طريقة الأصوليين- كبير فائدة، لأنه ليس من مباحث علم الإسناد، كما سيأتي بيانه.

ويعتبر الخطيب البغدادي أول من أدخل مبحث (المتواتر) -على طريقة الأصوليين- في كتب (علوم الحديث).

قال ابن الصلاح : ومن المشهور المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، **وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد في رواياتهم**[(١)] اهـ.

والمتواتر الذي يتكلم عنه أهل الاختصاص من الأصوليين ونحوهم، يتكلمون عنه من حيث دخوله في الأخبار كلها، وليس خاصاً بأخبار المصطفى ﷺ.

والتعبير بـ(المتواتر) و (التواتر) : موجود في كلام السلف كأحمد وأبي عبيد القاسم بن سلام و البخاري وابن أبي عاصم و محمد بن نصر وغيرهم.

والإمام الشافعي يسميه في كتابه " الرسالة" (خبر العامة)، وما يعرف بالآحاد يسميه الشافعي (خبر الخاصة) و (خبر الواحد).

وسيأتي بيان مراد أئمة الحديث بـ (المتواتر).

---

(١) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/٢٦٧)، في معرفة المشهور من الحديث.

- مجمل مباحث المتواتر:

١- تعريفه	ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطأهم على الكذب عن مثلهم و أسندوه للحس
٢- شروطه	١- أن يرويه عدد كثير ٢-تحيل العادة تواطأهم على الكذب ٣-عن مثلهم ٤- يكون مستندهم الحس (المشاهدة أو السماع)
٣- عدد رواته	الراجح أنه ليس لعدد رواة المتواتر حد معين، والمراد: أنه قد يتواتر خبر بسبعة، وآخر بعشرة، وثالث باثني عشر، فمتى أفاد العلم الضروري فقد بلغ حد التواتر.
٤- عدالة رواته	لا يشترط في الحديث المتواتر بالكيفية المتقدمة عدالة الرواة ولا إسلامهم.
٥- أمثلته	المتواتر بالكيفية المتقدمة لا يوجد له مثال في السنة كما وضحه الحافظ ابن الصلاح.
٦- حكمه	مقطوع بصحته
٧- إفادته	المتواتر بالتعريف السابق يفيد العلم اليقيني (الضروري) وهو الاعتقاد الجازم المطابق.
٨- صلته بمباحث الإسناد	المتواتر -على ما سبق- ليس من مباحث علم الإسناد. لأن (علم الحديث) : هو معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي و المروي. والمتواتر : لا يلزم فيه البحث عن أحوال رواتها جرحاً أو تعديلاً، بل لا يشترط إسلامهم كما تقدم بيانه

أولاً - تعريف المتواتر:

في اللغة: التتابع، يقال: تواتر المطر إذا تتابع نزوله.

وفي الاصطلاح - **عند الأصوليين** -:

أن يرويه جماعة، تحيل العادة تواطأهم على الكذب، عن مثلهم، ويكون مستندهم الحس[١].

ثانياً - شرح التعريف:

(أن يرويه جماعة): منهم من حصرهم في الأربعة، وقيل في الخمسة، وقيل في السبعة، وقيل في العشرة، وقيل في الأربعين، وقيل غير ذلك وتمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد، والمختار الذي عليه المحققون أن ذلك **لا يضبط بعدد مخصوص**[٢].

قال ابن قدامة - موضحاً عدم اشتراط عدد معين للتواتر-: فإنه لو قتل رجل في السوق وانصرفت جماعة فأخبرونا بقتله فإن قول الأول يحرك الظن، والثاني يؤكده ولا يزال يتزايد حتى يصير ضرورياً ولا يمكننا تشكيك أنفسنا فيه.

فلو تصور الوقوف على اللحظة التي حصل فيها العلم ضرورة وحفظ حساب المخبرين وعددهم لأمكن الوقوف عليه.

---

(١) "الكفاية في علم الرواية" للخطيب البغدادي (ص/١٦)، و "شروط الأئمة الخمسة" للحازمي (ص/٥٢)، و "شرح صحيح مسلم" للنووي (١/ ٦٤)، و "نزهة النظر" (ص/٣٧)، و "المستصفى" للغزالي (١/ ٢٥١)، و "روضة الناظر" لابن قدامة (ص/٩٣).

(٢) "شرح صحيح مسلم" للنووي (١/ ٦٤)، و "نزهة النظر" (ص/٣٧)، و "روضة الناظر" لابن قدامة (ص/٩٧).

ولكن درك تلك اللحظة عسير فإنه تتزايد قوة الاعتقاد تزايداً خفي التدريج كتزايد عقل الصبي إلى أن يبلغ حد التكليف، وتزايد ضوء الصبح إلى أن ينتهي إلى حد الكمال، فلذلك تعذر على القوة البشرية إدراكه.

فأما ما ذهب إليه المخصصون بالأعداد فتحكم فاسد لا يناسب الغرض ولا يدل عليه وتعارض أقوالهم يدل على فسادها اهـ.

(تحيل العادة تواطأهم على الكذب): أن يعلم بمستقر العادة أن اتفاق هؤلاء على الكذب محال، وأن ما أخبروا به لا يجوز دخول اللبس والشبهة في مثله.

والكذب : الإخبار بخلاف الواقع، وهو على قسمين :

١- الإخبار بخلاف الواقع خطأً.

٢- الإخبار بخلاف الواقع عمداً، وهو الافتراء، وهذا هو المعنى المعروف عند العامة(١)

(عن مثلهم) في الكثرة لا في العدد، يعني يرويه عدد كثير عن عدد كثيرين ولا يضر اختلاف العدد، كأن يرويه عشرة عن سبعة عن ثمانية عن ثلاثة عشر، فهنا الكثرة موجودة في كل طبقة مع اختلاف العدد، لكن بشرط أن يحصل العلم في كل طبقة.

---

(١) انظر بيان هذا الأمر مع أمثلته: " التمهيد" لابن عبدالبر (٩/ ٢٨٩)، و " تلخيص الاستغاثة" (١/ ٢٧١) و " الجواب الصحيح" (٦/ ٤٥٢) كلاهما لابن تيمية، و " المسودة" (ص/ ٢٠٩)، و " " مدارج السالكين" (١/ ٣٦٤)، و " مفتاح دار السعادة" (٢/ ٢٥٤) كلاهما لابن القيم.
قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ٢٨٩): أما قول عائشة في أبي هريرة كذب والذي أنزل الفرقان، فإن العرب تقول: كذبت بمعنى غلطت فيما قدرت وأوهمت فيما قلت ولم تظن حقاً ونحو هذا وذلك معروف من كلامهم موجود في أشعارهم كثيراً.

(ويكون مستندهم الحس) أي السماع أو المشاهدة، و قد تقرر أن من الأشياء ما يعرف بواسطة العقل ككون الواحد نصف الاثنين.

وأن منها ما يعرف بواسطة الحس ككون زيد قال كذا، أو فعل كذا فإن القول يدرك بحاسة السمع، والفعل يدرك بحاسة البصر.

ثالثاً - شروط المتواتر:

يمكن أن نعرفها من خلال التعريف، فنقول :

١- أن يرويه عدد كثير.
٢- تحيل العادة تواطأهم على الكذب
٣- الكثرة في جميع طبقات السند.
٤- ويكون مستندهم الحس أي المشاهدة أوالسماع.

وبعضهم يجعل الأول والثاني شرطاً واحداً، فتكون الشروط ثلاثة.

وأضاف بعضهم في الشروط : (إفادة العلم)، وهي عند التأمل نتيجة التواتر وثمرته لا شرطه، وقد نبه عليه قاسم قطلوبغا في "حاشيته على النخبة "، والعلامة الألوسي، وغيرهما وذكروا أن الحافظَ ابن حجر ذكر ذلك في شروط المتواتر، وهو متعقب في ذلك.

قال الألوسي : وعد الأخير [وهو إفادة العلم] شرطاً فيه نظر، لأن إفادة العلم حكم المتواتر، فكيف يجعل ذلك الشيء شرطاً له داخلاً في تعريفه، فيلزم منه الدور[1]

رابعاً - ليس من شرط التواتر أن يكون الرواة عدولاً ولا مسلمين:

ليس من شروط التواتر أن يكون المخبرون مسلمين ولا عدولاً لأن إفضاءه

---

(١) " عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر" للعلامة الألوسي (ص/ ١٥١).

إلى العلم من حيث إنهم مع كثرتهم لا يتصور اجتماعهم على الكذب وتواطؤهم عليه، ويمكن ذلك في الكفار كإمكانه في المسلمين(١) .

قال النووي : ولا يشترط في المخبرين الإسلام ولا العدالة وفيه مذاهب أخرى ضعيفة(٢) .

ونقل العلامة طاهر الجزائري : أن المتواتر لا يبحث فيه عن رواته، بل يجب العمل به من غير بحث لإفادته علم اليقين وإن ورد عن غير الأبرار بل عن الكفار(٣).

خامساً - مثال المتواتر :

اختلف أهل الاصطلاح في وجود مثال للمتواتر :

فذهب ابن الصلاح إلى أن المتواتر بالتعريف السابق والشروط المتقدمة يعز وجوده إلا أن يدعى في حديث : " من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " .

وقال : ومن سئل عن إبراز مثال لذلك أعياه تطلبه(٤).

وسبقه إلى ذلك عدد من علماء الحديث منهم ابن حبان، وأبوبكر الحازمي، قال الحازمي : إثبات التواتر في الأحاديث عسر جداً(٥).

وتعقب الحافظُ ابن حجر ابنَ الصلاح في ذلك، وذهب إلى أن أمثلة المتواتر كثيرة .

---

(١) " روضة الناظر" لابن قدامة (ص/ ٩٥).
(٢) "شرح مسلم " للنووي (١/ ٦٤).
(٣) " توجيه النظر " " (١/ ١٣٩).
(٤) " مقدمة ابن الصلاح " " (ص/ ٢٦٩).
(٥) "شروط الأئمة الخمسة" (ص/ ٥٠).

قال ابن حجر : ذكر ابن الصلاح أن مثال المتواتر على التفسير المتقدم يعز وجوده، إلا أن يدعى ذلك في حديث: "من كذب علي" .

وما ادعاه من العزة ممنوع، وكذا ما ادعاه غيره من العدم؛ لأن ذلك نشأ عن قلة اطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤا على كذب، أو يحصل منهم اتفاقاً[١] اهـ.

والصواب في هذا مع ابن الصلاح فالمتواتر بالتعريف المتقدم-على طريقة الأصوليين- لا يكاد يوجد له مثال في السنة، لأن من شرطه كما صرح به ابن حجر نفسه عدم البحث عن أحوال رواتها، بل عدم إسلامهم، وما من حديث يدعى فيه التواتر عند علماء الحديث إلا بعد البحث والتمحيص.

ونقل ملا علي قارىء عن بعض شراح النخبة قوله : تقدم أن التواتر ليس من مباحث علم الإسناد، وأنه لا يبحث عن رجاله، وحينئذ فلو سلم قلة اطلاع من ذكرهم المصنف على أحوال الرجال، وصفاتهم، لم يوجب ما ذكره[٢].

وقال الصنعاني : " وتعقب الحافظ ابن حجر في شرح النخبة كلام ابن الصلاح في العزة، وأتى في تعقبه بغير المراد لابن الصلاح "[٣].

وقال العلامة طاهر الجزائري : وما قاله ابن الصلاح من أن التواتر لا يبحث عنه في علم الأثر مما لا يمترى فيه[٤].

الخلاصة : أن كلام ابن الصلاح في عزة المتواتر، قصد به المتواتر على طريقة الأصوليين.

---

(١) "نزهة النظر" (ص/ ٤٧).
(٢) "شرح نزهة النظر" لملا علي قارىء (ص/ ١٨٧).
(٣) "توضيح الأفكار" (٢/ ٤١٠)
(٤) "توجيه النظر" (١/ ١٣٩).

واعتراض ابن حجر في غير محله، لأنه ينصرف للمتواتر المعروف عند المحدثين كما سيأتي بيانه.

ومنهم من رام الجمع بطريقة أخرى، وهي أن المتواتر في الحديث النبوي كثير جداً إلا أنه من (المتواتر المعنوي)[١].

سادساً - المتواتر - على طريقة الأصوليين - ليس من مباحث علم الإسناد.

لأنه لا يبحث فيه عن أحوال رواتها جرحاً أو تعديلاً، بل لا يشترط إسلامهم كما تقدم بيانه.

ولذا لم يفرد ابن الصلاح (المتواتر) بنوع خاص في كتابه " المقدمة" بل أشار له إشارة ضمن نوع المشهور من الحديث.

وقال : ومن المشهور المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد في رواياتهم[٢].

وقال ابن حجر : وإنما أبهمت شروط المتواتر في الأصل؛ لأنه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد، إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه؛ ليعمل به أو يترك من حيث: صفات الرجال وصيغ الأداء، والمتواتر لا يبحث عن رجاله، **بل يجب العمل به من غير بحث**[٣].

وقال السخاوي: وليس المتواتر المعروف في الفقه وأصوله من مباحثنا[٤].

(١) " شرح نزهة النظر " لملا علي قاريء (ص/١٨٨، ١٩١).
(٢) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/٢٦٧)، في معرفة المشهور من الحديث.
(٣) " نزهة النظر " (ص/٤١).
(٤) " التوضيح الأبهر" للسخاوي (ص/٥٠).

وهنا يرد إشكال وسؤال في آن واحد : كيف يدعى عدم وجود مثال للمتواتر في السنة، وكلام أئمة الحديث كأحمد والبخاري وغيرهما في إثبات المتواتر في السنة كثير.

وما هذا المتواتر الموجود في مصنفات أئمة الحديث ؟

والجواب عن هذا الإشكال فيما سيأتي :

سابعاً - المتواتر عند أهل الحديث :

هو ما رواه جماعة كثيرون عن مثلهم وأفاد العلم (**النظري**) بعد البحث والتفتيش

فأهل الحديث يستعملون المتواتر و يفسرونه على خلاف المعروف عند الأصوليين فالمتواتر عند أهل الحديث يشترط فيه عدالة الرواة و يبحث فيه عن أحوالهم، و يفيد العلم النظري.

وقد أشار لهذا الأمر عدد من أهل العلم

قال شيخ الإسلام : **ولهذا كان التواتر ينقسم إلى عام وخاص** فأهل العلم بالحديث والفقه قد تواتر عندهم من السنة ما لم يتواتر عند العامة كسجود السهو ووجوب الشفعة وحمل العاقلة العقل ورجم الزانى المحصن وأحاديث الرؤية وعذاب القبر والحوض والشفاعة وأمثال ذلك.

وإذا كان الخبر قد تواتر عند قوم دون قوم وقد يحصل العلم بصدقه لقوم دون قوم فمن حصل له العلم به وجب عليه التصديق به والعمل بمقتضاه كما يجب ذلك في نظائره ومن لم يحصل له العلم بذلك فعليه أن يسلم ذلك لأهل الإجماع الذين أجمعوا على صحته.

وقال : أما من أنكر تواتر حديث واحد فيقال له **التواتر نوعان** :

تواتر عن العامة، وتواتر عن الخاصة وهم أهل علم الحديث وهو أيضاً قسمان ما تواتر لفظه وما تواتر معناه فأحاديث الشفاعة والصراط والميزان والرؤية وفضائل الصحابة ونحو ذلك متواتر عند أهل العلم وهي متواترة المعنى وإن لم يتواتر لفظ بعينه وكذلك معجزات النبي الخارجة عن القرآن متواترة أيضاً وكذلك سجود السهو متواتر أيضاً عند العلماء وكذلك القضاء بالشفعة ونحو ذلك وعلماء الحديث يتواتر عندهم ما لا يتواتر عند غيرهم[(١)].

و قال العراقي - مجيباً عن ابن الصلاح - في " التقييد والإيضاح" (ص/ **٢٦٦)** : وقد اعترض عليه بأنه قد ذكره : أبو عبد الله الحاكم، وأبو محمد ابن حزم، وأبو عمر ابن عبد البر، وغيرهم من أهل الحديث.

والجواب عن المصنف : أنه إنما نفى عن أهل الحديث ذكره باسمه المشعر بمعناه الخاص، وهؤلاء المذكورون لم يقع في كلامهم التعبير عنه **بما فسره به الأصوليون**.

وإنما يقع في كلامهم : أنه يتواتر عنه صلى الله عليه وسلم كذا وكذا، أو أن الحديث الفلاني متواتر، وكقول ابن عبد البر في حديث المسح على الخفين : إنه استفاض وتواتر .

وقد يريدون بالتواتر : الاشتهار، لا المعنى الذي فسره به الأصوليون.

ثامناً - ثمرة التواتر ونتيجته[(٢)] :

ثمرة التوتر الأساس : إفادة العلم، ومنهم من يعبر بالعلم الضروري، ومنهم من يعبر بالعلم القطعي، ومنهم يعبر بالعلم دون قيد، وهي عبارات مترادفة في

---

(١) " مجموع الفتاوى" (١٨/ ٥١، ٦٩)، و " الفتاوى الكبرى" (٥/ ٨١).
(٢) " روضة الناظر" لابن قدامة (ص/ ٩١)، و " نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ٤٢).

الجملة والمقصود منها : (القطع بصحة الخبر).

فأهم ما يستفاد من معرفة المتواتر والوقوف عليه حصول العلم والقطع بصحة الخبر.

والمتواتر عند الأصوليين : يحصل به العلم الضروري.

جاء في " روضة الناظر" : العلم الحاصل بالتواتر ضروري، فإننا نجد أنفسنا مضطرين إليه كالعلم بوجود مكة، ولأن العلم النظري هو الذي يجوز أن يعرض فيه الشك، وتختلف فيه الأحوال فيعلمه بعض الناس دون بعض، ولا يعلمه النساء والصبيان ومن ليس من أهل النظر ولا من ترك النظر قصداً[(١)] اهـ.

والمتواتر عند المحدثين : يحصل به العلم النظري.

وهو العلم الناتج عن بحث واستدلال، وتختلف فيه الأحوال فيعلمه بعض الناس دون بعض، فقد يتواتر عند أهل الحديث ما لا يعلم تواتره عند غيرهم، ولذا سما بعض أهل العلم (التواتر النسبي) أو (التواتر الخاص)

(تتمة) القطع بصحة الخبر يحصل بأمرين :

١- التواتر، وقد تقدم.
٢- القرائن المحتفة بخبر الآحاد.

والقرائن كثيرة متنوعة، ولذا حصل القطع بصحة أكثر الأحاديث الصحيحة عند أهل العلم من أهل الحديث .

نقل ابن القيم عن شيخ الإسلام ابن تيمية قوله : فأهل الحديث لشدة عنايتهم بسنة نبيهم وضبطهم لأقواله وأفعاله وأحواله يعلمون من ذلك علماً لا يشكون فيه مما لا شعور لغيرهم به ألبتة، فخبر أبي بكر وعمر بن الخطاب ومعاذ

(١) " روضة الناظر" لابن قدامة (ص/ ٢٩٠).

ابن جبل وابن مسعود ونحوهم يفيد العلم الجازم الذي يلتحق عندهم بقسم الضروريات، وعند الجهمية والمعتزلة وغيرهم من أهل الكلام لا يفيد علماً.

وكذلك يعلمون بالضرورة أن رسول الله ﷺ أخبر أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة، وعند الجهمية رسول الله ﷺ لم يقل ذلك، ويعلمون بالضرورة أن نبيهم ﷺ أخبر عن خروج قوم من النار بالشفاعة، وعند المعتزلة والخوارج لم يقل ذلك **وبالجملة فهم جازمون بأكثر الأحاديث الصحيحة قاطعون بصحتها عنه**[(١)].

تاسعاً - أقسام المتواتر عند أهل الأصول[(٢)] :

قال السيوطي : قد قسم أهل الأصول المتواتر إلى : لفظي .. ومعنوي [(٣)]:

١- المتواتر اللفظي :

ما تواتر لفظه و معناه، ومثلوا له بحديث " من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار "

قال ابن الصلاح : نراه مثالاً لذلك، فإنه نقله من الصحابة ﷺ العدد الجم، وهو في الصحيحين مروي عن جماعة منهم.

وذكر أبو بكر البزار الحافظ الجليل في مسنده أنه رواه عن رسول الله ﷺ نحو من أربعين رجلاً من الصحابة.

---

(١) " مختصر الصواعق " للبعلي (ص/ ٥٦٣).

(٢) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/ ٢٦٢)، و " التقييد والإيضاح" للعراقي (ص/ ٢٧٢). و للخطيب البغدادي في كتابه " الفقيه و المتفقه" رأي آخر في بيان المراد بالمتواتر اللفظي والمعنوي.

(٣) " تدريب الراوي " (٢/ ٦٣٢).

وذكر بعض الحفاظ "أنه رواه عنه ﷺ اثنان وستون نفساً من الصحابة، وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة".

قال : وليس في الدنيا حديث اجتمع على روايته العشرة غيره، ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله ﷺ إلا هذا الحديث الواحد[(١)].

٢- المتواتر المعنوي :

وهو ما تواتر معناه دون لفظه، وأمثلته كثيرة جداً منها أحاديث رفع اليدين في الدعاء، جاء عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة فيه لكنها مختلفة اللفظ[(٢)].

ومن أمثلته[(٣)] :

- أحاديث رؤية الله تبار وتعالى.
- أحاديث الحوض، فقد رواها أكثر من ثلاثين من الصحابة.
- أحاديث الشفاعة.
- أحاديث المسح على الخفين، فقد رواها أكثر من ثلاثين من الصحابة.
- أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد، قال ابن حزم : إنها متواترة.

ونظم بعض أهل العلم بعض الأمثلة[(٤)] ، فقال :

مما تواتر حديث من كذب ... ومن بنى اللّه بيتاً واحتسب
ورؤية شفاعة والحوض ... ومسح خفين وهاذي بعض

---

(١) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/ ٢٦٩).
(٢) " تدريب الراوي " (٢/ ٦٣٢).
(٣) "مجموع الفتاوى" لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٨/ ١٦، ٥١)، و "الغاية في شرح الهداية في علم الراوية " للحافظ السخاوي (١/ ١٣٩).
(٤) " نظم المتناثر " للكتاني (ص/ ١٨).

عاشراً - المصنفات في المتواتر :

١- " الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة " لجلال الدين السيوطي، وهو مرتب على الأبواب.

٢- " لقط الأزهار المتناثرة " لجلال الدين السيوطي، وهو اختصار للكتاب المتقدم.

٣- " لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة" تصنيف أبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي.

٤- " نظم المتناثر من الحديث المتواتر" لمحمد بن جعفر الكتاني.

قال السيوطي - في كلامه على المتواتر - : قد ألفت في هذا النوع كتاباً لم أسبق إلى مثله سميته " الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" مرتباً على الأبواب أوردت فيه كل حديث بأسانيد من خرجه وطرقه ثم لخصته في جزء لطيف سميته " قطف الأزهار" اقتصرت فيه على عزو كل طريق لمن أخرجها من الأئمة وأوردت فيه أحاديث كثيرة، **منها** : **حديث بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة**[1].

تنويه : هذه المصنفات في الأحاديث المتواترة فيها ما هو متواتر على طريقة أهل الحديث، وفيها ما هو صحيح ولا يبلغ رتبة التواتر الحديثي، بل فيها ما هو ضعيف ودون ذلك.

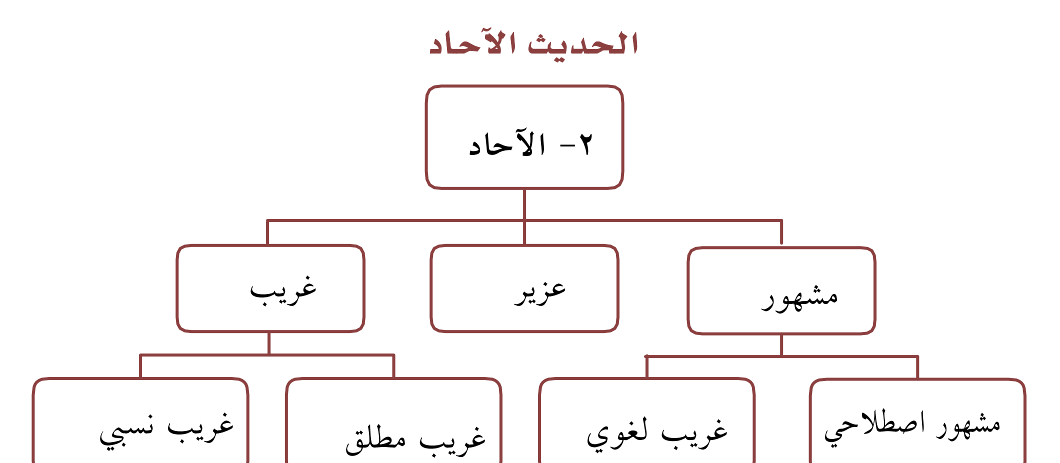


(١) " تدريب الراوي " (٢/ ١٧٩).

- الفرق بين المتواترعند المحدثين والأصوليين.

المتواتر	عند المحدثين	عند الأصوليين
تعريفه	ما رواه جمع كثير عن مثلهم و أفاد العلم **بعد النظر و البحث في أحوال رواته**، و سائر الشروط.	ما رواه جمع كثير تحيل العادة تواطأهم على الكذب عن مثلهم، وكان مستندهم الحس.
رواته	يشترط فيهم العدالة و الضبط.	لا يشترط عدالتهم، بل لا يشترط إسلامهم
أمثلته	أمثلته كثيرة منها : أحاديث الرؤية و الحوض و الشفاعة	لا يوجد له أمثلة في السنة النبوية
إفادته	يفيد **العلم النظري**، أي يحصل القطع به بعد البحث و التفتيش مع قرائن في الراوي و المروي	يفيد **العلم الضروري**، أي يحصل القطع به دون بحث أو تفتيش
العلم به	لا يحصل العلم به إلا لمن فيه أهليه النظر	يحصل العلم به لكل سامع، أي يستوي فيه العلم به العالم والعامي
صلته بمباحث الإسناد	من مباحث علم الإسناد لأنه يلزم من قبوله البحث في أحوال الرواة وسائر شروط القبول	ليس من مباحث علم الإسناد. ولذا لم يفرده ابن الصلاح في مقدمته، إنما أشار له في مبحث الحديث المشهور

الحديث الآحاد



تعريفه :

لغة : ما يرويه شخص واحد.

اصطلاحاً : ما لم يجمع شروط التواتر(١).

أقسام الآحاد :

١- المشهور.

٢- العزيز.

٣- الغريب.

أولاً : المشهور(٢) :

المشهور في اللغة :

سمى مشهوراً لوضوح أمره.

---

(١) "نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ٥٥).

(٢) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/٤٩)، و " فتح المغيث" للسخاوي (٤/ ١٠)، وتدريب الراوي " للسيوطي (٢/ ١٧٣).

وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء والأصول وبعض المحدثين

سمي بذلك لانتشاره وشياعه في الناس من فاض الماء يفيض فيضاً إذا كثر حتى سأل.

ومنهم من غاير بينهما بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه وفيما بينهما سواء، والمشهور أعم من ذلك بحيث يشمل ما كان أوله منقولاً من الواحد. ومنهم من غاير على كيفية أخرى

في الاصطلاح:

ما رواه ثلاثة فأكثر ما لم يبلغ حد التواتر.

أقسامه :

١- المشهور الاصطلاحي، وهو المتقدم.
٢- المشهور اللغوي، وهو المشهور على الألسنة، فيشمل ما له إسناد واحد فصاعداً، بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً.

حكمه :

فيه المقبول و المردود لتوقف الاستدلال به على البحث عن أحوال رواته.

المؤلفات فيه :

اعتنى المحدثون بالحديث المشهور، وألفت فيه مؤلفات عديدة، لكن كلها في المشهور بالمعنى الثاني وهو المشهور على الألسنة، ومن أشهرها :

١- "التذكرة في الأحاديث المشتهرة" للزركشي، (ت ٧٩٤هـ)، وله اسم آخر، وهو (اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة)، وهو مرتب على أبواب الفقه.

٢- "المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة" للسخاوي (٩٠٢هـ)، وهو من أفضل الكتب و أوسعها في هذا الموضوع.

٣- "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة" للسيوطي، (٩١١هـ)، وهو تلخيص لكتاب الزركشي مع زيادات.

الحديث المشهور

تعريف	ما رواه ثلاثة فأكثر ما لم يبلغ حد التواتر
سبب تسميته	سمي بالمشهور لوضوحه
العلاقة بين المشهور والمستفيض	١- المستفيض مرادف للمشهور . ٢- المستفيض، تكون الشهرة في ابتداء السند وانتهائه سواء، والمشهور أعم. وقيل غير ذلك
من صوره	١- رواية ثلاثة عن خمسة عن ستة عن أربعة. ٢- رواية ستة عن أربعة عن خمسة عن سبعة . ٣- رواية خمسة عن أربعة عن ثلاثة عن ثلاثة.
حكمه	فيه الصحيح و الحسن والضعيف، بحسب توفر شروط الحديث المقبول.
أنواعه	١- مشهور اصطلاحي، وهو المقصود هنا. ٢- **مشهور لغوي**، هو ما اشتهر على الألسنة، فيشمل ما له إسناد واحد فصاعداً، بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً.
المؤلفات فيه	اعتنى المحدثون بالحديث المشهور، وألفت فيه مؤلفات عديدة، لكن كلها في المشهور بالمعنى الثاني وهو المشهور على الألسنة، ومن أشهرها وأفضلها : "**المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**" ، للسخاوي (٩٠٢هـ).

ثانياً: العزيز:

في اللغة : سمي عزيزاً

١- **إما لقلته، أي قلة وجوده**، من **عَزَّ يَعِزّ** بكسر العين في المضارع، إذا قل بحيث لا يكاد يوجد.

٢- **وإما لقوته**، من عَزَّ يَعَزُّ، لكونه قوي واشتد بمجيئه من طريق آخر، ومنه قوله تعالى : ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤] أي قوينا وشددنا .

في الاصطلاح:

(أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين)[١].

والمراد بذلك : أن لا يقل عن اثنين في جميع طبقات السند، لأنه لو قل صار (غريباً)، أما لو زاد لا يضر، بشرط أن تكون طبقة أو أكثر من رواية اثنين، ومن صوره :

- ثلاثة عن اثنين عن ثلاثة عن أربعة.
- اثنان عن خمسة عن ثلاثة عن ستة.
- اثنان عن اثنين عن اثنين عن أربعة.

فالجامع بين هذه الصور وجود اثنين ولو في طبقة واحدة، وكذا عدم نزول أي طبقة عن اثنين.

هذا تعريف ابن حجر .

وعرفه ابن الصلاح - تبعاً لابن منده -، بأنه ما رواه اثنان أو ثلاثة عن مثل الزهري.

قال الحافظ ابن منده : الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة

(١) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ٥٠).

وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى (غريباً)، **فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث يسمى (عزيزا)ً،** فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً سمي (مشهوراً) ".

قال السخاوي : وكلامهم ظاهر في الاكتفاء بوجود ذلك في طبقة واحدة بحيث لا يمتنع أن يكون في غيرها من طباقه غريباً كأن ينفرد به راو آخر عن شيخه بل ولا أن يكون مشهوراً لاجتماع ثلاثة فأكثر على روايته في بعض طباقه أيضاً ... ولكن لم يمش شيخنا في توضيح النخبة على هذا فإنه وإن خصه بوروده من طريق راويين فقط عنى به كونه كذلك في جميع طباقه،

وقال : مع ذلك إن مراده أن لا يرد بأقل منهما، فإن ورد بأكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر إذا الأقل في هذا يقضي على الأكثر "[١].

مثاله[٢] :

ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :

لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده. الحديث

رواه عن أنس : قتادة، وعبد العزيز بن صهيب

ورواه عن قتادة : شعبة وسعيد

ورواه عن عبد العزيز : إسماعيل بن علية وعبد الوارث ورواه عن كلٍ جماعة.

(١) "فتح المغيث" للحافظ السخاوي (٤/٨، ٩).

(٢) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/٥٢).

حكمه :

فيه المقبول و المردود لتوقف الاستدلال به على البحث عن أحوال رواته.

تنبيهات :

الأول : استعمال مصطلح (العزيز) قليل الورود في أحكام الأئمة النقاد كأحمد و البخاري وأبي حاتم، فقد بحثت في المطبوع من كتب السؤالات و العلل عن الإمام أحمد و أبي حاتم وأبي زرعة، ولم أقف على مثال واحد على مصطلح (حديث عزيز).

الثاني : استعمال العزيز بمعنى (راوية اثنين) نادر جداً في كلامهم، إن لم يدع عدم وقوعه في كلامه.

الثالث : وجد هذا المصطلح - بقلة - في القرن الرابع وما بعده عند الدارقطني والحاكم و أبي نعيم الأصفهاني وابن منده، في وصف قلة حديث الراوي، هكذا : (فلان عزيز الحديث)

وهذا الذي يفهم من عبارة الإمام ابن منده -عند التأمل-، في قوله : **الغريب** من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث يسمى **عزيزاً**، فإذا روى الجماعة عنهم حديثا سمي **مشهوراً** " اهـ

فالزهري إمام مشهور كثير الأصحاب، إذا جاء الحديث عنه من رواية اثنين أو ثلاثة قيل عنه : عزيز من حديث الزهري، أي لا يكاد يوجد إلا عند اثنين أو ثلاثة من أصحابه.

الحديث العزيز

التعريف به	أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين
سبب تسميته	سمي عزيزاً : ١-إما **لقلته**، أي قلة وجوده، من عَزَّ يَعِزّ بكسر العين في المضارع، إذا قل بحيث لا يكاد يوجد . ٢- وإما **لقوته**، من عَزَّ يَعَزُّ، لكونه قوي واشتد بمجيئه من طريق آخر، ومنه قوله تعالى : (فعززنا بثالث) أي قوينا وشددنا.
من صوره	١. رواية تسعة عن اثنين عن ستة عن ثمانية . ٢. رواية ستة عن أربعة عن خمسة عن اثنين . ٣. رواية خمسة عن أربعة عن اثنين عن ثلاثة.
مثاله	ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده. الحديث. رواه عن أنس : قتادة، وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة : شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز : إسماعيل بن علية وعبد الوارث ورواه عن كلٍ جماعة.
حكمه	فيه الصحيح و الحسن والضعيف، بحسب توفر شروط الحديث المقبول.

ثالثاً: الغريب[١] :

تعريفه : ما تفرد بروايته راو واحد ولو في طبقة من طبقات السند.
والغريب و الفرد مترادفان لغة و اصطلاحاً[٢].

أقسامه وأمثلته:

١- فرد مطلق:

وهو ما وقع التفرد فيه في أصل السند، وهو طرفه الذي فيه الصحابي.

مثاله : حديث ابن عمر مرفوعاً (النهي عن بيع الولاء وعن هبته)، تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

وقد ينفرد به راو عن ذلك المنفرد :

كحديث أبي هريرة في شعب الإيمان، تفرد به أبو صالح عن أبي هريرة، وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح.

وقد يستمر التفرد في جميع رواته أو أكثرهم .

٢- فرد نسبي:

وهو ما كان التفرد في أثنائه بالنسبة لجهة معينة.

كأن يروي الحديث عن الصحابي عدد من التابعين، ثم يقع التفرد عن واحد منهم.

ومن صوره أن يروي الحديث عدد من الصحابة ثم يقع التفرد في طريق أحدهم.

مثاله : حديث عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن جابر - رضي الله عنه - في

---

(١) " نزهة النظر" (ص/ ٦٤-٦٧)، و " فتح المعيث" (٤/ ٥).
(٢) " نزهة النظر" (ص/٦٦).

قصة الكدية التي عرضت لهم يوم الخندق.

أخرجه البخاري، وقد تفرد به عبد الواحد عن أبيه، وقد روي من غير حديث جابر رضي الله عنه[١].

ومنه ما يقع في "سنن الترمذي" كثيراً من قوله : غريب لا نعرفه من حديث فلان إلا من هذا الوجه.

قال ابن حجر : وأمثلة ذلك في كتاب الترمذي كثيرة جداً، بل ادعى بعض المتأخرين أن جميع ما فيه من الغرائب من هذا القبيل وليس كما قال لتصريحه في كثير منه بالتفرد المطلق[٢].

● **من صور الفرد المطلق :**

سنن الترمذي	١	٢	٣	٤	النبي ﷺ
	شيخ الترمذي	تابع التابعي	**تفرد به عنه نافع**	ابن عمر	

يقال عن هذا : حديث فرد. (بإطلاق دون تقييد، ولذا سمي بالفرد المطلق، أو الفرد)

● **من صور الفرد النسبي :**

سنن الترمذي					النبي ﷺ
	شيخ الترمذي	تابع التابعي	رواه عدد	أبو هريرة	
	شيخ الترمذي	تابع التابعي	رواه عدد	أنس	
	شيخ الترمذي	تابع التابعي	**تفرد به عنه نافع**	ابن عمر	

(١) " تحفة الأشراف " (٢/١٦٦).

(٢) " النكت على ابن الصلاح " لابن حجر (٢/٧٠٦).

يقال عن هذا : غريب من حديث ابن عمر. (أي بالنسبة لطريق ابن عمر، ولذا سمي بالفرد النسبي).

حكمه :

فيه المقبول و المردود لتوقف الاستدلال به على البحث عن أحوال رواته.

المؤلفات فيه، ومظانه :

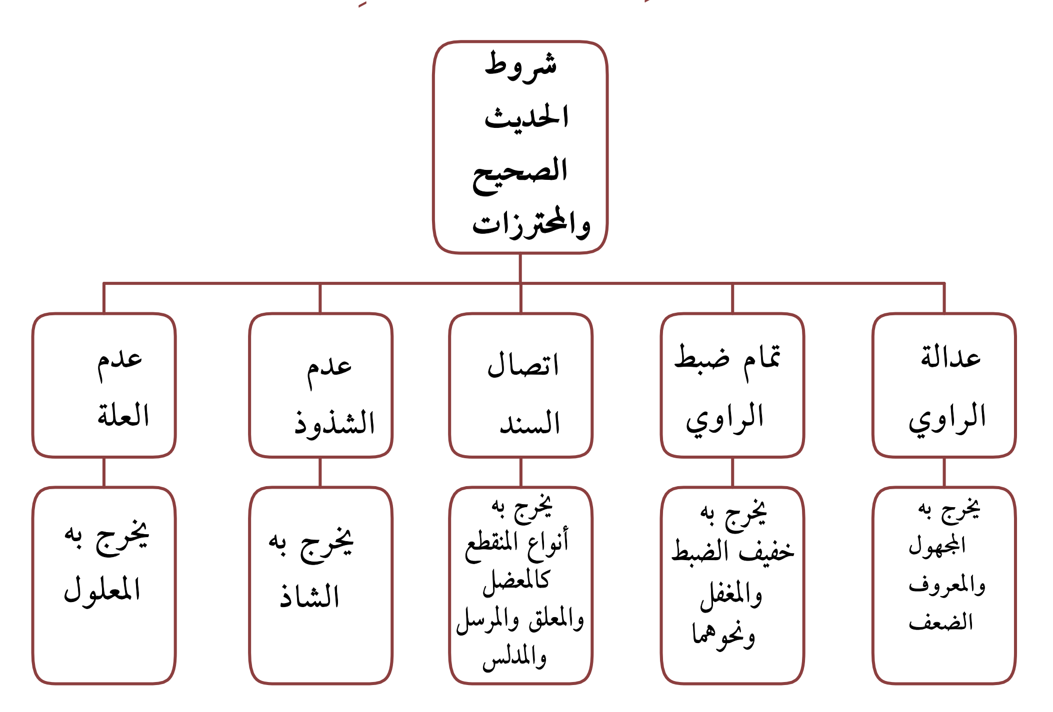
١- "مسند البزار".
٢- "المعجم الأوسط" للطبراني.
٣- "الأفراد" للدارقطني.
٤- "الأفراد" لابن شاهين.



الحديث الغريب

التعريف به	ما تفرد به راو واحد و لو في طبقة من طبقات السند
الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً	(الغريب) و(الفرد) مترادفان لغة واصطلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي.
من صوره	١- رواية ثلاثة عن خمسة عن واحد عن أربعة. ٢- رواية ستة عن واحد عن واحد عن واحد. ٣- رواية واحد عن أربعة عن واحد عن ثلاثة.
أقسامه	١- **فرد مطلق** : وهو ما وقع التفرد فيه في أصل السند، وهو طرفه الذي فيه الصحابي . ٢- **فرد نسبي** : وهو ما كان التفرد في أثنائه بالنسبة لجهة معينة، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد، والحديث في نفسه مشهور.
أمثلته	مثال (الفرد المطلق) : حديث ابن عمر مرفوعاً (النهي عن بيع الولاء وعن هبته)، تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر. وقد يستمر التفرد في جميع رواته أو أكثرهم. مثال (الفرد النسبي) حديث عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن جابر رضي الله عنه في قصة الكدية التي عرضت لهم يوم الخندق. أخرجه البخاري، وقد تفرد به عبد الواحد عن أبيه، وقد روي من غير حديث جابر رضي الله عنه.
حكمه	فيه الصحيح و الحسن والضعيف بحسب توفر شروط الحديث المقبول.

مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ



تعريفه:

هو الخبر الذي ينقله: (عدل، تام الضبط، متصل السند، غير معلل، ولا شاذ)[١].

شرح التعريف[٢]:

- **قولهم: " عدل"**

العدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة.

(١) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ٦٧).

(٢) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ٦٧)، و" فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢٨)، و " الغاية في شرح الهداية في علم الرواية" للسخاوي (١/ ١٤٤).

والمراد بالتقوى : اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة.

وعرفه آخرون بأن يكون كل راو من رواته اتصف بكونه مسلماً عاقلاً غير فاسق ولا مخروم المروءة.

هذا تعريف العدالة في الشهادة.

أما العدالة في الرواية فهي على التحقيق : الصدق و الأمانة.

- **قولهم : "تام الضبط" :**

الضبط قسمان :

١- ضبط صدر : وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

٢- ضبط كتاب : وهو صيانته لديه منذ سمعه فيه، إلى أن يؤدي منه.

وقيد الضبط بالتام : إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك.

- **قولهم : "متصل السند"**

أي أن يسمع كل راو من الذي فوقه في السند.

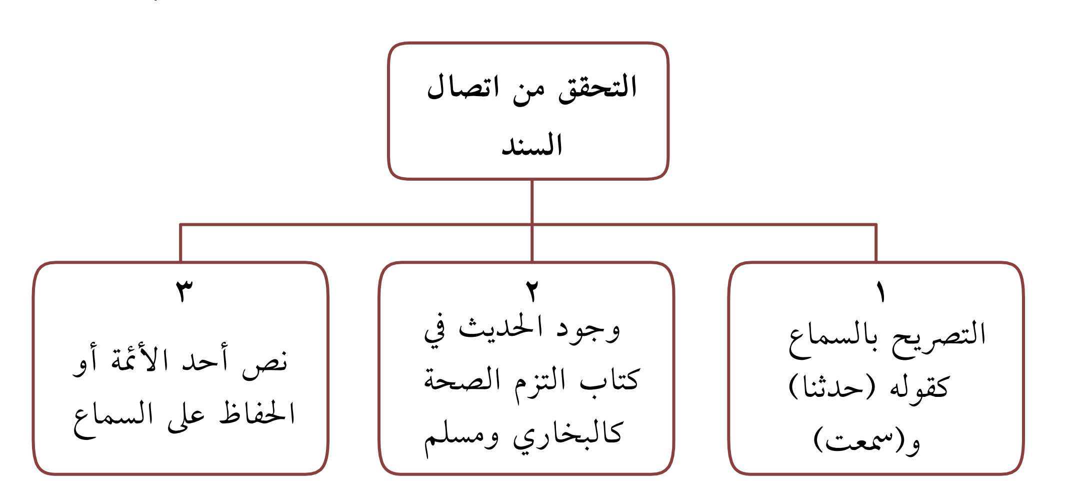
وليس بلازم أن يصرح بالسماع، إنما يلزم وجود التصريح بالسماع ممن عرف واشتهر بالتدليس.

ويعرف اتصال السند بأمور منها :

١- أن ينص إمام من الأئمة على سماع الراوي ممن فوقه.

٢- وجود التصريح بالسماع مثل : حدثنا، وأخبرنا.

٣- وجود الإسناد لدى من اشترط الصحة كالبخاري ومسلم.



- **قولهم : " معلل" :**

العلة : سبب **غامض** خفي **يقدح** في الحديث .

والحديث المعلل في الاصطلاح : خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح.

وقد اعترض على هذا بعدم تقييد العلة بكونها قادحة.

وقد ذكر هذا القيد الحافظ العراقي في ألفيته حيث قال :

فالأول المتصل الإسناد ... بنقل عدل ضابط الفؤاد
عن مثله من غير ما شذوذ ... وعلة قادحة فتوذي

ولم يذكره عدد من أهل الاصطلاح منهم ابن حجر.

والسبب فيه أن تعريف العلة :سبب غامض خفي يقدح في الحديث. فاكتفي بذلك عن زيادة قيد " قادحة " .

- **قولهم : " شاذ " :**

الشاذ لغة : المنفرد.

واصطلاحاً : ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه. قال الحافظ ابن حجر : وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح.

محترزات التعريف(١) :

- يخرج بالقيد الأول: وهو عدالة الراوي :
  المجهول، والمعروف الضعف.
- يخرج بالقيد بالثاني: وهو تمام الضبط :
  خفيف الضبط، والمغفل كثير الخطأ، ونحوهما
- يخرج بالقيد الثالث: وهو اتصال السند :
  المنقطع، والمعضل، والمعلق، والمدلس، والمرسل الظاهر و الخفي
- ويخرج بالرابع والخامس : غير معلل و لا شاذ :
  المعلل و الشاذ

مثال الحديث الصحيح :

قال الإمام البخاري : حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال :

" توضأ النبي ﷺ مرة مرة ".

قال الإمام مسلم : حدثنا عبد بن حميد، أخبرنا عبدالرزاق، أخبرنا معمر، عن ثابت، عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ :

" لا تقوم الساعة على أحد يقول : الله الله ".

---

(١) " فتح المغيث" للسخاوي (١/٢٨)، و " الغاية في شرح الهداية في علم الرواية" للسخاوي (١/ ١٤٤).

المصنفات فيه :

المصنفات في الصحيح المجرد عديدة أشهرها وأصحها :

١- "الجامع الصحيح" للإمام البخاري.
٢- "الجامع الصحيح " للإمام مسلم.

الحديث الصحيح

تعريفه	ما رواه عدل تام الضبط بسند متصل غير معلل ولا شاذ
شروطه	شروطه الصحيح لذاته خمسة : ١- عدالة الراوي. ٢ - تمام ضبطه. ٣- اتصال السند. ٤- السلامة من الشذوذ. ٥- السلامة من العلة
محترزات التعريف	١-عدالة الراوي، يخرج به المجهول ومعروف الضعف، كالكذاب و المتهم بالكذب والفاسق ٢ - **تمام ضبطه**، يخرج به خفيف الضبط والمغفل ونحوهما. ٣- **اتصال السند**، يخرج به الحديث المنقطع بأنواعه. ٤- **السلامة من الشذوذ** ، يخرج به الشاذ. ٥- **السلامة من العلة**، يخرج به المعلول.
أقسامه	١-(**الصحيح لذاته**) : ما اتصل سنده بنقل عدل تام الضبط من غير شذوذ ولا علة . ٢- (**الصحيح لغيره**): الحسن لذاته إذا تعددت طرقه
المؤلفات فيه	من أشهر المؤلفات في الحديث الصحيح : ١-" الصحيح" للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ٢-" الصحيح" للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري

بيان معنى قول العلماء :
حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، أَوْ حَسَنُ الْإِسْنَادِ(١)

قولهم : (صحيح الإسناد) أو (حسن الإسناد) أقل رتبة من قولهم : (حديث صحيح) أو (حديث حسن) لأنه قد يقال هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح لكونه شاذاً أو معللاً.

فإن اقتصر على ذلك حافظ معتمد فالظاهر صحة المتن لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، ونعلم مما تقدم :

أن عبارة (حديث صحيح) أقوى في الجملة من عبارة (إسناد صحيح)

لأن التقييد (بالإسناد) ليس صريحاً في صحة (المتن) ولا ضعفه، بل هو على الاحتمال إن صدر ممن لم يطرد له عمل فيه أو اطرد فيما لم تظهر له صحة متنه.

لكن إن صدرت عبارة (إسناد صحيح) ممن عرف باطراد عدم التفرقة بين اللفظين خصوصاً إن كان في مقام الاحتجاج والاستدلال فهما سواء.

ويلتحق بذلك الحكم للإسناد بالضعف، إذ قد يضعف لسوء حفظ، وانقطاع ونحوهما، وللمتن طريق آخر صحيح أو حسن، ولكن المحدث المعتمد لو لم يفحص عن انتفاء المتابعات والشواهد ما أطلق.

ومما يشهد لعدم التلازم ما رواه النسائي من حديث أبي بكر بن خلاد عن محمد بن فضيل، عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رفعه: تسحروا فإن في السحور بركة .

---

(١) " فتح المغيث" للحافظ السخاوي (١/١٠٦).

قال : هذا حديث منكر، وإسناده حسن، وأحسب الغلط من محمد بن فضيل.

وكذا أورد الحاكم في مستدركه غير حديث يحكم على إسناده بالصحة، وعلى المتن بالوهاء لعلته أو شذوذ . . . وكذا من المتأخرين كالمزي حيث تكرر منه الحكم بصلاحية الإِسناد، ونكارة المتن.



جَوَازُ التَّصْحِيحِ وَ التَحسينِ فِي كُلِّ عَصْرٍ لِمَنْ تَأهلَ لِذَلِكَ

ذهب الحافظ ابن الصلاح إلى عدم جواز التصحيح في الأعصار المتأخرة، وقد خالفه جل من جاء بعده من أهل الحديث[١].

قال النووي : والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته[٢].

قال الحافظ العراقي : وما رجحه النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث[٣].

وقال أيضاً : ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذاك منهم إلا أن منهم من لا يقبل ذاك منهم وكذا كان المتقدمون وربما صحح بعضهم شيئاً فأنكر عليه تصحيحه والله أعلم.

قال الزركشي : ما ذكره من أنه لا يحكم بصحته لضعف الأهلية في هذه الأزمنة لا نعرف له فيه سلفاً، والظاهر جوازه ولعله بناه على جواز خلو العصر عن المجتهد المطلق والصواب خلافه[٤].



(١) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/١٦).
(٢) " التقريب و التيسير" للنووي (ص/٢٨).
اختصر النووي كتاب ابن الصلاح في كتاب سماه " الإرشاد"، ثم اختصر " الإرشاد" في كتاب سماه " التقريب و التيسير"، وشرحه السيوطي في كتابه الشهير " تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ".
(٣) " شرح ألفية العراقي" للحافظ العراقي (١/ ١٣٠).
(٤) " النكت على ابن الصلاح " للحافظ الزركشي (١/١٥٨).

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الصَّحِيحَ المُجَردِ[١]

أول مصنف في الصحيح المجرد:

١- أبوعبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ).

٢- ثم أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ).

مع العلم أنهما :

لم يستوعبا الحديث الصحيح.

ولا التزما ذلك .

وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز.

وأما ما جاء عن الإمام الشافعي أنه قال : " ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك ".

فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم.

وكتاب البخاري أصح الكتابين، وأكثرهما فوائد.



(١) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/١٧).

أَصَحُّ الْكُتُبِ، والمُفَاضَلَة بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ[١]

اتفق الجمهور على تقديم صحيح البخاري في الصحة، ولم يوجد عن أحد التصريح بنقيضه.

وأما ما نقل عن أبي علي النيسابوري، أنه قال: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم.

فلم يصرح بكونه أصح من صحيح البخاري؛ لأنه إنما نفى وجود كتاب أصح من كتاب مسلم؛ إذ المنفي إنما هو ما تقتضيه صيغة "أفعل"، من زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة، يمتاز بتلك الزيادة عليه، ولم ينف المساواة.

وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة أنه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فذلك فيما يرجع إلى حسن السياق، وجودة الوضع والترتيب، ولم يفصح أحد منهم بأن ذلك راجع إلى الأصحية، ولو أفصحوا به لرده عليهم شاهد الوجود

فالصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتم منها في كتاب مسلم وأشد، وشرطه فيها أقوى وأسد.

١- أما رجحانه من حيث الاتصال:

فلاشتراطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة.

(١) " نزهة النظر" للحافظ ابن حجر(ص/ ١٠).

٢- وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط:

فلأن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عدداً من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري، مع أن البخاري لم يكثر من إخراج حديثهم، بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم، ومارس حديثهم، بخلاف مسلم في الأمرين.

٣- وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال:

فلأن ما انتقد على البخاري أقل عدداً مما انتقد على مسلم.

هذا مع اتفاق العلماء على أن البخاري كان أجل من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة الحديث منه، وأن مسلماً تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره، حتى لقد قال الدارقطني : لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء.



المقارنة بين الصحيحين
وبيان أرجحية صحيح البخاري

شروط الصحة	صحيح البخاري	صحيح مسلم
١-الاتصال بين الرواة	١- المعاصرة. ٢- ثبوت اللقاء ولو مرة.	١- المعاصرة. ٢- إمكان اللقاء.
٢- عدالة الراوي وضبطه	١- الرواة المتكلم فيهم أقل ٢- غالبهم من شيوخه الذين مارس حديثهم. ٣- ولم يكثر الإخراج عنهم	١- المتكلم فيهم أكثر. ٢- كثير منهم ليسوا شيوخه.
٣- السلامة من الشذوذ و العلة	ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عدداً مما انتقد على مسلم.	عدد الأحاديث المنتقدة عليه أكثر من البخاري

١- الاتفاق على تقديم البخاري في الصناعة الحديثية:
اتفق العلماء على أن البخاري كان أجل من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة الحديث منه، وأن مسلماً تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره، حتى لقد قال الدارقطني: "لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء".

٢- أرجحية بعض الأحاديث في مسلم على البخاري لقرينة:
هذا التفاوت إنما هو بالنظر إلى ما تقدم في الجملة. أما لو رجح قسم على ما هو فوقه بأمور أخرى تقتضي الترجيح؛ فإنه يقدم على ما فوقه؛ إذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً. كما لو كان الحديث عند مسلم مثلاً، وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر، لكن، حفته قرينة صار بها يفيد العلم، فإنه يقدم على الحديث الذي يخرجه البخاري إذا كان فرداً.



إِفَادَةُ ما رَوَياهُ أو أَحَدُهُمَا العِلْمِ

صورة المسألة، وتحرير محل النزاع :

١- لا خلاف بين العلماء في وجوب (العمل) بما جاء في الصحيحين في الجملة.

٢- لكن اختلفوا في إفادته (للعلم)، والمراد بالعلم هنا : الاعتقاد الجازم المطابق الذي لا يبقى معه شك ولا شبهة.

ويعبر عنه بـ (العلم) و (العلم النظري) و (القطع).

فإذا روى البخاري و مسلم أو أحدهما حديثاً، فإننا (نعمل) به، لكن هل (نعتقد) أنه :

أ-صحيح دون قطع بذلك، بمعنى أن الحكم بصحته بناء على غلبة الظن.

ب- أو صحيح مع القطع بذلك، بمعنى نتيق صحته و نجزم بها.

الأقوال :

القول الأول : أن أحاديث الصحيحين تفيد العلم و القطع، وهذا مذهب المحققين من أهل العلم، واختاره ابن الصلاح و شيخ الإسلام ابن تيمية و ابن القيم و ابن حجر و غيرهم[(١)]

القول الثاني : أن أحاديث الصحيحين تفيد الظن، حكاه النووي عن المحققين و الأكثر، وتعقب ابن الصلاح في اختياره.

قال النووي : وذكر الشيخ تقي الدين أن ما روياه أو أحدهما فهو مقطوع

(١) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/٢٨)، و " مختصر الصواعق" (ص/٥٦١، ٥٦٢)، و " نزهة النظر" (ص/ ٦٠).

بصحته والعلم القطعي حاصل فيه، وخالفه المحققون والأكثرون، فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر، والله أعلم[(١)] اهـ.

والصواب و التحقيق في هذه المسألة القول الأول وحجتهم:

أن أحاديث الصحيحين احتفت بها قرائن تستوجب القطع بصحتها من أقواها تلقي الأمة للكتابين بالقبول.

واستثنوا أحاديث يسيرة انتقدت على الشيخين، والصواب فيها غالباً مع الشيخين.

قال الحافظ السخاوي: واقطع بصحة لما قد أسند البخاري ومسلم مجتمعين ومنفردين بإسناديهما المتصل دون المنتقد، والتعاليق وشبههما مقطوع بصحته لتلقي الأمة المعصومة في إجماعها عن الخطأ، كما وصفها ﷺ بقوله "لا تجتمع أمتي على ضلالة".

وهذا اختيار ابن الصلاح، وسبقه إلى القول بذلك في الخبر المتلقي بالقبول الجمهور من المحدثين، والأصوليين وعامة السلف، بل وكذا غير واحد في

---

(١) " التقريب و التيسير" للنووي (ص/٢٨).
قال شيخ الإسلام ابن تيمية في " جواب الاعتراضات المصرية" (ص/٤٤): وقد ذكر أبو عمرو بن الصلاح القول الأول وصححه واختاره، ولكنه لم يعلم كثرة القائلين به ليتقوى بهم، وإنما قاله بموجب الحجة الصحيحة.
وظن من اعترض عليه من المشايخ الذين لهم علم ودين وليس لهم بهذا الباب خبرة تامة أن هذا الذي قاله الشيخ أبو عمرو انفرد به عن الجمهور.
وعذرهم أنهم يرجعون في هذه المسائل إلى ما يجدونه من كلام ابن الحاجب، وإن ارتفعوا درجة صعدوا إلى سيف الآمدي وإلى [ابن] الخطيب، فإن علا سندهم صعدوا إلى الغزالي والجويني والباقلاني اهـ.
ونقله عنه ابن القيم في " مختصر الصواعق" (ص/ ٥٦١).

الصحيحين.

ولفظ الأستاذ أبي إسحاق الإِسفرائيني : أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها.

قال : فمن خالف حكمه خبراً منها، وليس له تأويل سايغ للخبر نقضنا حكمه، لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول[١].



(١) " فتح المغيث " (١/ ٧٢).

عَدَمُ استِيعَابِ الصَّحِيحَيْنِ لِكُلِّ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ[١]

لم يستوعب الشيخان الصحيح في صحيحيهما، ولا التزما ذلك.

فقد جاء عن البخاري أنه قال : "ما أدخلت في كتابي (الجامع) إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول".

وجاء عن مسلم أنه قال : "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه ".

و قال البخاري : " أحفظ مئة ألف حديث صحيح، ومئتي ألف حديث غير صحيح ".

وجملة ما في كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المتكررة .

وقد قيل : إنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث، إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عد الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين.

وعدد أحاديث مسلم نحو أربعة آلاف بإسقاط المكرر، و بالمكرر يزيد على عدة كتاب البخاري لكثرة طرقه، قال أبو الفضل أحمد بن سلمة أنه اثنا عشر ألف حديث.



(١) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/١٩)، و " فتح المغيث " (١/٤٦).

حُكْمُ الْمُعَلَّقِ فيهما، والمُنتَقَدِ عليهما وَ الجَوَاب عنه[١].

المعلق
ما حذف من مبدأ إسناده راو فأكثر من مصنف
والمعلقات في "البخاري" على قسمين

١- بصيغة الجزم
مثل: (قال) و(روى)
حكمه: صحيح إلى من علقه
ويبقى النظر فيمن أبرز من رواته

٢- بصيغة التمريض
مثل: (قيل) و(يروى)
حكمه: لا يفيد صحة ولا ضعفًا
وتخريجه فيه مشعر بقوته
وينظر فيمن أبرز من رواته كالأول

ما رويناه بالإسناد المتصل هو المحكوم بصحته .

والبخاري قد وسم كتابه " الصحيح" : الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه "

وعلم من قوله (المسند) : أن مقصوده الأحاديث التي اتصل إسنادها إلى النبي ﷺ سواء كانت من قوله أو فعله أو تقريره.

وأما ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، ويعرف عند أهل الحديث بـ(الحديث المعلق)، وأغلب ما وقع ذلك في البخاري وهو في كتاب مسلم قليل جداً[٢] فهو على قسمين :

---

(١) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/٣٢)، و" التقييد و الإيضاح" للعراقي (ص/٣٢)، و" تغليق التعليق" لابن حجر (٨/٢).
(تنبيه) المعلق في مسلم قليل جداً، ولذا سيكون الكلام هنا في المعلقات في " صحيح البخاري" فقط.

(٢) قال الزركشي في " النكت على ابن الصلاح " (١٥٨/١): قال أبو علي الغساني =

١- ماكان بصيغة الجزم :

مثاله : قال، وفعل، وأمر، وروى، وذكر فلان كذا،

حكمه : هو من البخاري حكم بصحته إلى من علقه عنه، ويبقى النظر فيمن أبرز من رجاله.

٢- وما ليس فيه جزم (بصيغة التمريض) :

مثاله : يروى، ويذكر، ويحكى، ويقال، وروي، وذكر.

حكمه : قال النووي: هو مشعر بضعفه عنده إلى من علقه عنه. وليس هو بواه لإدخاله في الكتاب الموسوم بالصحيح، والله أعلم.

و قال ابن كثير : لا يستفاد منها صحة ولا تنافيها أيضاً، لأنه وقع من ذلك كذلك وهو صحيح، وربما رواه مسلم[١]. اهـ

= في كتاب مسلم أربعة عشر موضعاً تعليقاً وسردها. اهـ

وقال الحافظ العراقي في " التقييد و الإيضاح " (ص/ ٣٣): ليس في كتاب مسلم بعد المقدمة حديث معلق لم يوصله إلا حديث أبي الجهم [في التيمم]، وفيه بقية أربعة عشر موضعاً رواه متصلاً ثم عقبه بقول ورواه فلان، وقد جمعها الرشيد العطار في(الغرر والمجموعة) وقد تبينت ذلك كله في كتاب جمعته فيما تكلم فيه من أحاديث الصحيحين بضعف أو انقطاع والله أعلم.

وقد جمعها و خرجها الشيخ علي بن حسن الحلبي في جزء صغير مطبوع.

(١) قال العراقي في " التقييد و الإيضاح" (ص/٣٦): والبخاري رحمه الله حيث علق ما هو صحيح إنما يأتي به بصيغة الجزم .

وقد يأتي به بغير صيغة الجزم لغرض آخر غير الضعف وهو إذا (اختصر الحديث) وآتى به بالمعنى عبر بصيغة التمريض لوجود الخلاف المشهور في جواز الرواية بالمعنى والخلاف أيضاً في جواز اختصار الحديث وإن رأيت أن يتضح لك ذلك فقابل بين موضع التعليق وبين موضع الإسناد تجد ذلك واضحاً.

ويبقى النظر فيما أبرز من رجاله كالقسم الأول.

قال ابن الصلاح: ثم إذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة، فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الإسناد إلى الصحابي اهـ .

زاد العراقي: ويشترط مع اتصاله ثقة من أبرزه من رجاله.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : بل عادة البخاري أنه إذا جزم بالمعلق فقال (قال رسول الله ﷺ) فهو صحيح عنده وإذا لم يجزم به كقوله (ويذكر عن بهز بن حكيم) كان ذلك عنده حسناً لا يبلغ مبلغ الصحيح ولكن ليس بضعيف متروك بل هو حسن يستشهد به ويحتج به إذا لم يخالف الصحيح ولكن ليس بالصحيح المشهور[١]

مثال المعلق :

- قال البخاري في " صحيحه " في باب قصة عكل وعرينة :

وقال يحيى بن أبي كثير وأيوب، عن أبي قلابة، عن أنس قدم نفر من عكل ... الحديث اهـ.

فهذا معلق مجزوم به، كفانا البخاري مؤنته إلى من أبرز من رجاله، وينظر بعد ذلك فيمن أبرز وهم : (يحيى بن أبي كثير وأيوب، عن أبي قلابة) وكذا ينظر في سماعهم من أنس.

ومن أبرز من من رجاله أئمة أثبات، وقد سمعه أبو قلابة من أنس، وقد وصلها البخاري في مواطن من " صحيحه "[٢].

(١) " النكت على ابن الصلاح " للزركشي (ص/ ٣٦).
(٢) " تغليق التعليق " لابن حجر (٢/ ٢٣٣)، (٤/ ١٢٨).

أسباب التعليق[١]:

التعليق في " صحيح البخاري " له أسباب عديدة، منها :

١- تكرار الحديث في موطن آخر، فيورده معلقاً.

٢- الاختصار،لأنه أسند حديثاً - في معناه - في الباب نفسه، فنبه عليه بالتعليق اختصاراً.

٣- بيان سماع أحد رواته من شيخه إذا كان موصوفاً بالتدليس.

٤- أن يكون موقوفاً، لأن الموقوف ليس من موضوع الكتاب.

٥- أو لكون الحديث صحيحاً لكن لا يرتقي لشرط البخاري.

أما ما انتقد على الشيخين أو أحدهما[٢] :

فالجواب عنه على سبيل الإجمال :

أن يقال لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل، فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث وعنه أخذ البخاري ذلك حتى كان يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول : دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه.

وروى الفربري عن البخاري قال : ما أدخلت في الصحيح حديثًا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته.

وقال مكي بن عبد الله سمعت مسلم بن الحجاج يقول : عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته.

---

(١) " هدي الساري - مقدمة الفتح- " للحافظ ابن حجر (ص/١٧).

(٢) " هدي الساري " للحافظ ابن حجر (ص/٣٤٤).

فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما.

فبتقدير توجه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة.



مَصَادِرُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ غير الصَّحِيحَيْنِ[١].

لما تقدم أن البخاري ومسلماً لم يستوعبا إخراج الصحيح، فكأنه قيل: فمن أين يعرف الصحيح الزائد على ما فيهما؟

فالجواب: الزيادة في الصحيح على ما في الصحيحين تستفاد من عدة طرق:

١- النص على صحته.

أ- من إمام عارف كالإمام أحمد، و علي بن المديني، ويحيى بن معين.

ب- أو يوجد في الكتب المعتمدة كسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي منصوصاً على صحته، ولا يكفي في ذلك مجرد كونه موجوداً في الكتاب.

و الأئمة و الحفاظ يتفاوتون في التحري، وشرائط القبول فابن خزيمة و ابن حبان والحاكم مثلاً ليسوا في رتبة أحمد، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين.

٢- الكتب المصنفة في الصحيح.

كصحيح ابن خزيمة، و صحيح ابن حبان، والمختارة للضياء.

ويتنبه إلى أن المؤلفات في الصحاح غير الصحيحين ليست في رتبة ومكانة الصحيحين، وهي متفاوتة في التزام شرائط القبول.

قال الحافظ ابن كثير: قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خير من (المستدرك) بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً[٢].

---

(١) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/٢١)، و" شرح ألفية العراقي" (١/١١٨) و " فتح المغيث" للسخاوي (١/٥٣)، و" تدريب الراوي" (١/١١٢).

(٢) " اختصار علوم الحديث " لابن كثير (ص/٢٧).

قال الحافظ السخاوي : وعلى كل حال فلا بد من النظر للتمييز، وكم في كتاب ابن خزيمة أيضاً من حديث محكوم منه بصحته، وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن، بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جملة.

٣- المستخرجات على الصحيح.

المستخرجات جمع مستخرج، وهو مشتق من الاستخراج، وهو: أن يأتي حافظ إلى " صحيح البخاري " - مثلا - فيورد أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه، أو في من فوقه.

وشرطه: أن لا يصل إلى شيخ أبعد مع وجود سند يوصله إلى الأقرب إلا لغرض من علو أو زيادة حكم، أو نحوه، وإلا فلا يسمى مستخرجاً[(١)].

أمثلة المستخرجات : مستخرج أبي عوانة الإسفرائيني على صحيح مسلم، ومستخرج أبي بكر الإسماعيلي على البخاري، ومستخرج أبي بكر البرقاني، وأبي نعيم الأصفهاني على " الصحيحين "..

قال الحافظ السخاوي : وأما ما يقع في المستخرجات على الصحيحين من زيادة في أحاديثهما، أو تتمة لمحذوف، أو نحو ذلك - فهي صحيحة، لكن مع وجود الصفات المشترطة في الصحيح، فيمن بين صاحب المستخرج والراوي.

(تتمة)

قال الحافظ ابن كثير : يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم، بل والبخاري أيضاً، وليست عندهما، ولا عند أحدهما، بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة، وهم: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه وكذلك يوجد في معجمي

(١) " فتح الباقي" لزكريا الأنصاري (١/ ١١٨).

الطبراني الكبير والأوسط، ومسندي أبي يعلى والبزار، وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء ما يتمكن المتبحر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه، **بعد النظر في حال رجاله، وسلامته من التعليل المفسد.** ويجوز له الإقدام على ذلك، وإن لم ينص على صحته حافظ قبله[١].



(١) " اختصار علوم الحديث " لابن كثير (ص/ ٢٨).

مَراتِبُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ[(١)]

١- ما اتفق البخاري ومسلم على تخريجه.

٢- ما انفرد بروايته البخاري في "صحيحه".

٣- ما انفرد بروايته مسلم في "صحيحه".

٤- ما كان على شرطهما.

٥- ما كان على شرط البخاري.

٦- ما كان على شرط مسلم.

٧- الصحيح الذي لم يخرجاها وليس على شرطهما، وهو كثير لأنهما اشترطا أعلا مراتب الصحة.

هذا الترتيب المشهور عند كثير من أهل الاصطلاح

ونبه الحافظ السخاوي في " فتح المغيث" أن أعلاه ما وصف بكونه متواتراً، ثم مشهوراً، ثم أصح الأسانيد كمالك عن نافع، عن ابن عمر، ثم ما وافقهما ملتزموا الصحة، ثم أحدهم على تخريجه، ثم أصحاب السنن، ثم المسانيد.

قال السخاوي : هذا هو الأصل الأكثر، وقد يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً، كأن يتفق مجيء ما انفرد به مسلم من طرق يبلغ بها التواتر، أو الشهرة القوية ويوافقه على تخرجه مشترطوا الصحة، فهذا أقوى مما انفرد به البخاري مع اتحاد مخرجه.

وكذا يقال : فيما انفرد به البخاري بالنسبة لما اتفقا عليه.

---

(١) " النكت على ابن الصلاح " لابن حجر (١/ ٢٦٢)، و " شرح ألفية العراقي" (١/ ١٢٥) و " فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٦٢)، و " تدريب الراوي" (١/ ١٣١).

بل وفي غيره من الأقسام المفضولة بالنسبة لما هو أعلى منه إذا انضم إليه ذلك.



أَصَحُ الْأَسَانِيدِ و فَائدَتُها.

من المعلوم أن الصحيح على مراتب متفاوتة بعضها أصح من بعض، كما تقدم بيانه قبل قليل.

فائدة معرفته :

الترجيح عند التعارض - في الظاهر-[١]

سبب الاختلاف :

الاختلاف في ذلك إنما هو من جهة أن كل من رجح إسناداً من النقاد كانت أوصاف رجال ذلك الإسناد عنده أقوى من غيره بحسب اطلاعه، فاختلفت أقوالهم، لاختلاف اجتهادهم[٢].

أشهر الأقوال في أصح الأسانيد[٣] :

١- قال الإمام البخاري: إن أَصحَّ الأسانيد : (مالك عن نافع عن ابن عمر)، وقد وصفها البخاري بـ(سلسلة الذهب).

وأضاف إليها العلائي وغيره : الإمام الشافعي و الإمام أحمد، فقال : أجل الأسانيد (أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما).

قال ابن حجر : وليس في مسند أحمد على كبره من روايته عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما سوى أربعة أحاديث، جمعها في

(١) " تدريب الراوي" للسيوطي (١/ ١٣٣).
(٢) " النكت على ابن الصلاح " للحافظ ابن حجر (١/ ٢٤٨).
(٣) " النكت على ابن الصلاح " للحافظ ابن حجر (١/ ٢٦٥)، و" فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٣٣).

موضع واحد وساقها سياق الحديث الواحد .

قال :وجمعتها مع ما يشبهها من رواية أحمد عن الشافعي عن مالك ومع عدم التقييد بنافع في جزء مفرد فما بلغت العشرة، والله الموفق.

٢- قال الإمام إسحاق بن راهويه : أصح الأسانيد (الزهري عن سالم عن أبيه).

٣- وعن يحيى بن مَعِين : أجودها : (الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة عن عبد الله بن مسعود).

٤- وعن عمرو بن عليّ الفلاس : أصحُّ الأسانيد : (محمد بن سِيرين عن عَبِيدة عن عليٍّ).

٥- قال حجاج بن الشاعر أو غيره : أصح الأسانيد : (شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن شيوخه)

٦- وقال يحيى بن معين - في رواية - : (عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة) ليس إسناد أثبت من هذا.

٧- وقال سليمان بن داود الشاذكوني : أصح الأسانيد : (يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه).

٨- وقال ابن معين أيضاً : (عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها) ترجمة مشبكة بالدر وفي رواية بالذهب.

٩- وقال أبو حاتم الرازي : (يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) كأنك تسمعها من في رسول الله صلى الله عليه وسلم .

- وكذا رجح الإمام أحمد بن حنبل : (عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) على مالك وأيوب.

١٠- وقال ابن المبارك ووكيع وغيرهما : أرجح الأسانيد وأحسنها : (سفيان

الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه).

وذهب الحافظ ابن الصلاح إلى الإمساك عن الحكم لإسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق، على أن جماعة من أئمة الحديث خاضوا غمرة ذلك.

قال الحافظ ابن حجر : أما الإسناد فهو كما قال، قد صرح جماعة من أئمة الحديث بأن إسناد كذا أصح الأسانيد.

وأما الحديث فلا يحفظ عن أحد من أئمة الحديث أنه قال : حديث كذا أصح الأحاديث على الإطلاق، لأنه لا يلزم من كون الإسناد أصح من غيره أن يكون المتن المروي به أصح من المتن المروي بالإسناد المرجوح، لاحتمال انتفاء العلة عن الثاني ووجودها في الأول . . . أو كثرة المتابعات وتوافرها على الثاني دون الأول.

(فوائد) :

- قد أفرد العراقي في الأحكام كتاباً لطيفاً سماه " تقريب الأسانيد و ترتيب المسانيد " جمعه من تراجم ستة عشر قيل فيها إنها أصح الأسانيد إما مطلقاً أو مقيداً.
- وذكر الحافظ ابن حجر في كتابه " النكت" نحواً من عشرين ترجمة وصفت بأنها أصح الأسانيد.
- وقال شيخ الإسلام : اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث أحاديث أهل المدينة ثم أحاديث أهل البصرة ثم أحاديث أهل الشام[١].
- قال الحافظ ابن القيم : الأحاديث المدنية التي هي أم الأحاديث النبوية،

(١) " النكت على ابن الصلاح " للحافظ الزركشي (١/ ١٥٢).

وهي أشرف أحاديث أهل الأمصار، ومن تأمل أبواب البخاري وجده أول ما يبدأ في الباب بها ما وجدها، ثم يتبعها بأحاديث أهل الأمصار، وهذه كمالك عن نافع عن أبيه عمر، وابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة[١].



(١) " اعلام الموقعين " (٢/ ٢٧٨).

تفاوت رتب الصحيح، ونماذج لأصح الأسانيد

تفاوت رتب الحديث الصحيح	تتفاوت رتب الصحيح، بسبب تفاوت الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة. فما تكون رواته في الدرجة العليا من: العدالة، والضبط، وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح مما دونه.
مراتبه	الصحيح لذاته على مراتب متفاوتة في القوة منها : ١- المتفق عليه. ٢-البخاري. ٣ - مسلم. ٤- شرطهما. ٥- شرط البخاري. ٦-شرط مسلم. ٧- الصحيح الذي ليس على شرطهما أو شرط أحدهما.
فائدة معرفة مراتب الصحيح	الترجيح عند التعارض - في الظاهر-
نماذج لأصح الأسانيد	١- كمالك عن نافع عن ابن عمر ٢- الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه. ٣- عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ٤- محمد بن سيرين، عن عبيدة بن عمرو، عن علي. ٥- إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود.
هل يصح أن يطلق على سلسلة معينة بأنها أصح الأسانيد	المعتمد عدم الإطلاق لترجمة معينة منها بأنها أصح الأسانيد

الخَبَرُ المُحْتَفُّ بالقَرائِنِ و أَنْوَاعُهُ و إِفَادَتُه الْعِلْمِ :

صورة المسألة و تحرير محل النزاع :

إذا صح خبر الآحاد يتوجه إليه أمران :

١- العمل به.

٢- إفادته العلم.

ولا خلاف بين العلماء في وجوب العمل بالحديث الصحيح، لكن اختلفوا في إفادته العلم.

والمراد بالعلم هنا : **الاعتقاد الجازم المطابق الذي لا يبقى معه شك ولا شبهة.**

ويعبر عنه بـ (العلم) و (العلم النظري) و (القطع).

وقبل الشروع في بيان الاختلاف ينبه على ما يأتي :

١- أن سلف الأمة كانوا إذا صح عندهم الحديث تلقوه بالقبول والتسليم والعمل دون الخوض في إفادته الظن أو اليقين.

٢- أن هذه المسألة منشأها من جهة المعتزلة، وهم يريدون بها شيئاً غير الذي يريده أهل السنة.

٣- لا ثمرة عملية منها، لأن أهل السنة متفقون على وجوب العمل بخبر الآحاد إذا صح سواء أفاد اليقين أو الظن.

ولولا أن هذا المسألة مذكورة في كثير من كتب الاصطلاح و الأصول، لكان الأولى بطالب العلم أن يعرض عنها، ولا يخوض فيها لما تقدم.

واعلم أن الأقوال في خبر الواحد في إفادته العلم ثلاثة :

الأول : **أنه يفيد العلم مطلقاً**، وقد حكي عن الإمام أحمد.

والثاني: أنه يفيد الظن مطلقاً، وعليه جمهور الفقهاء و الأصوليين.

الثالث : **يفيد العلم بالقرائن**. ورجحه المحققون كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن حجر وغيرهم.

قال شيخ الإسلام : فرب عدد قليل أفاد خبرهم العلم بما يوجب صدقهم وأضعافهم لا يفيد خبرهم العلم، ولهذا كان الصحيح أن خبر الواحد قد يفيد العلم إذا احتفت به قرائن تفيد العلم.

وقال : وإذا كان الخبر قد تواتر عند قوم دون قوم وقد يحصل العلم بصدقه لقوم دون قوم فمن حصل له العلم به وجب عليه التصديق به والعمل بمقتضاه كما يجب ذلك في نظائره ومن لم يحصل له العلم بذلك فعليه أن يسلم ذلك لأهل الإجماع الذين أجمعوا على صحته[١].

وقال ابن حجر : وقد يقع فيها (أخبار الآحاد) ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار[٢] اهـ.

والقرائن التي تحتف بخبر الآحاد الصحيح فتجعله يفيد العلم النظري عديدة، من أشهرها[٣] :

١- **ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما** من أخبار الآحاد مما لم ينتقده أحد من الحفاظ.

(١) " مجموع الفتاوى" (١٨/ ٤٠، ٥١)، (٢٠/ ٢٥٨).
(٢) " نخبة الفكر مع نزهة النظر " (ص/ ٥٨).
(٣) " نزهة النظر " (ص/ ٦٠-٦٤).

فإنه احتف بما أخرجه الشيخان قرائن أي مقويات خارجية مع قطع النظر عن تصحيحهما :

منها جلالتهما في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح.

ومنها تلقي العلماء لكتابَيْهما بالقَبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر.

٢- **ومنها الحديث المشهور** إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل

٣- **ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين** حيث لا يكون غريباً كالحديث الذي رواه أحمد بن حنبل مثلا ويشاركه فيه غيره عن الشافعي وفيه غيره عن مالك بن أنس.

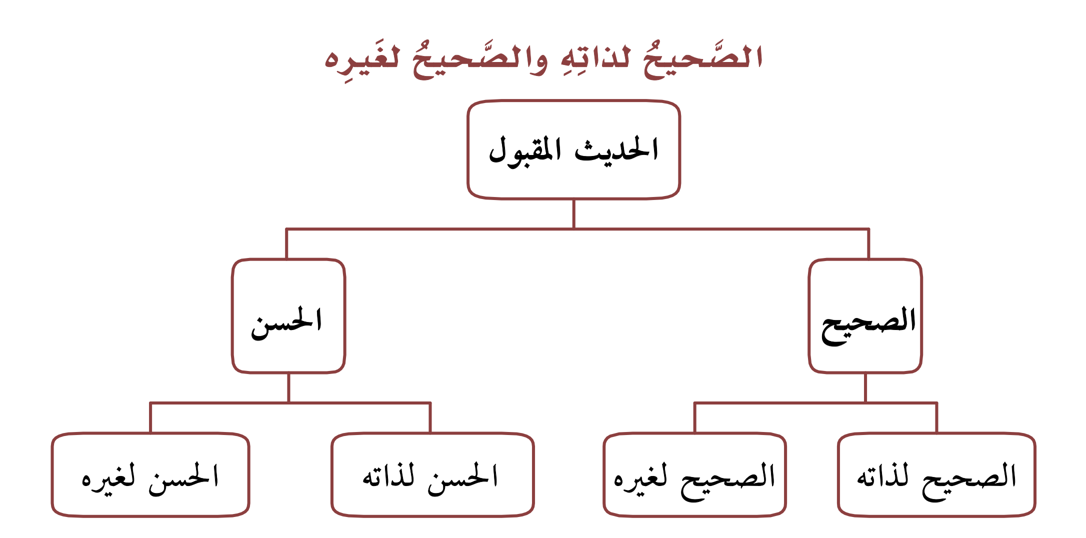


مسألة حديث الآحاد المحتف بالقرائن

التعريف بها	إذا صح حديث الآحاد يتوجه إليه أمران : ١- العمل به. ٢- إفادته العلم. ولا خلاف بين العلماء في وجوب العمل بالحديث الصحيح، لكن اختلفوا في إفادته للعلم، والمراد بالعلم هنا : **الاعتقاد الجازم المطابق.**
توطئة	١- أن سلف الأمة إذا صح عندهم الحديث تلقوه بالقبول والتسليم والعمل دون الخوض في إفادته الظن أو غيره. ٢- أن هذه المسألة منشأها من جهة المعتزلة، وهم يريدون بها شيئاً غير الذي يريده أهل السنة. ٣- لا ثمرة عملية منها، لأن أهل السنة متفقون على وجوب العمل بالآحاد إذا صح سواء أفاد اليقين أو الظن.
أشهر الأقوال فيها	الأول : أنه يفيد العلم مطلقاً. والثاني : أنه يفيد الظن مطلقاً. الثالث : يفيد العلم بالقرائن .
القول المختار	هو الثالث : إفادة العلم بالقرائن. ورجحه المحققون كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن حجر وغيرهم.
القرائن	١- تخريج الشيخين للحديث في صحيحيهما . ٢- **الحديث المشهور** إذا كانت له طرق متباينة مقبولة . ٣- **المسلسل بالأئمة الحفاظ** حيث لا يكون غريباً.



الصَّحيحُ لذاتِهِ والصَّحيحُ لغَيرِه



- الصحيح لذاته :

ما رواه عدل تام الضبط بسند متصل ولم يكن شاذاً و لا معللَا.

وقد تقدم، وهو الحديث الصحيح عند الإطلاق.

- الصحيح لغيره :

هو الحديث الحسن لذاته إذا تعددت طرقه[(١)].

مثاله[(٢)] :

حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ".

فمحمد بن عمرو بن علقمة صدوق، وحديثه في مرتبة الحسن .

وقد جاء هذا الحديث من غير وجه، وقد زال بذلك ما يخشى عليه من جهة

(١) " نزهة النظر " (ص/٧٨).

(٢) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/٣٥).

نقص حفظ محمد بن عمرو، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فأصبح الحديث صحيحاً لغيره.

قال أبو عيسى الترمذي : وقد روى .. عن أبي سلمة عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ.

وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة وزيد بن خالد عن النبي ﷺ كلاهما عندي صحيح، لأنه قد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ هذا الحديث .

وحديث أبي هريرة إنما صح لأنه قد روى من غير وجه .

وأما محمد بن إسماعيل فزعم أن حديث أبي سلمة عن زيد بن خالد أصح[١].



(١) " جامع الترمذي" حديث (رقم/ ٢٢).

المستوى الثاني

مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ.

أَقْسَام الْحَدِيثِ الْحَسَنِ

بَيَانُ الْمُرَاد بـ(حَدِيث حَسَن صَحِيحٌ)

مَصَادِرُ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ

مَعْرِفَةُ الْمُسْنَدِ.

مَعْرِفَةُ الْمُتَّصِلِ.

مَعْرِفَةُ الْمَرْفُوعِ.

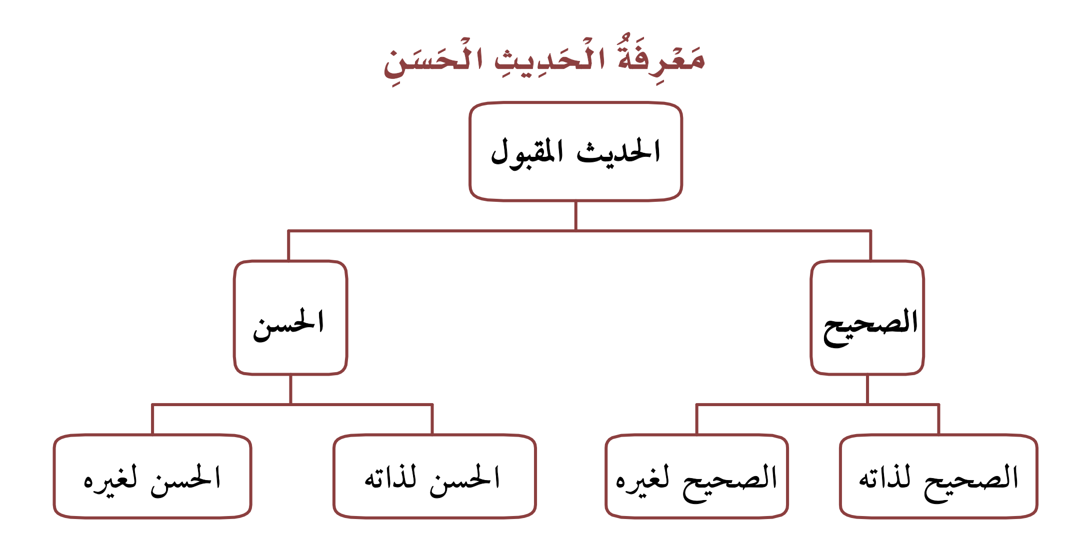
مَعْرِفَةُ الْأَفْرَادِ.

مَعْرِفَةُ زِيَادَاتِ الثِّقَاتِ.

مَعْرِفَةُ كَيْفِيَّةِ سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَتَحَمُّلِهِ

مَعْرِفَةُ الْإِسْنَادِ الْعَالِي وَالنَّازِلِ.

مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ



تعريف الحديث الحسن:

اختلف أهل الاصطلاح في حد الحديث الحسن، وتعددت تعاريفهم له حتى قاربت العشرة.

ولذلك أسباب، من أهمها أن الحديث الحسن يقع في رتبة بين الصحيح والضعيف قال الحافظ الذهبي : "وفي تحرير معناه اضطراب"[١]

وقال ابن كثير : وهذا النوع لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر، عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة، وذلك لأنه أمر نسبي، شيء ينقدح عنه الحافظ، ربما تقصر عبارته عنه[٢]

وأشهر التعاريف له:

١- تعريف الترمذي : الحسن : هو كل حديث يروى لا يكون في إسناده :

---

(١) " الموقظة" (ص/٢٦).
(٢) " اختصار علوم الحديث" (ص/٣٧).

أ- من يتهم بالكذب.

ب- ولا يكون الحديث شاذاً .

ج- ويروى من غير وجه[١] .

ويتنزل هذا على الحسن لغيره، كما سيأتي بيانه.

٢- تعريف الخطابي : الحسن : ما عرف مخرجه واشتهر رجاله[٢] .

ويتنزل هذا على الحسن لذاته.

وتعقب ذلك ابن الصلاح فقال : كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح.

ثم قال : وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن، وذكر الخطابي النوع الآخر، مقتصراً كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل، معرضاً عما رأى أنه لا يشكل، أو أنه غفل عن البعض وذهل، والله أعلم[٣].

٣- تعريف الحافظ ابن حجر :

ما رواه عدل خفيف الضبط بسند متصل ولم يكن شاذاً و لا معللاً[٤].

هذا هو التعريف المختار الذي استقر عليه الاصطلاح.

وقد تقدم شرحه في تعريف الحديث الصحيح. والمراد بـ **(خفيف الضبط)** أي من نزل من رتبة الثقة إلى رتبة الصدوق بسبب الأخطاء القليلة في حديثه.

---

(١) " جامع الترمذي" كتاب العلل (٦/ ٢٥٤).

(٢) " معالم السنن " (١/ ٦).

(٣) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/ ٣٠).

(٤) " نزهة النظر" (ص/ ٧٨).

شروط الحديث الحسن:

١- عدالة الراوي.

٢- خفة ضبطه.

٣- اتصال السند.

٤- السلامة من الشذوذ.

٥- السلامة من العلة.

الفرق بين الحسن و الصحيح:

الحديث الصحيح والحسن يشتركان في جميع الشروط، ويفترفان في شرط واحد وهو (وصف الراوي).

فراوي الحديث الصحيح تام الضبط ويعبر عنه بلفظ (ثقة) ونحوه، وراوي الحديث الحسن خفيف الضبط ويعبر عنه بلفظ (صدوق) ونحوه.

أمثلته:

للحسن أمثلة كثير، من أشهرها:

- سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.
- سلسلة بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.
- سلسلة محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

مظان الحديث الحسن:

من مظانه المشهورة كتب السنن، وأشهرها:

"سنن النسائي "

"سنن أبي داود "

"سنن الترمذي ".

أقسام الحديث الحسن:

١- الحسن لذاته، وهو ما تقدم تعريفه وأمثلته.

٢- الحسن لغيره، وهو الضعيف المنجبر إذا تعددت طرقه.

والمراد بـ(**الضعيف المنجبر**) : الضعف اليسير الصالح للاستشهاد.

ومن أمثلة الضعف اليسير: المرسل، وحديث المستور، و سيء الحفظ[(١)].

ومن أمثلة الضعف الشديد : حديث الكذاب و المتهم بالكذب ونحو ذلك.

والمراد بـ(**تعدد الطرق**) :

أن يأتي من عدة طرق جميعها ضعيف ضعفاً يسيراً، فبمجموع هذه الطرق يرتقي الحديث إلى الحسن لغيره.

صورة الحديث الحسن لغيره:

من صور الحديث الحسن لغيره، أن يرد حديث بمتن واحد من طرق متعددة :

١- الطريق الأول : ثقة عن ثقة عن تابعي عن النبي ﷺ، فهذا ضعيف لأنه مرسل.

٢- الطريق الثاني : ثقة عن ثقة عن مستور عن الصحابي عن النبي ﷺ، فهذا ضعيف لأن في إسناده راويًا مستورً.

٣- الطريق الثالث : ثقة عن سيء الحفظ عن تابعي عن الصحابي عن النبي ﷺ، فهذا ضعيف لسوء حفظ راويه.

فهذه الطرق كلها ضعيفة، لكن ضعفها يسير، فيتقوى الحديث بمجموعها

---

(١) " نزهة النظر" (ص/ ١٣٠).

ويكون حديثاً حسناً لغيره.

حجية الحديث الحسن:

اتفق أهل الحديث على أن الحديث الحسن كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة، وقد نقل الاتفاق على ذلك ابن الصلاح و غيره[١].

وقد أدرجه طائفة في نوع الصحيح كابن خزيمة وابن حبان مع قولهم بأنه دون الصحيح.

مراتب الحديث الحسن:

تتفاوت مراتب الحديث الحسن في القوة كتفاوت الحديث الصحيح، وقد تقدم بيان مراتب الصحيح

وقد أشارَ إلى هذا ابن حجر عند كلامه عن الحسن لذاته، فقال: "هذا القسم من الحسن مشاركٌ للصحيح في الاحتجاج به - وإن كان دونه - ومشابهٌ له في انقسامه إلى مراتب بعضها فوق بعض"[٢].

(١) " النكت على ابن الصلاح" (١/٤٠١)، و" نزهة النظر" لابن حجر(ص/٧٨) و" توضيح الأفكار" للصنعاني(١/١٩٦) وينبه هنا على أمرين:

١- وقع في كلام أئمة الحديث التعبير بـ(الحسن) كالبخاري و أبي حاتم بقلة، والترمذي بكثرة، وبينهم تفاوت في المقصود منه، ومن الخطأ أن يحمل كلامهم جميعاً على الحسن الاصطلاحي الذي استقر عليه الاصطلاح و اختاره ابن حجر.

٢- الخلاف المنقول في الاحتجاج بالحسن في بعض كتب الاصطلاح كـ " النكت على ابن الصلاح" لابن حجر، إنما هو في الحسن الذي عرفه الترمذي، وهو الحسن لغيره، والصحيح أنه يحتج بالحسن لغيره أيضاً إذا توفرت فيه شروطه المعروفة.

(٢) " نزهة النظر" لابن حجر(ص/٧٨).

قال الحافظ الذهبي : فأعلى مراتب الحسن :

بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده.

و : عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

و : محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

و: ابن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي، وأمثال ذلك.

وهو قسم متجاذب بين الصحة والحسن، فإن عدة من الحفاظ يصححون هذه الطرق، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح.

ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة يتنازع فيها : بعضهم يحسنونها، وآخرون يضعفونها :

كحديث الحارث بن عبدالله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطاة، وخصيف، ودراج أبي السمح، وخلق سواهم[1] اهـ.



(١) " الموقظة" للذهبي (ص/ ٣٣).

الحديث الحسن

تعريفه	ما رواه عدل **خفيف الضبط** بسند متصل غير معلل ولا شاذ.
أقسامه	١-(**الحسن لذاته**) : ما اتصل سنده بنقل عدل **خفيف الضبط** من غير شذوذ ولا علة. ٢- (**الحسن لغيره**): الحديث الضعيف المنجبر إذا تعددت طرقه.
الفرق بينه و بين الحديث الصحيح	في وصف الراوي، فراوي الحديث الصحيح **تام الضبط** ويعبر عنه بـ(ثقة)، وراوي الحديث الحسن **خفيف الضبط** ويعبر عنه بـ(صدوق).
أمثلته	للحسن أمثلة كثير، من أشهرها : - سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. - سلسلة بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.
مظانه	من مظانه المشهورة كتب السنن، وأشهرها : "سنن النسائي " ، و"سنن أبي داود " ، و "سنن الترمذي " ، و " سنن ابن ماجه"

بَيَانُ الْمُرَاد بـ(حَدِيث حَسَن صَحِيح)

الجواب عن
قول الإمام الترمذي وغيره في
الحكم على الحديث:
(حديث حسن صحيح)

١- الجواب الأول:
التردد في الراوي هل هو (ثقة)
أو (صدوق)
إذا كان للحديث إسناد واحد

٢- الجواب الثاني:
أحد الإسنادين (صحيح)
والإسناد الثاني (حسن)
إذا كان للحديث إسنادان

استشكل طائفة من أهل الاصطلاح عبارة (حسن صحيح) : في الحكم على الحديث.

هذه العبارة تقع في كلام الإمام الترمذي كثيراً، وكذا تقع في كلام غيره من الأئمة ممن تقدمه لكن بقلة.

وجه الإشكال:

أن وصف الحسن قاصر عن وصف الصحيح، لأن الأصل في راوي الحسن أنه صدوق، و راوي الصحيح ثقة، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته.

كأنك تقول : مستوى هذا الطالب وتقديره : (ممتاز، جيد جداً).

الجواب:

اختلف علماء الاصطلاح في الجواب عن هذا على أقوال قاربت

العشرة[١]، وأقربها للصواب ما ذكره الحافظ ابن حجر في " نخبة الفكر " :

قال : (فإن جمعا :

١- فللتردد في الناقل حيث التفرد.

٢- وإلا فباعتبار إسنادين)

يريد إن جمعا أي وصف الصحة والحسن بأن يقال : حسن صحيح في الحكم على حديث واحد فله جوابان :

١- إذا كان الحديث له إسناد واحد، فإن سبب هذا الحكم تردد الترمذي في أحد رواة الحديث هل هو ثقة أو صدوق، وإليه الإشارة بقوله : (فللتردد في الناقل [أي الراوي]، حيث التفرد [حيث يكون الحديث فرداً له إسناد واحد]).

وبناء على هذا الجواب تكون عبارة (حسن صحيح) أدنى من عبارة (صحيح).

وقد اعترض عليه بأن الحديث قد يكون له إسناد واحد ويقول عنه الترمذي : حسن صحيح، ورجاله ثقات أو ثقات أثبات.

٢- وإن كان الحديث له إسنادان أو أكثر، فإن حكم الترمذي أو غيره باعتبار أن أحد الإسنادين صحيح، و الآخر حسن.

وبناء على هذا الجواب يكون الحكم بـ (حسن صحيح) أقوى من (صحيح).

وهذا الثاني هو ما أجاب به ابن الصلاح[٢]

---

(١) ذكرها ابن سيد الناس في مقدمة " النفح الشذي بشرح جامع الترمذي".

(٢) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/٣٩)، ثم قال ابن الصلاح: على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده فاعلم ذلك والله أعلم.

وتعقب الحافظ ابنُ رجب ابنَ الصلاح فقال : **وهذا فيه نظر، لأنه يقول كثيراً : حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه اهـ.**

والأقرب :

أن (حسن صحيح) عند الإمام الترمذي بمنزلة (صحيح) **غالباً**، وهذا اصطلاح خاص بالإمام الترمذي في " جامعه".

فغالب الأحاديث التي يحكم عليها بهذا الحكم إما أن تكون في "الصحيحين" أو أحدهما أو صحيحة.

وقد أشار لهذا الحافظ ابن رجب في " شرح العلل".

قال : فإن الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها، والتي أسانيدها في أعلى درجة الصحة، كمالك عن نافع عن ابن عمر، والزهري عن سالم عن أبيه، ولا يكاد الترمذي يفرد الصحة إلا نادراً[١] .



(١) " شرح علل الترمذي" (٢/ ٦١٠).

مسألة الجمع بين وصفي (الصحيح) و(الحسن)

صورة المسألة	أن يجمع المحدث في الحكم على الحديث بين لفظ (صحيح) و(حسن)، فيقول : هذا حديث حسن صحيح.
مثالها	حديث أنس بن مالك : أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء قال اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث. قال أبو عيسى الترمذي : هذا حديث حسن صحيح
استعمالها	**هذه العبارة** تقع في كلام الإمام الترمذي كثيراً، وكذا تقع في كلام غيره من الأئمة ممن تقدمه لكن بقلة.
وجه الإشكال	أن وصف الحسن قاصر عن وصف الصحيح، لأن الأصل في راوي الحسن أنه صدوق، وراوي الصحيح ثقة، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته. كأنك تقول : مستوى هذا الطالب وتقديره : (ممتاز جيد جداً).
الجواب عنه	١- إذا كان الحديث له إسناد واحد، فإن سبب هذا الحكم تردد الترمذي في أحد رواة الحديث هل هو ثقة أو صدوق. ٢- وإن كان الحديث له إسنادان، فإن حكم الترمذي باعتبار أن أحد الإسنادين صحيح و الآخر حسن .
تتمة	الأقرب أن (حسن صحيح) عند الإمام الترمذي بمنزلة (صحيح) غالباً، وهذا اصطلاح خاص بالإمام الترمذي في " جامعه". فغالب الأحاديث التي يحكم عليها بهذا الحكم إما أن تكون في " الصحيحين" أو أحدهما أو صحيحة.

مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ الْمُسْنَدِ

تعريفه :

اختلف في حده :

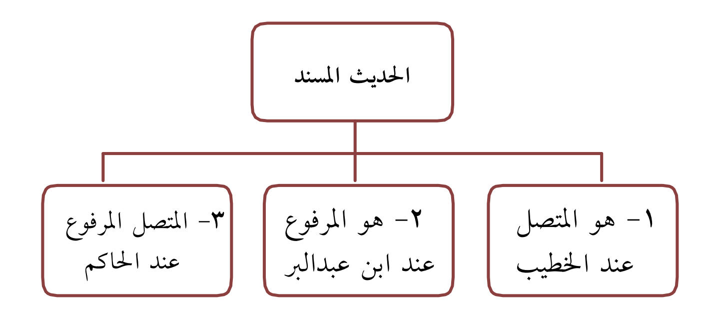
١- **فذهب الخطيب البغدادي** : إلى أن المسند عند أهل الحديث الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله ﷺ دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم(١).

٢- **ذهب الحافظ ابن عبدالبر** : إلى **أن المسند** ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة. وقد يكون متصلاً، وقد يكون منقطعاً(٢).

٣- **وذهب الحاكم النيسابوري** : إلى أن المسند : لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعاً إلى النبي ﷺ(٣) . فجمع بين تعريف الخطيب و ابن عبدالبر.

التعريف المختار :

التعريف الثالث هو التعريف المختار الذي استقر عليه الاصطلاح.



---

(١) "الكفاية" (ص/ ٢١).
(٢) "التمهيد" (١/ ٢١).
(٣) "معرفة علوم الحديث" (ص/ ١٧).

فتبينا أن الحديث المسند يجمع بين أمرين :

الأول : المتصل. **الثاني** : المرفوع.

١- وقد اقتصر على الوصف الأول الخطيب البغدادي.

٢- واقتصر على الوصف الثاني الحافظ ابن عبدالبر.

٣- وجمع بينهما الحاكم النيسابوري فعرفه بأنه : ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه متصلاً إلى صحابي إلى رسول الله ﷺ.

وعبر عنه الحافظ ابن حجر بعبارة أدق فقال :

المسند : مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال[١].

قال ابن حجر : وهذا التعريف موافق لقول الحاكم[٢] .

*** قوله : (مرفوع صحابي) :**

يخرج مرفوع التابعي وهو المرسل، أو من دونه فإنه معضل أو معلق.

*** قوله (بسند ظاهره الاتصال) :**

يخرج ما ظاهره الانقطاع، ويدخل المنقطع الخفي كعنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقاؤه، وهذا الانقطاع الخفي لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً لإطباق الأئمة الذين خرجوا المسانيد على تخريج هذا النوع .

أمثلته :

كل حديث مرفوع للنبي ﷺ بالإسناد المتصل في الصحاح أو السنن أو المسانيد يقال عنه (حديث مسند)، ومن أمثلته الشهيرة :

---

(١) " نزهة النظر " (ص/١٤٥).

(٢) " نزهة النظر " (ص/١٤٦).

- مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

درجته :

فيه الصحيح و الضعيف و الحسن، بحسب توفر شروط القبول.

الحديث المسند

الأقوال في تعريفه	١- ذهب **الخطيب البغدادي** إلى أن **المسند** هو المتصل ٢- ذهب **الحافظ ابن عبدالبر** إلى **أن المسند** هو المرفوع ٣- وذهب **الحاكم** إلى أن **المسند** لا يقع إلا على : أ- المتصل . ب- المرفوع . فجمع بين تعريف الخطيب و ابن عبدالبر، وهو الراجح في تعريف الحديث المسند
التعريف المختار	المسند : مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال.
أمثلته	كل حديث جمع بين الرفع والاتصال في الصحاح و السنن و المسانيد يقال عنه (حديث مسند)، ومنه : قال الإمام البخاري : حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، قال: «كنا نصلي العصر، ثم يذهب الذاهب منا إلى قباء، فيأتيهم والشمس مرتفعة». فهذا (حديث مسند)لأنه اجتمع فيه : أ-الرفع للنبي ﷺ. ب- اتصال الإسناد. ويصح أن يقال عنه : (حديث مرفوع) لأنه صدر من النبي ﷺ و(حديث متصل) لأنه متصل الإسناد وليس فيه انقطاع.
درجة الحديث المسند	فيه الصحيح و الضعيف و الحسن، بحسب توفر شروط الحديث الصحيح.

مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ الْمُتَّصِلِ[١].

(المتصل) وصف يختص بالسند، وتقدم (المسند) وهو وصف يجتمع فيه السند والمتن

تعريفه :

ما اتصل إسناده - مرفوعاً كان أو موقوفاً -، بأن يكون كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه.

ويسمى :

(الموصول)، وكذا (المؤتصل) والثاني وقع في كلام الشافعي[٢].

هل يوصف قول التابعي بالمتصل :

قال العراقي: وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا يسمونها متصلة في حالة الإطلاق.

أما مع التقييد فجائز وواقع في كلامهم كقولهم : هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري أو إلى مالك ونحو ذلك[٣].

وقيل : النكتة في ذلك أنها تسمى مقاطيع فإطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بمتضادين لغة[٤].

---

(١) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/ ٤٤)، و" فتح المغيث" للسخاوي (١/ ١٣٥)، و"تدريب الراوي" للسيوطي(١/ ٢٠١)، و" التوضيح الأبهر" للسخاوي (ص/ ٣٨).

(٢) " النكت على ابن الصلاح " لابن حجر (١/ ٥١٠).

(٣) " شرح الألفية " للعراقي (١/ ١٨٣).

(٤) " تدريب الراوي " للسيوطي(١/ ٢٠١).

أمثلته :

مثال المتصل المرفوع :

- مالك، عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن رسول الله - ﷺ.

مثال المتصل الموقوف :

- مالك، عن نافع، عن ابن عمر قوله.

درجته :

فيه الصحيح و الحسن و الضعيف، لأن الحديث إذا كان متصلاً فقد توفر فيه شرط واحد من شروط الصحة.

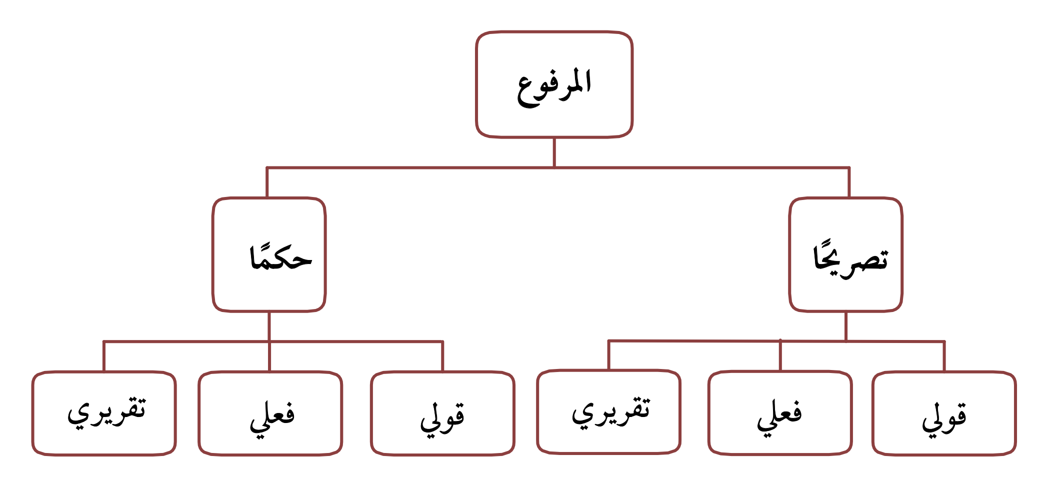
وبقي النظر في توفر سائر الشروط، وشروط الصحيح تقدمت، وهي :

١- عدالة الراوي.
٢- تمام ضبط الراوي.
٣- اتصال السند.
٤- السلامة من الشذوذ.
٥- السلامة من العلة.

الحديث المتصل

تعريفه	ما اتصل إسناده -مرفوعاً كان أو موقوفاً -، بأن يكون كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه.
هل يوصف قول التابعي بالمتصل	قال العراقي: وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا يسمونها متصلة في حالة الإطلاق. أما مع التقييد فجائز وواقع في كلامهم كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري أو إلى مالك ونحو ذلك
مثال المتصل المرفوع	حديث مالك، عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن رسول الله - ﷺ.
مثال المتصل الموقوف	حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر قوله.
درجة الحديث المتصل	فيه الصحيح و الحسن و الضعيف، لأن الحديث إذا كان متصلاً فقد توفر فيه شرط واحد من شروط الصحة، وبقي النظر في توفر سائر الشروط.

مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ(١)



تعريفه :

ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير تصريحاً أو حكماً.

أقسام الحديث المرفوع :

١- **المرفوع تصريحاً** : ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.

٢- **المرفوع حكماً** : ما صدر عن الصحابي مما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه.

---

(١) "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر " للحافظ ابن حجر (ص/ ١٣١-١٣٩) وقد أطال ابن حجر في الكلام على الحديث المرفوع وبيان أقسامه وصوره وأمثلته على خلاف عادته في الشرح.
عرف الحافظ السخاوي في " فتح المغيث" (١/ ٢٢) و " الغاية" (١/ ٦١) (الحديث) فقال: ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً له أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام، فهو أعم من (السنة). وكثيراً ما يقع في كلام أهل الحديث، ومنهم الناظم، ما يدل لترادفهما . والسنة: عبارة عما صدر عنه [صلى الله عليه وسلم] قولاً، وفعلاً وتقريراً.

أنواع المرفوع تصريحاً وأمثلته :

١- **المرفوع القولي :** وهو ما جاء عن النبي ﷺ من قوله، وهو أكثر أنواع المرفوع وروداً، وأمثلته كثيرة جداً، منها حديث : " إنما الأعمال بالنيات ".

٢- **المرفوع الفعلي :** وهو ما حكي من أفعال النبي ﷺ. مثل حديث ابن عباس : " توضأ النبي ﷺ مرة مرة "، وحديث : " أنه كان يخرج للعيد من طريق ويرجع من طريق آخر ".

٣- **المرفوع التقريري :** وهو ما فعل بحضرة النبي ﷺ فأقره ولم ينكره. كإقرار النبي ﷺ أصحابه في أكل الضب على مائدته.



أنواع المرفوع حكماً و أمثلته :

١- المرفوع من القول حكماً :

أن يقول الصحابي - الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات - ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب :

- كالإخبار عن الأمور الماضية : من بدء الخلق، وأخبار الأنبياء.
- أو الآتية : كالملاحم، والفتن، وأحوال يوم القيامة.
- وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب خاص، أو عقاب خاص.

٢- المرفوع من الفعل حكماً :

أن يفعل ما لا مجال للاجتهاد فيه، فينزل على أن ذلك عنده عن النبي ﷺ.

٣- المرفوع من التقرير حكما:

أن يخبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي ﷺ كذا، فإنه يكون له حكم الرفع من جهة أن الظاهر اطلاعه ﷺ على ذلك؛ لتوفر دواعيهم على سؤاله عن أمور دينهم، ولأن ذلك الزمان زمان نزول الوحي؛ فلا يقع من الصحابة فعل ويستمرون عليه إلا وهو غير ممنوع الفعل.

وقد استدل جابر وأبو سعيد رضي الله عنهما على جواز العزل بأنهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل.

صيغ مختلف فيها، والراجح أنها من المرفوع(١) :

١- (من السنة):

الأكثر أن ذلك مرفوع، ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق، قال : وإذا قالها غير

(١) " نزهة النظر " للحافظ ابن حجر (ص/ ١٣٥).

الصحابي فكذلك، ما لم يضفها إلى صاحبها، كسنة العمرين، قال ابن حجر: وفي نقل الاتفاق نظر

وقد روى البخاري في "صحيحه" في حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصته مع الحجاج حين قال له: إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة قال ابن شهاب: فقلت لسالم: أفعله رسول الله ﷺ؟ فقال: وهل يعنون بذلك إلا سنته؟!،

فنقل سالم - وهو أحد الفقهاء السبعة، وأحد الحفاظ - عن الصحابة أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبي ﷺ.

٢- قول الصحابي: (أمرنا بكذا)، أو (نهينا عن كذا).

الخلاف فيه كالخلاف في الذي قبله؛ لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهي، وهو الرسول ﷺ.

٣- قول الصحابي: (كنا نفعل كذا).

له حكم الرفع، أيضاً، كما تقدم.

٤- حكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله، أو لرسوله، أو معصية

كقول عمار: "من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ".

فهذا حكمه الرفع، أيضاً؛ لأن الظاهر أن ذلك مما تلقاه عنه ﷺ.

درجة الحديث المرفوع:

فيه الصحيح والحسن والضعيف، ويختلف ذلك بحسب حال إسناده.

تتمة:

قد يوصف الحديث بعدة أنواع من أنواع علوم الحديث:

كحديث مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

فهذا الحديث يوصف بأنه : (مرفوع) و(مسند) و (متصل)، وأيضاً (صحيح).

ومن أمثلة ذلك : جميع أحاديث الصحيحين المرفوعة المسندة.



الحديث المرفوع

التعريف به	ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير تصريحاً أو حكماً.
أقسامه	١- المرفوع تصريحاً : ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير . ٢- المرفوع حكماً : ما صدر عن الصحابي مما لا مجال للرأي وللاجتهاد فيه.
المرفوع الصريح أنواعه و أمثلته	١- **المرفوع القولي** : وهو ما جاء عن النبي ﷺ من قوله، وهو أكثر أنواع المرفوع وروداً، وأمثلته كثيرة جداً. ٢- **المرفوع الفعلي** : وهو ما حكي من أفعال النبي ﷺ كحديث ابن عباس : " توضأ النبي ﷺ مرة مرة " . ٣- **المرفوع التقريري** : وهو ما فعل بحضرة النبي ﷺ فأقره ولم ينكره. كإقرار النبي ﷺ أصحابه في أكل الضب.
المرفوع حكماً أنواعه وأمثلته	١- **المرفوع من القول حكماً** : أن يقول الصحابي-الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات- ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب : كالإخبار عن الأمور الماضية : من بدء الخلق، وأخبار الأنبياء، أو الآتية : كالملاحم، والفتن، وأحوال يوم القيامة، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب خاص، أو عقاب خاص . ٢- **المرفوع من الفعل حكماً** : أن يفعل ما لا مجال للاجتهاد فيه، فينزل على أن ذلك عنده عن النبي ﷺ. ٣- **المرفوع من التقرير حكما** : أن يخبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي ﷺ كذا.

صيغ و عبارات تدخل في الحديث المرفوع	١- **(من السنة)** : الأكثر أن ذلك مرفوع، ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق، قال: وإذا قالها غير الصحابي فكذلك، ما لم يضفها إلى صاحبها، كسنة العمرين، قال ابن حجر : وفي نقل الاتفاق نظر. ٢- **قول الصحابي: "أمرنا بكذا"، أو "نهينا عن كذا".** فالخلاف فيه كالخلاف في الذي قبله؛ لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهي، وهو الرسول ﷺ. ٣- **قول الصحابي : (كنا نفعل كذا) .** له حكم الرفع، أيضاً، كما تقدم. ٤- **حكم الصحابي على** فعل من الأفعال بأنه طاعة لله، أو لرسوله، أو معصية، كقول عمار: " من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ ". فهذا حكمه الرفع، أيضاً؛ لأن الظاهر أن ذلك مما تلقاه عنه ﷺ
درجته	فيه المقبول و المردود، ويختلف ذلك بحسب توفر شروط الحديث الصحيح.
تتمة	قد يوصف الحديث بعدة أنواع من أنواع علوم الحديث في آن واحد : كحديث مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ. فهذا الحديث يوصف بأنه : (مرفوع) و (مسند) و (متصل)، وأيضاً (صحيح). ومن أمثلة ذلك : جميع أحاديث الصحيحين المرفوعة المسندة.



مَعْرِفَةُ الْأَفْرَادِ

بيان معنى الفرد والغريب والعلاقة بينهما :

الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً، ولذا انتقد من فرق بينهما في نوعين اثنين كما وقع لابن الصلاح وكثير ممن جاء بعده.

قال ابن حجر : الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً[١].

قال السخاوي - متعقباً ابن الصلاح - : كان الأنسب ضم الغريب إلى الأفراد، ولكن لكونه أملى كتابه شيئاً فشيئاً لم يحصل ترتبه على الوضع المتناسب، وتبعه في ترتيبه غالب من اقتفى أثره[٢].

إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي[٣].

وقد تقد الكلام على تعريف (الفرد) وأقسامه في مبحث (الغريب) مفصلاً، وسيكون الكلام عليه هنا إجمالاً، مع بيان أنواع من الأفراد ليس لها علاقة بالغريب.

قال ابن الصلاح : وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد.

---

(١) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/٦٦).
(٢) " فتح المغيث " للسخاوي (٤/٣).
(٣) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/٦٦).

تعريفه:

ما تفرد بروايته راو واحد ولو في طبقة من طبقات السند.

أقسامه وأمثلته:

١- فرد مطلق:

وهو ما وقع التفرد فيه في أصل السند، وهو طرفه الذي فيه الصحابي.

٢- فرد نسبي.

وهو ماكان التفرد في أثنائه بالنسبة لجهة معينة. كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد.

أنواع التفرد النسبي[1]:

١- تفرد شخص عن شخص.
٢- تفرد أهل بلد عن شخص.
٣- تفرد شخص عن أهل بلد، وهو قليل جداً، وصورته أن ينفرد شخص عن جماعة بحديث تفردوا به.
٤- تفرد أهل البلد عن أهل بلد أخرى.

(أفراد البلدان):

من أنواع التفرد النسبي أفراد البلدان، كقولهم (تفرد به أهل المدينة) أو (تفرد به أهل البصرة).

ويتكلم أهل الاصطلاح عن (أفراد البلدان) ضمن مبحث الأفراد، وهذا النوع لا يدخل كله في نوع الغريب.

(١) "النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (٢/ ٧٠٥).

وهو في حقيقته قد يكون مشهوراً مروياً من طرق كثيرة، لكن يكون مخرج الحديث من جهة بلد واحد من البلدان.

والمقصود بمخرجه أن يكون صحابي الحديث بصرياً مثلاً، وينفرد بروايته عنه التابعون من أهل البصرة.

وتقدم قول ابن الصلاح : وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد [(١)].

وقد يكون المتفرد به من أهل تلك البلد واحداً فقط - وهو أكثر صنيعهم- وأطلقوا البلد تجوزاً، فهذا يدخل في الفرد المطلق[(٢)].

ومن أمثلته[(٣)] :

- حديث طلق بن علي اليمامي في عدم الوضوء من مس الذكر .
  قال أبو داود : تفرد به أهل اليمامة.
- حديث عائشة في صلاته ﷺ على سهيل بن بيضاء في المسجد .
  قال الحاكم : تفرد أهل المدينة بهذه السنة.
- حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله ﷺ، و قوله : ومسح رأسه بماء غير فضل يده

قال الحاكم : سنة غريبة تفرد بها أهل مصر ولم يشركهم فيها أحد.

ومنه حديث عبد الله بن زيد المذكور فإنه لم يروه من أهل مصر إلا عمرو بن الحارث عن حبان بن واسع الأنصاري عن أبيه عنه، فأطلق الحاكم أهل البلد وأراد واحداً منهم.

---

(١) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/ ٢٧٠).
(٢) " فتح المغيث" للسخاوي(١/ ٢٧١).
(٣) " فتح المغيث" للسخاوي(١/ ٢٧٢).

ومن المؤلفات في أفراد البلدان :

" السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة " لأبي داود السجستاني صاحب " السنن".

تتمة :

قال ابن حجر : قد يطلقون تفرد الشخص بالحديث ومرادهم بذلك تفرده بالسياق لا بأصل الحديث، وفي مسند البزار من ذلك جملة نبه عليها[١].



(١) " النكت على ابن الصلاح " لابن حجر (٢/٧٠٨).

مَعْرِفَةُ زِيَادَاتِ الثِّقَاتِ وَحُكْمُهَا

حكم
زيادة الثقة

١- القبول مطلقًا
وهو مذهب جمهور الفقهاء والأصوليين وطائفة من المحدثين

٢- عدم إطلاق القبول أو الرد، والعمل بالترجيح باعتبار القرائن
وهو الراجح، وهو مذهب أئمة الحديث المتقدمين

التعريف بها:

هو أن يروي جماعة حديثاً واحداً عن شيخ لهم، ويزيد ثقة منهم زيادة في المتن أو الإسناد.

قال الحافظ ابن رجب: وأما مسألة زيادة الثقة .. فصورتها: أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد، ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة، لم يذكرها بقية الرواة[1].

الفرق بين زيادة الثقة وتفرد الثقة:

صورة زيادة الثقة:

أن يروي أصحاب الزهري كـ (عقيل بن خالد، ومعمر بن راشد، ويونس بن يزيد، وسفيان بن عيينة) عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

(١) " شرح علل النرمذي " (٢/ ٦٣٥).

وفي رواية سفيان بن عيينة زيادة ليست عند الباقين فهذه زيادة و مخالفة، ويعبر عنها بـ (**زاد سفيان كذا**) أو (**خالف سفيان غيره**).

ويطلق عليها التفرد مقيداً فيقال : (تفرد سفيان بكذا من بين أصحاب الزهري)

صورة تفرد الثقة :

أن ينفرد ثقة بحديث تام عن شيخ ولا يتابعه غيره فيه.

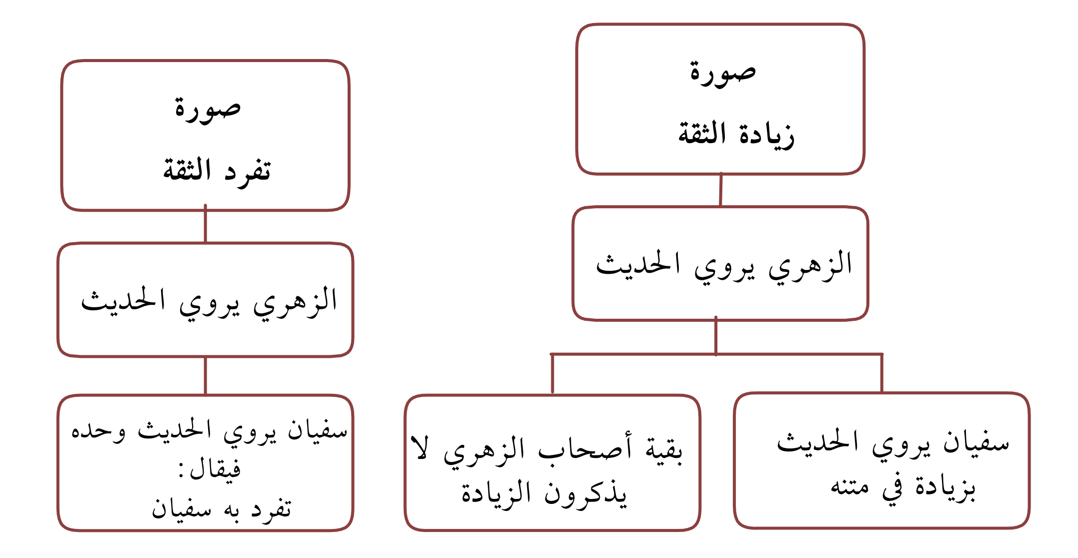
كما لو تفرد سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابن عمر بحديث، ولا يشاركه أحد من أصحاب الزهري فيه.

فهذا تفرد، ويعبر عنه بـ(**تفرد به سفيان**).

فالمخالفة : تستلزم وجود طرفين : راو مُخالِف، و رواة مخالَفين.

والتفرد : يوجد فيه طرف واحد، وهو الراوي الذي انفرد بالحديث التام.

والمخالفة في الجملة أشد من التفرد لأنها تتضمن التفرد وزيادة.



أقسام زيادة الثقة[١] :

قال ابن الصلاح : وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام :

١- أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرد.
٢- أن لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد بروايته ثقة، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً، فهذا مقبول، وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه.
٣- ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث.

حكم زيادة الثقة :

ذكر الخطيب البغدادي في كتابه " الكفاية "[٢] مذاهب عديدة في حكم زيادة الثقة، والعجيب أنه أورد مذاهب الأصوليين والمتكلمين ولم يذكر مذهب أئمة الحديث ونقاده وهم أصحاب هذا الشأن.

قال الحافظ ابن رجب : ثم إن الخطيب تناقض، فذكر في كتاب (الكفاية) للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين، ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً، كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء[٣].

---

(١) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/٨٦).
(٢) " الكفاية في علم الرواية " للخطيب (ص/ ٤٢٤).
(٣) " شرح علل الترمذي " (٢/٦٣٨)، وقال ابن رجب: وأما أصحابنا الفقهاء، فذكروا في كتب أصول الفقه في هذه المسألة روايتين عن أحمد: بالقبول مطلقاً، وعدمه مطلقاً، ولم يذكروا نصاً له بالقبول مطلقاً مع أنهم رجحوا هذا القول، ولم يذكروا به نصاً عن أحمد، وإنما اعتمدوا على كلام له، لا يدل على ذلك.

وأشهر الأقوال في زيادة الثقة، قولان[١] :

١- القول الأول: قبول زيادة الثقة مطلقاً.

وهو المشهور عن الأصوليين والفقهاء وطائفة من المحدثين.

٢- القول الثاني : اعتبار الترجيح بالقرائن في زيادة الثقة .

ولا يحكم فيها بحكم كلي مطرد، بل ينظر في كل زيادة بحسب القرائن المحتفة بها وهو مذهب أئمة هذا الشأن ونقاده.

قال الحافظ العلائي : الذي يظهر من كلامهم - أي المحدثين - خصوصاً المتقدمين كيحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كأحمد ابن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين وهذه الطبقة، ومن بعدهم كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين ومسلم والترمذي والنسائي وأمثالهم والدارقطني والخليلي، كل هؤلاء مقتضى تصرفهم في الزيادة قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى مايقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث، وهذا هو الحق[٢].

وقال الحافظ ابن حجر : والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين: كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم، اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة[٣].

---

(١) " الكفاية في علم الرواية" للخطيب (ص/ ٤٢٤)، و " نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ٨٢).

(٢) " النكت على ابن الصلاح " (٢/ ١٧٦).

(٣) " نزهة النظر" (ص/ ٨٣).

وقال: والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن[١].

قال الحافظ السخاوي: أما شيخنا فإنه حقق تبعاً للعلائي أن الذي يجري على قواعد المحدثين، أنهم لا يحكمون عليه بحكم مطرد من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن[٢].

وسيأتي مزيد تفصيل في مبحث تعارض الوصل والإرسال و الوقف والرفع.

أمثلة زيادة الثقة:

١- زيادة سليمان التيمي - وهو ثقة حافظ - " فإذا قرأ فأنصتوا "

فقد روى سليمان التيمي عن **قتادة** عن يونس بن جبير عن حطان عن أبي موسى عن النبي ﷺ: " إنما جعل الإمام ليؤتم به "، وزاد فيه: (فإذا قرأ فأنصتوا).

وخالفه عدد من الثقات الأثبات عن قتادة فلم يذكروها.

وقد ذكر غير واحد من الأئمة النقاد تعليل هذه الزيادة وتكلموا فيها مع أنها ليست منافية لمن لم يذكرها.

قال الإمام الدارقطني: " والصواب من ذلك ما رواه سعيد وهشام ومن تابعهما عن قتادة، وسليمان التيمي من الثقات وقد زاد عليهم قوله (إذا قرأ فأنصتوا) ولعله شبه عليه، لكثرة من خالفه من الثقات"[٣] اهـ.

وجاءت هذه اللفظة (فإذا قرأ فأنصتوا) من حديث عن ابن عجلان، عن زيد

---

(١) " النكت على ابن الصلاح " (٢/ ٦٧٨).
(٢) " فتح المغيث" (١/ ٢٦٦).
(٣) " علل الدارقطني" (٧/ ٢٥٤).

ابن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به؛ فإذا قرأ فأنصتوا.

قال أبو حاتم الرازي : ليس هذه الكلمة بالمحفوظ، وهو من تخاليط ابن عجلان[١].

قال الحافظ البيهقي : وقد أجمع الحفاظ على خطأ هذه اللفظة في الحديث، وأنها ليست بمحفوظة: يحيى بن معين، وأبو داود السجستاني، وأبو حاتم الرازي، وأبو علي الحافظ، وعلي بن عمر الحافظ، وأبو عبد الله الحافظ[٢].

٢- زيادة زائدة بن قدامة -ثقة متقن- : (يحركها يدعو بها).

روى زائدة بن قدامة عن عاصم بن كليب قال حدثني أبي أن وائل بن حجر قال : قلت لأنظرن إلى صلاة رسول الله ﷺ كيف يصلي فنظرت إليه فوصف قال : ثم قعد وافترش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى ثم قبض اثنتين من أصابعه وحلق خلقة ثم رفع أصبعه فرأيته (يحركها يدعو بها) .

أخرجه النسائي في "الكبرى" ، وابن خزيمة في" صحيحة".

و رواه جماعة من الثقات يزيدون على عشرة منهم أئمة أثبات كشعبة والثوري لم يذكروا هذه الزيادة .

قال ابن خزيمة: ليس في شيء من الأخبار (يحركها) إلا في هذا الخبر، زائدة ذكره.

---

(١) " علل ابن أبي حاتم" (٢/ ٣٩٥).

(٢) " معرفة السنن و الآثار" (٣/ ٧٤).

وقد ذكر رواياتهم الخطيب البغدادي في كتابه "الفصل للوصل المدرج في النقل " (١/ ٤٢٩).

٣- زيادة ابن فضيل : (والملك لا شريك لك) .

في حديث الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن أبي عطية، عن عائشة قالت : إني لأعلم كيف كان رسول الله ﷺ يلبي؟ قال: ثم سمعتها تلبي تقول: " لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك (والملك لا شريك لك) " خرجه الإمام أحمد.

وزاد ابن فضيل في آخره : **(والملك لا شريك لك)**.

قال الإمام أحمد: وهم ابن فضيل في هذه الزيادة، ولا تعرف هذه عن عائشة، إنما تعرف عن ابن عمر، وذكر أن أبا معاوية روى الحديث عن الأعمش بدونها

وخرجه البخاري بدونها أيضاً من طريق الثوري، عن الأعمش وقال: تابعه أبو معاوية.

قال الخلال: أبو عبد الله لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في الأعمش إلا أن يكون الثوري، وذكر أن هذه الزيادة رواها ابن نمير وغيره أيضاً عن الأعمش[١].

٤- زيادة آدم بن أبي إياس: (وَالرِّجْلُ جُبَارٌ) .

في حديث شعبة، عن محمد بن زياد، قال: سمعت أبا هريرة، عن النبي ﷺ قال: "الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ" متفق عليه.

---

(١) " شرح علل الترمذي " (٢/ ٦٣٣).

ورواه آدم بن أبي إياس وهو ثقة عابد، فزاد فيه : «وَالرِّجْلُ جُبَارٌ» خرجه الدارقطني.

قال الدارقطني : كذا قال: «والرجل جبار»، وهو وهم، ولم يتابعه عليه أحد عن شعبة[1].

وقال البيهقي : وقد روى هذا الحديث عن شعبة : محمد بن جعفر غندر، وهو الحكم في حديث شعبة، ومعاذ بن معاذ العنبري، ومسلم بن إبراهيم، وأبو عمر الحوضي وغيرهم دون هذه الزيادة[2].

(تتمات) :

الأولى : ما قرره الحافظ ابن الصلاح في أقسام زيادات الثقات من (أن الزيادة إذا لم تكن منافية فهي مقبولة بالاتفاق) تقعيد نظري يخالف التطبيق العملي لأئمة الحديث و نقاده، فكثيراً ما يعل الأئمة النقاد الزيادة من الراوي إذا تبين لهم خطؤه، ولا يكون فيها منافاة مع سائر الحديث، وهذا ظاهر لمن طالع "علل ابن أبي حاتم" و"علل الدارقطني" .

وقد أشار لهذا الحافظ ابن رجب قال : قال أصحابنا : وإن خالفت الزيادة ظاهر المزيد عليه، لم تقبل، وحملوا كلام أحمد في حديث السعاية على ذلك.

وليس في كلام أحمد تعرض لشيء من هذا التفصيل، وإنما يدل كلامه على ما ذكرناه أولاً[3].

وقال : وحكى أصحابنا الفقهاء عن أكثر الفقهاء والمتكلمين قبول الزيادة إذا

---

(١) " السنن " (٤/٢٩٨).
(٢) " السنن الكبير" (٨/٥٩٦).
(٣) " شرح علل الترمذي " (٢/٦٣٦).

كانت من ثقة، ولم تخالف المزيد وهو قول الشافعي . . وفي حكاية ذلك عن الشافعي نظر[(١)].

ومما يوضح ذلك ما تقدم من تعليل النقاد :

- لزيادة (فإذا قرأ فأنصتوا) في حديث : "إنما جعل الإمام ليؤتم به".
- وزيادة (والملك لا شريك لك) في حديث عائشة التلبية.
- وزيادة (والرجل جبار) في حديث شعبة المتقدم.

وجميع هذه الزيادات ليس فيها منافاة مع الحديث، ومنه نعلم أن عمل أئمة الحديث على اعتبار الترجيح بحسب القرائن المحتفة دون نظر إلى كون الزيادة منافية أو غير منافية، والأمثلة على ذلك كثيرة لا يناسب بسطها في هذا المقام، وفي كتاب " الفصل للوصل المدرج في النقل " للخطيب البغدادي مزيد من الأمثلة.

الثانية : جاء عن جماعة من الأئمة و النقاد إطلاق القول بأن زيادة الثقة مقبولة، ومرادهم زيادة الثقة في مثل تلك المواضع الخاصة.

قال الحافظ ابن رجب : وذكر [الخطيب]، حكاية عن البخاري، أنه سئل عن حديث أبي إسحاق في "النكاح بلا ولي". قال: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل ثقة.

وهذه الحكاية إن صحت فإنما مراده الزيادة في هذا الحديث. وإلا فمن تأمل كتاب تاريخ البخاري تبين له قطعاً أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة.

وهكذا الدارقطني يذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة، ثم

---

(١) " شرح علل الترمذي " (٢/ ٦٣٧).

يرد في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات، ويرجح الإرسال على الإسناد.

فدل على أن مرادهم زيادة الثقة في مثل تلك المواضع الخاصة، وهي إذا كان الثقة مبرزاً في الحفظ(١).

الثالثة: زيادات الصحابة - رضوان الله عليهم-.

يستثنى من الخلاف في زيادات الثقات ما يذكره الصحابي من الزيادات فإنها مقبولة دون خلاف، قال الحافظ ابن حجر: الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابي آخر إذا صح السند إليه فلا يختلفون في قبولها (كحديث) أبي هريرة ﵁ الذي في الصحيحين في قصة آخر من يخرج من النار، وإن الله تعالى يقول له - بعد أن يتمنى ما يتمنى - لك ذلك ومثله معه، وقال أبو سعيد الخدري: "أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: لك ذلك وعشرة أمثاله".

وكحديث ابن عمر ﵄: "الحمى من فيح جهنم فأبردها بالماء" متفق عليه. وفي حديث ابن عباس ﵄ عند البخاري: "فأبردوها بماء زمزم"(٢).

قال الحافظ السخاوي: الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابي آخر، إذا صح السند مقبولة بالاتفاق(٣).

الرابعة: زيادة الثقة تكون في الإسناد وتكون في المتن.

زيادة الثقة تكون في الإسناد، وكذا في المتن، ويدخل في هذا المبحث مسألة تعارض الوقف والرفع، و الوصل والإرسال.

قال الحافظ ابن رجب: ولا فرق في الزيادة بين الإسناد والمتن، كما ذكرنا

---

(١) " شرح علل الترمذي " (٢/ ٦٣٨).
(٢) " النكت على ابن الصلاح " لابن حجر (٢/ ٦٩١).
(٣) " فتح المغيث " (١/ ٢٦٨).

في حديث النكاح بلا ولي، وقد تكرر في هذا الكتاب ذكر الاختلاف في الوصل والإرسال، والوقف والرفع، وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك، والأحفظ - أيضاً[(١)].

قال السخاوي : كان الأنسب في (تعارض الوصل والإرسال والوقف والرفع) ضمه لزيادات الثقات[(٢)].

(فائدة) : قال الحافظ ابن رجب : وأما الزيادة في المتون وألفاظ الحديث، فأبو داود رحمه الله في كتاب السنن أكثر الناس اعتناء بذلك[(٣)].



(١) " شرح علل الترمذي " (٢/ ٦٣٦).
(٢) " فتح المغيث" (١/ ٢١٤).
(٣) " شرح علل الترمذي " (٢/ ٦٣٩).

زيادات الثقات و حكمها

التعريف بها	أن يتفق جماعة في الرواية عن شيخ ويزيد **ثقة** منهم في المتن أو السند زيادة ليست عند أصحابه
صورتها	كما لو روى الحديث : (عقيل بن خالد، ومعمر بن راشد، ويونس بن يزيد، وسفيان بن عيينة) عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ. وفي رواية سفيان بن عيينة زيادة ليست عند الباقين فهذه زيادة، ويعبر عنها بـ(خالف سفيان غيره)
مثالها	زيادة زائدة بن قدامة – ثقة متقن – : **(يحركها يدعو بها)** في حديث التشهد. رواه جماعة من الثقات يزيدون على عشرة منهم أئمة أثبات كشعبة والثوري لم يذكروا هذه الزيادة. قال ابن خزيمة : ليس في شيء من الأخبار (يحركها) إلا في هذا الخبر، زائدة ذكره. ذكر رواياتهم الخطيب البغدادي في كتابه "الفصل للوصل المدرج في النقل" (١/ ٤٢٩).
حكم زيادة الثقة	فيها خلاف مشهور، وأشهر الأقوال : ١-القبول مطلقاً، وهو مذهب الأصوليين والفقهاء. ٢-التفصيل وعدم اطلاق القبول أو الرد، واعتبار الترجيح بحسب القرائن : فأحياناً تقبل الزيادة من الثقة وأحياناً ترد بحسب القرائن، وهو التحقيق في هذه المسألة الذي عليه أئمة الحديث و نقاده.

مَعْرِفَةُ كَيْفِيَّةِ سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَتَحَمُّلِهِ[1]

أولاً : لا يشترط لتحمل الحديث الإسلام و البلوغ :

يصح التحمل قبل وجود كمال الأهلية :

فتقبل رواية من تحمل قبل الإسلام وروى بعده،

وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده.

والدليل :

- أن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن بن علي، وابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير، وأشباههم من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وما بعده، ولم يزالوا قديماً وحديثاً يحضرون الصبيان مجالس التحديث والسماع، ويعتدون بروايتهم لذلك.
- وجاء الصحيحين من حديث جبير بن مطعم ﵁ قال سمعت رسول الله ﷺ – يعنى حين قدم عليه في أسارى بدر – يقرأ في المغرب بالطور وفى رواية فلما بلغ هذه الآية : ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَۣيْطِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الطُّور: ٣٥-٣٧] " كاد قلبي أن يطير

وفى رواية البخاري وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي.

ثم إنه أسلم بعد ذلك قبل الفتح، **وأداه.**

---

(١) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/١٢٨) -النوع الرابع والعشرون: معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه، و " شرح ألفية العراقي" للعراقي (١/ ٣٨٤)، و " فتح المغيث" للسخاوي (٢/ ١٣٥).

- ووقع في درس ابن تيمية أن صبياً من اليهود سمع شيئاً من الحديث فكتب بعض الطلبة أسمه في الطبقة فأنكر عليه وسئل عنه ابن تيمية فأجازه ولم يخالفه أحد من أهل عصره.

واتفق أن ذلك الصبي أسلم بعد بلوغه وأدى فسمعوا منه.

ثانياً : متى تستحب كتابة الحديث :

يستحب كتب الحديث في العشرين ؛ لأنها مجتمع العقل، واستحبوا أن يشتغل دونها بحفظ القرآن والفرائض.

وورد عن سفيان الثوري قال : "كان الرجل إذا أراد أن يطلب الحديث تعبد قبل ذلك عشرين سنة".

قال ابن الصلاح : وينبغي بعد أن صار الملحوظ إبقاء سلسلة الإسناد أن يبكر بإسماع الصغير في أول زمان يصح فيه سماعه.

وأما الاشتغال بكتبه الحديث، وتحصيله، وضبطه، وتقييده، فمن حين يتأهل لذلك ويستعد له، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص، وليس ينحصر في سن مخصوص.

ثالثاً : السن الذي يصح به سماع الصغير.

قال الحافظ موسى بن هارون الحمال : "إذا فرق بين البقرة والدابة"، وفي رواية : "بين البقرة والحمار .

- وعن أحمد بن حنبل أنه سئل : "متى يجوز سماع الصبي للحديث ؟ " فقال : "إذا عقل وضبط".

فذكر له عن رجل أنه قال : "لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة "، فأنكر قوله، وقال : " بئس القول ".

- التحديد بخمس سنين :

التحديد بخمس سنين هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعداً (سمع)، ولمن لم يبلغ خمسا (حضر)، أو (أحضر).

- المعتبر (التمييز الفهم) وهو في كل شيء بحسبه :

يعتبر في كل صغير حاله على الخصوص، فإن وجد مرتفعاً عن حال من لا يعقل فهماً للخطاب ورداً للجواب ونحو ذلك صحح سماعه، وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم يصحح سماعه، وإن كان ابن خمس، بل ابن خمسين. اهـ

وقد ترجم البخاري في "صحيحه" : " متى يصح سماع الصغير؟ " وأورد بإسناده عن محمود بن الربيع قال : " عقلت من النبي ﷺ مجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو "، وفي رواية أخرى : أنه كان ابن أربع سنين.

قال ابن الصلاح : حديث محمود بن الربيع يدل على صحة ذلك من ابن خمس مثل محمود، ولا يدل على انتفاء الصحة فيمن لم يكن ابن خمس، ولا على الصحة فيمن كان ابن خمس ولم يميز تمييز محمود رضي الله عنه، والله أعلم.



طرق تحمل الحديث[1]

مجمل طرق تحمل الحديث.

طرق التحمل	لفظ الأداء	حكم الرواية بها
١- السماع	سمعت، وحدثني سمعت	صحيحة
٢- العرض	أخبرني و قرأت عليه	صحيحة
٣- الإجازة	أنبأني	صحيحة
٤- المناولة	ناولني	صحيحة بشرط الإذن بالرواية
٥- المكاتبة	كتب إلي	صحيحة بشرط الإذن، وصححت بدونه للقرينة
٦- الإعلام	شافهني أو أعلمني	صحيحة بشرط الإذن بالرواية
٧- الوصية	أوصى ألي فلان	صحيحة بشرط الإذن بالرواية
٨- الوجادة	(وجدت بخط فلان) و (قرأت بخطه)	من باب المنقطع إلا أن يحصل فيها إذن بالرواية

١- السماع من لفظ الشيخ:

- صورته : أن يقرأ الشيخ والطالب يسمع، سواء حدث الشيخ من حفظه أو من كتابه.

- ألفاظ الأداء : (سمعت) ثم (حدثني و حدثنا). و كذا (أخبرنا)، وكان هذا قبل أن يخص (أخبرنا) بالقراءة على الشيخ.

(١) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/١٣٢)، و " نزهة النظر" (١/١٥٦)، و " تدريب الراوي" (١/٤١٨).

وذهب القاضي عياض إلى أنه : " لا خلاف أنه يجوز في هذا أن يقول السامع منه : (حدثنا)، و (أخبرنا)، و(أنبأنا)، و(سمعت فلاناً يقول)، و(قال لنا فلان)، و(ذكر لنا فلان) ".

وتعقبه ابن الصلاح، بأن هذا كان قبل أن يشيع تخصيص لفظ خاص لكل قسم من أقسام التحمل.

أما بعد التخصيص، أصبحت الألفاظ على ما يأتي :

(**سمعت و حدثني**) للسماع من لفظ الشيخ.

(**أخبرني**) للقراءة على الشيخ وهو العرض.

(**أنباني**) للإجازة.

(**قال لي، وذكر لي**) للمذاكرة.

- حكم الرواية بها : صحيحة، وهي :

أ- أرفع أنواع التحمل عند الجمهور.
ب- وعند الإمام مالك أن (العرض) أرفع منها.
ج- وعند الإمام البخاري و غيره (السماع) و(العرض) سواء.

٢- القراءة على الشيخ (العرض) :

- صورتها : أن يقرأ الطالب والشيخ يسمع، سواء قرأ الطالب أو قرأ غيره وهو يسمع، وسواء كان الشيخ يحفظ أو ينظر في كتابه.

ويسميها أكثر المحدثين عرضاً

- **ألفاظ الأداء** : (أخبرني) و(قرأت عليه)، ثم (قرئ عليه وأنا أسمع)، ثم عبارات السماع مقيدة : كحدثنا أو أخبرنا قراءة عليه وأنشدنا في الشعر قراءة عليه.

- **حكم الرواية بها** : الرواية بها صحيحة بلا خلاف إلا ما حكي عن بعض من لا يعتد به، وقد اشتد إنكار الإمام مالك وغيره من المدنيين عليهم في ذلك، حتى بالغ بعضهم فرجحها على السماع من لفظ الشيخ.

٣- الإجازة :

- **صورتها** : هي الإذن بالرواية لفظاً أو كتابة، من دون سماع و لا قراءة ، **وتفيد الإخبار الإجمالي.**

وهي أنواع، وأرفع أنواعها : أن يجيز معيناً لمعين كأجزتك البخاري، أو ما اشتملت عليه فهرستي.

- **ألفاظ الأداء** : (أنبأني)، والإنباء من حيث اللغة واصطلاح المتقدمين بمعنى التحديث و الإخبار، أي كحدثني و سمعت.

لكن شاع بعد ذلك تخصيص (أنباني) للإجازة.

ويجوز بعبارات السماع و العرض مقيدة كـ- (حدثنا فلان إجازة) و (أخبرنا فلان إجازة).

- **حكم الرواية بها** : الصحيح الذي استقر عليه العمل جواز الرواية والعمل بها، ووقع خلاف مشهور في بعض أنواعها.

- **الحالات التي لا تصح فيها الإجازة** :

أ- **الإجازة العامة** في المجاز له لا به،كأن يقول : أجزت لجميع المسلمين، أو لمن أدرك حياتي، أو لأهل الإقليم الفلاني.

ب- **الإجازة للمجهول**، كأن يكون مبهماً أو مهملاً.

ج- **الإجازة للمعدوم** كأن يقول: أجزت لمن سيولد لفلان.

د- **الإجازة المعلقة بشرط** مشيئة الغير، كأن يقول: أجزت لك إن شاء

فلان، أو أجزت لمن شاء فلان.

٤- المناولة :

صورتها : المناولة نوعان :

أ- **مقرونة بالإجازة** : وهي أن يدفع الشيخ كتابه، أو ما قام مقامه للطالب، ويقول هذه روايتي عن فلان **فاروه عني**.

ب- **مجردة عن الإجازة** : وهي أن يدفع الشيخ كتابه، أو ما قام مقامه للطالب، ويقول : هذا سماعي من فلان، ولا يصرح له بالأذن بروايته.

- **ألفاظ الأداء** : **(ناولني فلان)، ويجوز بعبارات السماع والعرض مقيدة بالمناولة** كـ- (حدثنا فلان مناولة) و (أخبرنا مناولة).

- **حكم الرواية بها** : اشترطوا في صحة الرواية بالمناولة اقترانها بالإذن بالرواية، وهي إذا حصل هذا الشرط أرفع أنواع الإجازة؛ لما فيها من التعيين و التشخيص.

٥- المكاتبة :

- صورتها : هي أن يكتب الشيخ إلى الطالب، وهو غائب شيئاً من حديثه بخطه، أو يكتب له ذلك وهو حاضر، وهي نوعان :

أ- **المكاتبة المقرونة بالإجازة**، بأن يكتب إليه بحديثه ويقول : أجزت لك ما كتبته لك أو نحو ذلك من عبارات الإجازة.

ب- **المكاتب المجردة عن الإجازة**، وهي أن يكتب إليه بحديثه أو بعضه، ولا يصرح له بالأذن بروايته.

- **ألفاظ الأداء** : (كتب ألي)، أو عبارات السماع مقيدة كـ(أخبرني فلان كتابة أو مكاتبة).

- **حكم الرواية بها** : تصح الرواية بالمكاتبة المقرونة بالإجازة، وهي شبيهة

بالمناولة المقرونة بالإجازة.

أما غير المقرونة فوقع فيها خلاف، والصحيح جواز الرواية بها، وكثيراً ما يوجد في المسانيد، والمصنفات قولهم : " كتب إلي فلان قال : حدثنا فلان " ، والمراد به هذا .

وذلك معمول به عندهم، معدود في المسند الموصول، وفيها إشعار قوي بمعنى الإجازة فهي وإن لم تقترن بالإجازة لفظاً فقد تضمنت الإجازة معنى.

ثم يكفي في ذلك أن يعرف المكتوب إليه خط الكاتب، وإن لم تقم البينة عليه.

٦- الإعلام :

- صورته : أن يعلم الشيخ أحد الطلبة بأنني أروي الكتاب الفلاني عن فلان.

- **ألفاظ الأداء** : (أعلمني فلان بكذا) و نحو ذلك.

- **حكم الرواية به** : صحيحة بشرط الإذن بالرواية، فإن كان له منه إجازة اعتبر، وإلا فلا عبرة بذلك.

٧- الوصية :

- صورتها : أن يوصي عند موته، أو سفره، لشخص معين، بأصله، أو بأصوله .
- **ألفاظ الأداء** : (أوصى إلي فلان بكذا) و نحو ذلك.
- **حكم الرواية بها** : ذهب جماعة من الأئمة المتقدمين إلى جواز الرواية بها بمجرد الوصية، وأبى ذلك الجمهور، إلا إن كان له منه إجازة.

٨- الوجادة :

صورتها : أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه، ولم يلقه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا له منه إجازة، ولا نحوها.

ألفاظ الأداء : (وجدت بخط فلان)، و (قرأت بخطه)، ولا يسوغ فيه إطلاق أخبرني بمجرد ذلك، إلا إن كان له منه إذن بالرواية عنه.

حكم الرواية بها : هي من باب المنقطع، غير أن فيها شوباً من اتصال، بقوله (وجدت بخط فلان)، وتصح الرواية بها مع الإذن.



مفصل طرق تحمل الحديث

طرق التحمل	لفظ الأداء	حكم الرواية بها
١- السماع وهو : أن يقرأ الشيخ، والطالب يسمع، سواء حدث الشيخ من حفظه أو من كتابه.	(سمعت) و(حدثني) و(أخبرني). أما بعد التخصيص، أصبحت الألفاظ على ما يأتي : ١- (سمعت وحدثني) للسماع من لفظ الشيخ. ٢- (أخبرني) للقراءة على الشيخ وهو العرض. ٣- (أنباني) للإجازة. ٤- (قال لي، وذكر لي) للمذاكرة.	(صحيحة) وقد اختلف في مرتبتها : أ- أرفع أنواع التحمل عند الجمهور. ب- وعند الإمام مالك أن (العرض) أرفع منها. ج- وعند الإمام البخاري وغيره (السماع) و(العرض) سواء .
٢- العرض وهو : أن يقرأ الطالب والشيخ يسمع، سواء قرأ الطالب أو قرأ غيره وهو يسمع	(أخبرني) و (قرأت عليه)	صحيحة
٣- الإجازة هي : أن يأذن الشيخ للتلميذ بالرواية عنه لفظاً أو كتابة، من دون سماع و لا قراءة	أنبأني	صحيحة إلا في حالات وهي : أ- **الإجازة العامة**. ب- **الإجازة للمجهول**. ج- **الإجازة للمعدوم**. د- **الإجازة المعلقة**.

٤- المناولة وهي : أن يناوله الكتابَ، ويقول : " هذا من حديثي، أو من سماعاتي "	ناولني	- صحيحة بشرط الإذن بالرواية - والإذن هو الإجازة، وصورته : أن يناوله الكتاب ويقول الشيخ للتلميذ : " اروِه عني، أو : أذِنتُ لك في روايتِه " أو " أجزت لك روايته". - **والمناولة مع الإذن** أعلى أنواع الإجازةِ على الإِطلاق
٥- المكاتبة وهي أن يكتب الشيخُ إلى الطالب وهو غائبٌ شيئًا من حديثِه بخطِّه، أو يكتب له ذلك وهو حاضر.	كتب إلي	صحيحة بشرط الإذن، وصححت بدونه للقرينة
٦- الإعلام إعلامُ الشيخ للطالبِ بأن هذا الحديثَ أو هذا الكتابَ سماعُه من فلان أو روايتُه	شافهني أو أعلمني	صحيحة بشرط الإذن بالرواية
٧- الوصية وهي أن يوصِيَ الشيخ بكتابٍ يرويه، عند موته أو سفرِه، لشخص.	أوصى ألي فلان	صحيحة بشرط الإذن بالرواية
٨- الوجادة أن يقف على كتابِ شخص فيه أحاديثُ يرويها بِخَطِّه ولم يلقه، أو لَقِيه، ولكن لم يسمعْ منه ذلك الذي وجده بخطِّه، ولا له منه إجازةٌ ولا نحوُها	(وجدت بخط فلان) و(قرأت بخطه)	من باب المنقطع إلا أن يحصل فيها إذن بالرواية

مَعْرِفَةُ الْإِسْنَادِ الْعَالِي وَالنَّازِلِ(١)

الإسناد في أصله خصيصة فاضلة لهذه الأمة ليست لغيرها من الأمم .

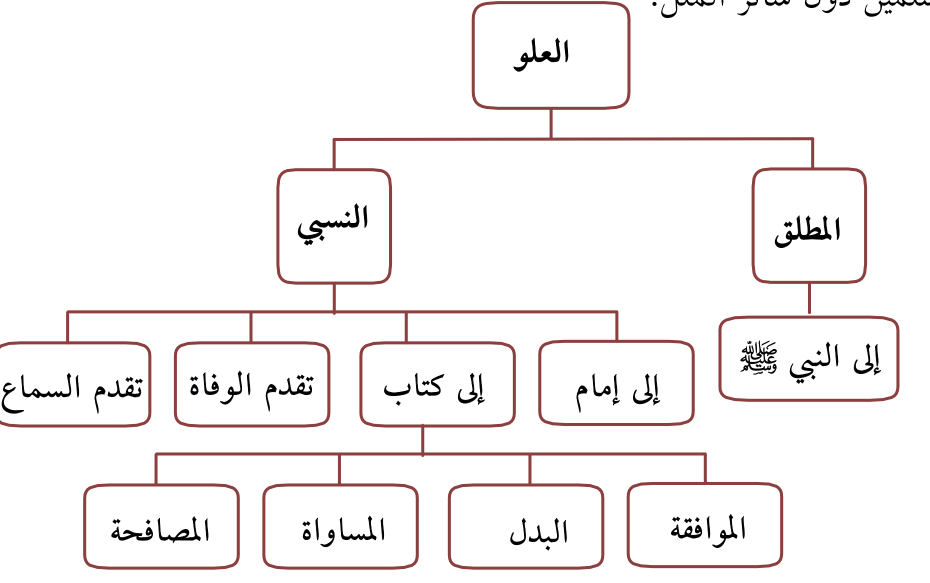
قال ابن المبارك: الإسناد من الدين لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

وقال الثوري : الإسناد سلاح المؤمن وطلب العلو فيه سنة.

وقال الإمام أحمد : طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف .

وقيل ليحيى بن معين ﵁ - في مرض موته - : ما تشتهي ؟ قال : " بيت خالي، وإسناد عالي "

قال ابن حزم : نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر الملل.



(١) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/٢٥٥)، و" شرح ألفية الحديث" للعراقي" (٢/ ٦٠)، و" نزهة النظر" (ص/١٤٦)، و " فتح المغيث" للسخاوي (٣/ ٣٢٩)، و " تدريب الراوي" (٢/ ٦٠٨).

التعريف به :

الإسناد العالي : هو الإسناد الذي قل عدد رواته.

فائدته :

إنما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ، فكلما قلت الوسائط وقصر السند قل الخطأ غالباً.

أقسام العلو :

وينقسم إلى قسمين :

١- علو مطلق :

وهو ما ينتهي للنبي ﷺ بالعدد القليل بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير، أو بالنظر إلى سائر الأسانيد.

فإن اتفق أن يكون السند صحيحاً كان الغاية القصوى، وإلا فصورة العلو فيه موجودة مالم يكن موضوعاً فهو كالعدم.

٢- علو نسبي :

وهو ما يقل العدد فيه إلى إمام من أئمة الحديث ذي صفة علية: كالحفظ، والفقه والضبط، والتصنيف، وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح، كشعبة ومالك، والثوري، والشافعي، والبخاري، ومسلم، ونحوهم.

وقد اقتصر على هذا التقسيم الحافظ ابن حجر [(١)].

ويدخل في النسبي : العلو إلى إمام، أو كتاب، أو بتقدم السماع، أو بتقدم الوفاة.

---

(١) "نزهة النظر" (ص/١٤٦).

ومنهم من فصَّل التقسيم السابق، وجعله خمسة :

قال الحافظ العراقي : ثم العلو في الإسناد على خمسة أقسام، كما قسمه أبو الفضل محمد بن طاهر في جزء له، أفرده لذلك، وتبعه ابن الصلاح على كونها خمسة أقسام[١] :

١- العلو إلى النبي ﷺ، وهو المطلق وتقدم.

٢- العلو إلى إمام من أئمة الحديث كمالك، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى النبي ﷺ.

٣- العلو إلى كتاب من كتب الحديث المعتبرة كالبخاري ومسلم، وذلك ما اشتهر آخراً من الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة، وقد كثر اعتناء المحدثين المتأخرين بهذا النوع

- أما الموافقة : فهي أن يقع لك الحديث عن شيخ مسلم فيه - مثلاً - عالياً، بعدد أقل من العدد الذي يقع لك به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ إذا رويته عن مسلم عنه.
- وأما البدل : فمثل أن يقع لك هذا العلو عن شيخ غير شيخ مسلم، هو مثل شيخ مسلم في ذلك الحديث.
- المساواة : أن يقل العدد في إسنادك إلى الصحابي، أو من قاربه، وربما كان إلى رسول الله ﷺ

بحيث يقع بينك وبين الصحابي - مثلاً - من العدد، مثل ما وقع من العدد بين مسلم، وبين ذلك الصحابي، فتكون بذلك مساوياً لمسلم مثلاً في قرب الإسناد وعدد رجاله.

(١) "شرح ألفية الحديث" للعراقي (٢/ ٦٠).

المصافحة : فهي أن تقع هذه المساواة المتقدمة لشيخ الراوي لا له، فيقع ذلك للراوي مصافحة، إذ تكون كأنك لقيت مسلماً في ذلك الحديث وصافحته به لكون الراوي قد لقي شيخه المساوي لمسلم. فإن كانت المساواة لشيخ شيخ الراوي كانت المصافحة لشيخه، فيقول : كأن شيخي سمع مسلما وصافحه.

ثم ليعلم أن هذا النوع من العلو، علو تابع لنزول، إذ لولا نزول ذلك الإمام في إسناده لم يعل الراوي في إسناد.

قال الحافظ السخاوي : والمصافحة مفقودة في هذه الأزمان اهـ.

- وهذه الأنواع من العلو من باب التفنن في الرواية ولا يضر عدم العلم بها.

قال الحافظ ابن الصلاح : وقد كثر اعتناء المحدثين المتأخرين بهذا النوع.

وقال ابن دقيق العيد : وقد عظمت رغبة المتأخرين في طلب العلو حتى كان ذلك سببا لخلل كثير في الصنعة[١].

وقال الحافظ ابن حجر : وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه، حتى غلب ذلك على كثير منهم، بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه[٢].

٤- العلو بقدم موت الراوي عن شيخ على موت راو آخر عن ذلك الشيخ وإن كانا متساويين في العدد.

٥- العلو بتقدم السماع من الشيخ فمن تقدم سماعه من شيخ كان أعلى ممن سمع من ذلك الشيخ نفسه بعده.

(١) "الاقتراح " (ص/٤٦).
(٢) "نزهة النظر" (ص/١٤٧).

العلو في الكتب الستة :

- أعلى ما يقع للبخاري في " صحيحه" بينه وبين النبي ﷺ فيه ثلاثة، وجلها من طريق مكي بن إبراهيم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

وصنفوا فيه **(الثلاثيات)**، جمعها الحافظ ابن حجر وغيره.

- وأعلى ما يقع لمسلم في " صحيحه" بينه وبين النبي ﷺ فيه أربعة، وليس عنده أسانيد ثلاثية، ووقع لمسلم أحاديث ثلاثية خارج الصحيح، لأنها ليست على شرطه.

- وللترمذي حديث واحد ثلاثي :

وهو حديث أنس: يأتي على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالقابض على الجمر.

- ولا بن ماجه خمسة أحاديث ثلاثية :

بسند واحد عن (أنس)، لكن من طريق جبارة بن المغلس الحماني الكوفي)، وهو ضعيف عن كثير بن سليم الضبي وهو ضعيف أيضاً عن أنس رضي الله عنه.

النازل :

النزول ضد العلو ، وقسموه خمسة أقسام أيضاً فإن كل قسم من العالي يقابل قسما من أقسام النازل.

درجة الحديث العالي و النازل :

فيه الصحيح و الحسن و الضعيف بحسب توفر شروط الحديث المقبول.

صورة الإسناد الثلاثي :

المصنف	١	٢	٣	النبي ﷺ
	تابع التابعي	التابعي	الصحابي	

صورة الإسناد الرباعي :

المصنف	١	٢	٢	٤	النبي ﷺ
	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	التابعي	الصحابي	

العالي والنازل

التعريف به	الإسناد العالي : هو الإسناد الذي قل عدد رواته
فائدة العلو	إنما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ، فكلما قلت الوسائط وقصر السند قل الخطأ غالباً.
أقسام الحديث العالي	١- علو مطلق : وهو ما ينتهي للنبي ﷺ بالعدد القليل بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير، أو بالنظر إلى سائر الأسانيد. **٢- علو نسبي** : وهو ما يقل العدد فيه إلى : أ- إمام من أئمة الحديث كشعبة ومالك. ب- أو إلى أحد الكتب المشهورة كالكتب الستة، ولو كان العدد من ذلك الإمام إلى منتهاه كثيراً. ج- وكذا العلو بتقدم الوفاة د- والعلو بتقدم السماع.
أقسام الحديث النازل	النزول ضد العلو، وقسموه إلى أقسام أيضاً فإن كل قسم من العالي يقابل قسماً من أقسام النازل.
متى يكون النازل أولى من العالي	إن كان في النزول مزية ليست في العلو: كأن تكون رجاله أوثق منه، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر، فلا تردد أن النزول، حينئذ أولى.
درجة الحديث العالي والنازل	فيه الصحيح و الحسن و الضعيف بحسب توفر شروط الحديث المقبول.

المستوى الثالث

الثَّامِنُ : مَعْرِفَةُ الْمَقْطُوعِ، وَهُوَ غَيْرُ الْمُنْقَطِعِ.

التَّاسِعُ : مَعْرِفَةُ الْمُرْسَلِ.

الْعَاشِرُ : مَعْرِفَةُ الْمُنْقَطِعِ.

الْحَادِيَ عَشَرَ : مَعْرِفَةُ الْمُعْضَلِ، و الْإِسْنَادِ الْمُعَنْعَنِ،

الثَّانِيَ عَشَرَ : مَعْرِفَةُ التَّدْلِيسِ وَحُكْمُ الْمُدَلِّسِ.

الثَّالِثَ عَشَرَ : مَعْرِفَةُ الشَّاذِّ.

الرَّابِعَ عَشَرَ : مَعْرِفَةُ الْمُنْكَرِ.

الْخَامِسَ عَشَرَ : مَعْرِفَةُ الِاعْتِبَارِ وَالْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ.

الثَّامِنَ عَشَرَ : مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ الْمُعَلَّلِ.

التَّاسِعَ عَشَرَ : مَعْرِفَةُ الْمُضْطَرِبِ مِنَ الْحَدِيثِ.

الْعِشْرُونَ : مَعْرِفَةُ الْمُدْرَجِ فِي الْحَدِيثِ.

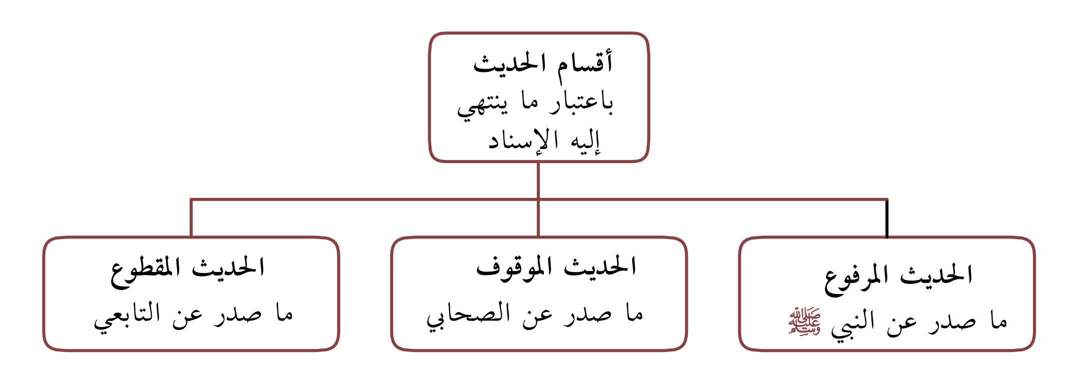
الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ : مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ.

الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ : مَعْرِفَةُ الْمَقْلُوبِ.

مَعْرِفَةُ الْمَقْطُوعِ

الحديث له أقسام باعتبارات متعددة، منها أقسامه باعتبار ما ينتهي إليه الإسناد، وهي ثلاثة :

١- المرفوع. ٢- الموقوف. ٣- المقطوع.



١- المرفوع.

المصنف	١	٢	٣	٤	النبي ﷺ
	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	التابعي	الصحابي	

٢- الموقوف.

المصنف	١	٢	٣	٤
	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	التابعي	الصحابي

٣- المقطوع.

المصنف	١	٢	٣
	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	التابعي

تعريفه :

ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من أتباع التابعين فمن بعدهم من قول أو فعل ونحو ذلك.

والتابعي : من لقي الصحابي ومات على الإسلام، هذا هو المختار، خلافاً لمن اشترط في التابعي طول الملازمة، أو صحة السماع أو التمييز [١].

تسمية المقطوع موقوفاً :

يسمى المقطوع موقوفاً لكن (بالتقييد)، فيقال : موقوف على سعيد بن المسيب.

ولا يقال : جاء في الموقوف كذا، وأنت تريد كلاماً لأحد التابعين[٢].

إطلاق (الأثر) على المقطوع :

يطلق **(الأثر)** على (المقطوع) وهو ما جاء عن التابعين، وعلى (الموقوف) وهو ما جاء عن الصحابة[٣].

ونبه النووي في مختصره على أن أهل الحديث كلهم يطلقون الأثر على

(١) "نزهة النظر" (ص/١٤٣).
(٢) "شرح ألفية العراقي" للعراقي (١/ ١٨٥)، و " نزهة النظر" (ص/١٤٥).
(٣) " نزهة النظر" (ص/١٤٥).

المرفوع والموقوف[١].

فكثيراً ما يقال : الآثار الواردة عن الصحابة و التابعين في مسألة كذا .

الفرق بين المقطوع و المنقطع[٢] :

المقطوع : ما أضيف إلى التابعي، فهو وصف للمتن.

والمنقطع : ما لم يتصل إسناده، فهو وصف للسند.

واستعمل الشافعي ثم الطبراني لفظ المقطوع في المنقطع الذي لم يتصل إسناده، وكذا وقع في كلام أبي بكر الحميدي والدارقطني

واستعمل البرديجي المنقطع فيما أضيف للتابعي على خلاف ما استعمله الشافعي ومن تابعه[٣].

- صورة المقطوع :

المصنف (الترمذي)	١	٢	٣
	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	التابعي

- من صورة المنقطع :

المصنف	١	٢		٤	النبي ﷺ
	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	. . . .	الصحابي	

(١) " النكت على ابن الصلاح " للزركشي (١/ ٤١٧).
(٢) " نزهة النظر " (ص/ ١٤٥).
(٣) "شرح ألفية العراقي" للعراقي (١/ ١٨٦).

مثال المقطوع :

- ما جاء في الأثر عن سعيد بن المسيب أنه رأى رجلاً وهو يعبث بلحيته في الصلاة، فقال : لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه. أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف" وروي مرفوعاً ولا يصح.

درجة المقطوع :

فيه الصحيح والحسن والضعيف بحسب حال إسناده.

مظانه :

يوجد كثيراً في المصنفات و الموطآت ونحوها

كـ "مصنف ابن أبي شيبة" ، و"مصنف عبدالرزاق" ،

و"موطأ الإمام مالك " ، و كذا في كتب التفسير المسندة :

كـ"تفسير ابن جرير الطبري" ، و" وتفسير ابن أبي حاتم" ، و" تفسير ابن المنذر" وغيرها.

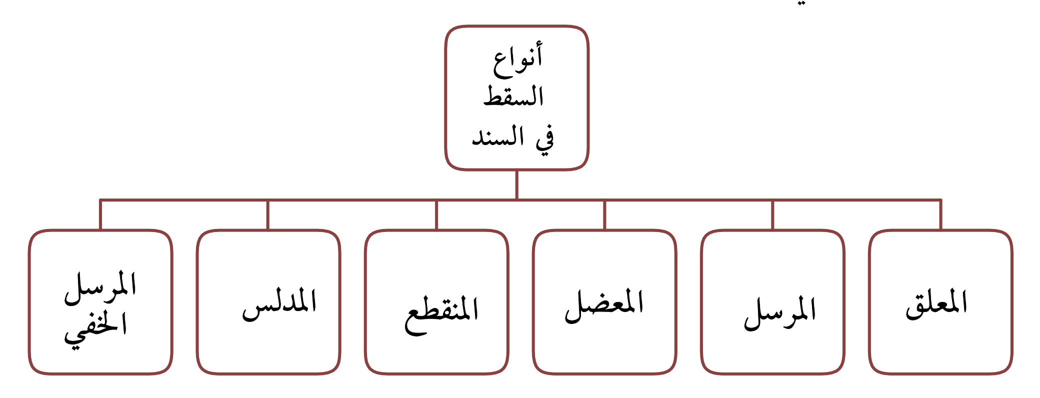


المقطوع

تعريفه	ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من أتباع التابعين فمن بعدهم من قول أو فعل ونحو ذلك.
تعريف التابعي	التابعي : من لقي الصحابي ومات على الإسلام. هذا هو المختار، خلافاً لمن اشترط في التابعي طول الملازمة، أو صحة السماع أو التمييز.
إطلاق (الأثر) على المقطوع وكذا الموقوف	يطلق على المقطوع و الموقوف (الأثر) فكثيراً ما يقال : الآثار الواردة عن الصحابة و التابعين في مسألة كذا.
الفرق بين المقطوع والمنقطع	المقطوع : ما أضيف إلى التابعي، فهو وصف للمتن. **والمنقطع** : ما لم يتصل إسناده، فهو وصف للسند. واستعمل بعض العلماء هذا في موضع هذا، وبالعكس تجوزاً عن الاصطلاح.
مثال المقطوع	-ما جاء في الأثر عن سعيد بن المسيب أنه رأى رجلاً وهو يعبث بلحيته في الصلاة، فقال : لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه. أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف" وروي مرفوعاً ولا يصح .
درجته	فيه المقبول و المردود، بحسب توفر شروط القبول
مظانه	يوجد كثيراً في المصنفات و الموطآت ونحوها كـ " مصنف ابن أبي شيبة"، و" مصنف عبدالرزاق"، و " موطأ الإمام مالك "، و كذا في كتب التفسير المسندة : كـ"تفسير ابن جرير الطبري"، و " وتفسير ابن أبي حاتم"، و" تفسير ابن المنذر" وغيرها.

مَعْرِفَةُ الْمُرْسَلِ

المرسل نوع من أنواع الحديث الضعيف بسبب السقط في السند، وأنواع الضعيف لسقط في السند ستة :



تعريف المرسل :

ما سقط من آخره من بعد التابعي [١].

صورة المرسل :

قول التابعي - سواء كان كبيراً أو صغيراً - قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا أو نحو ذلك[٢].

(١) " نزهة النظر" (ص/١٠٠).
(٢) " نزهة النظر" (ص/١٠١).

توضيح صورة المرسل :

المصنف	١	٢	٣		
المصنف (الترمذي)	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	التابعي	قد يكون المحذوف الصحابي وحده وقد يكون معه تابعي فأكثر	النبي ﷺ

أمثلته :

عن عطاء بن أبي رباح قال : قال رسول الله ﷺ : إذا شربتم فاشربوا مصاً، وإذا استكتم فاستاكوا عرضاً.

عن سعيد بن جبير قال : كان النبي ﷺ لا يعرف ختم السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم.

حكم الحديث المرسل[(١)] :

المرسل نوع من أنواع الحديث الضعيف عند جمهور المحدثين.

قال ابن أبي حاتم سمعت أبي وأبا زرعة يقولان : لا يحتج بالمراسيل وإنما

(١) " نزهة النظر " (ص/١٠١)، وانظر التفصيل في حكم المرسل، ومراسيل كبار التابعين كسعيد بن المسيب في " النكت على ابن الصلاح " للزركشي (١/ ٤٦٣-٥١٧)
وكان المرسل حجة عند بعض الأئمة، قال أبوداود: وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيه وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره انتهى. وجاء عن ا بن جرير الطبري قوله: إنكار المرسل بدعة حدثت بعد المائتين.
وقد أجاب عن ذلك الحافظ الزركشي وفصَّل في الجواب.
وينظر أيضاً " النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (٢/ ٥٤٦-٥٥٢) فقد ذكر ثلاثة عشر قولاً في الاحتجاج بالحديث المرسل.

تقوم الحجة بالأسانيد الصحاح المتصلة وبقولهما أقول [١].

وقال الإمام مسلم : المرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة[٢].

سبب ضعف المرسل[٣] :

الجهل بحال الواسطة بين التابعي والنبي ﷺ لأنه يحتمل في المحذوف :

١- أن يكون الصحابي فقط.
٢- أو يكون المحذوف التابعي عن الصحابي.
٣- أو يكون تابعياً عن تابعي عن صحابي.

أما بالتجويز العقلي، فإلى ما لا نهاية له، وأما بالاستقراء ؛ فإلى ستة أو سبعة، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض.

وعلى الثاني و الثالث ونحوها يحتمل أن يكون التابعي ضعيفاً.

المصنفات فيه :

كتاب "المراسيل" لأبي داود السجستاني.

تتمة :

المرسل يطلق عند أئمة الحديث وكذا عند الأصوليين على المنقطع أياً كان انقطاعه،ومنه على هذا المعنى كتاب " المراسيل" لابن أبي حاتم[٤].

(١) " النكت على ابن الصلاح" للزركشي (١/ ٤٦٩).
(٢) " صحيح مسلم " (١/ ٢٩). (تنبيه) الأئمة النقاد يطلقون (المرسل) على المنقطع بجميع أنواعه ومنه المرسل الاصطلاحي، والذي يظهر أن كلام أبي حاتم وأبي زرعة و مسلم هنا المقصود به الإطلاق العام للمرسل.
(٣) " نزهة النظر" (ص/ ١٠١).
(٤) " النكت على ابن الصلاح" للزركشي (١/ ٤٤٦).

والمرسل الذي استقر عليه الاصطلاح هو قول التابعي قال النبي ﷺ، ومنه على هذا المعنى كتاب " المراسيل " لأبي داود السجستاني.

قال الخطيب البغدادي : والمنقطع : مثل المرسل، إلا أن هذه العبارة تستعمل غالباً في رواية من دون التابعين عن الصحابة، مثل أن يروي مالك بن أنس عن عبد الله بن عمر أو سفيان الثوري عن جابر بن عبد الله أو شعبة بن الحجاج عن أنس بن مالك، وما أشبه ذلك [(١)].

قال النووي : وأما المرسل فهو عند الفقهاء والأصوليين والخطيب البغدادي وجماعة من المحدثين ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه فهو عندهم بمعنى المنقطع[(٢)].

(تنبيه) قال الحافظ ابن حجر : وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران أو لا؟ فأكثر المحدثين على التغاير، لكنه عند إطلاق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط، فيقولون: أرسله فلان، سواء كان ذلك مرسلا أم منقطعا، ومن ثم أطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين أنهم لا يغايرون بين المرسل والمنقطع، وليس كذلك؛ لما حررناه، وقل من نبه على النكتة في ذلك، والله أعلم [(٣)].

وهذا التفصيل من الحافظ ابن جحر في أنهم غايروا في الاسم دون الفعل محل نظر، فكثيراً ما يطلق الأئمة النقاد لفظ (المرسل) بصيغة الاسم على المنقطع.

(١) " الكفاية " (ص/ ٢١).
(٢) " النكت على ابن الصلاح " للزركشي (١/ ٤٤٨).
(٣) " نزهة النظر " (ص/ ٦٦).

ومن الأمثلة على ذلك[١] :

- قال الإمام البخاري في تاريخه الكبير في حديث عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود عن النبي ﷺ في الستبيح في الركوع والسجود هذا **مرسل** عون لم يدرك ابن مسعود.
- وقال أبو عيسى: سألت محمداً عن حديث القاسم بن الفضل، عن محمد بن علي، عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ «الحج جهاد كل ضعيف» فقال: هو حديث مرسل، لم يدرك محمد بن علي أم سلمة.
- وقال أبو داود أيضاً - في حديث خالد بن دريك عن عائشة في العورة - هذا حديث **مرسل** لم يسمع خالد منها.
- وقال الدارقطني في حديث مكحول عن عبادة بن الصامت سألنا رسول الله ﷺ هل تقرؤون معي وأنا أصلي. قال الدارقطني : هذا مرسل.



(١) " النكت على ابن الصلاح" للزركشي (١/٤٤٦). وانظر مزيداً من الأمثلة في " علل الترمذي المفرد" (رقم /٨، ١٧٦، ٣٠٦، ٣١٤، ٣٠٥، ٣٥١، ٣٥٥، ٤٤١، ٦٣٢).

الحديث المرسل

تعريفه	ما سقط من آخره من بعد التابعي.
صورة المرسل	قول التابعي – سواء كان كبيراً أو صغيراً – قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا أو نحو ذلك
أمثلته	عن عطاء بن أبي رباح قال: قال رسول الله ﷺ: إذا شربتم فاشربوا مصاً، وإذا استكتم فاستاكوا عرضاً. عن سعيد بن جبير قال: كان النبي ﷺ لا يعرف ختم السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم.
درجة الحديث المرسل مع بيان السبب	درجته: المرسل ضعيف وقد حكي الاتفاق فيه. **سبب الضعف**: الجهل بحال الواسطة بين التابعي والنبي ﷺ. **وبيان ذلك**: لأنه يحتمل أن يكون المحذوف صحابياً، ويحتمل أن يكون تابعياً. وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً، ويحتمل أن يكون ثقة.
إطلاق المرسل على المنقطع	يطلق (المرسل) عند الأئمة النقاد وكذا عند الأصوليين على المنقطع بجميع أنواعه ومنه المرسل الاصطلاحي، ومنه على هذا المعنى كتاب " المراسيل" لابن أبي حاتم. وقد استقر الاصطلاح على المغايرة بين (المرسل) و (المنقطع).
المصنفات فيه	كتاب "المراسيل" لأبي داود السجستاني.



مَعْرِفَةُ الْمُنْقَطِعِ

المنقطع نوع من أنواع الحديث الضعيف بسبب السقط في السند، وهي ستة تقدمت في النوع السابق.

تعريف المنقطع :

ما سقط منه قبل الوصول إلى الصحابي واحد أو أكثر مع عدم التوالي(١).

وعرفه ابن الصلاح و غيره: بأنه مالم يتصل إسناده من أي وجه كان(٢).

فيشمل المرسل و المعضل وجميع أنواع الانقطاع.

فالتعريف الأول هو المنقطع الخاص، والثاني هو المنقطع العام

الفرق بين المنقطع و المرسل :

أئمة الحديث وكذا الأصوليون يطلقون لفظ (المرسل) على المنقطع، ثم استقر الاصطلاح على المغايرة بين المرسل و المنقطع.

قال ابن الصلاح : المنقطع مثل المرسل، وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل إسناده، وهذا المذهب أقرب. صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم(٣).

قال الحافظ ابن حجر : أكثر المحدثين على التغاير(٤).

---

(١) " التقييد و الإيضاح" للعراقي (ص/ ٧١)، و" نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ١٠٢)،و " التوضيح الأبهر" للسخاوي (ص/٣٨).

(٢) " التقريب و التيسير" للنووي (ص/ ٣٥)، " مقدمة ابن الصلاح" (ص/٥٨).

(٣) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/٥٨).

(٤) " نزهة النظر " (ص/٦٦).

من صور المنقطع :

المصنف	١	٢	٣		النبي ﷺ
	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	....	الصحابي	

المصنف	١		٢	٣	النبي ﷺ
	الراوي عن تابع التابعي	....	التابعي	الصحابي	

صورة المرسل :

المصنف (الترمذي)	١	٢	٣	قد يكون المحذوف الصحابي وحده وقد يكون معه تابعي فأكثر	النبي ﷺ
	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	التابعي		

مثال الحديث المنقطع :

الحديثان المشهوران في دخول المنزل والخروج منه :

الأول : حديث شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ : إذا ولج الرجل في بيته فليقل اللهم إني أسألك خير المولج، وخير المخرج .. الحديث.

وهو ضعيف لأن شريحاً لم يسمع من أبي مالك الأشعري.

قال أبو حاتم الرازي : شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري مرسل[١].

الثاني- حديث الشعبي عن أم سلمة قالت : ما خرج النبي ﷺ من بيتي قط إلا رفع طرفه إلى السماء فقال : اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل علي.

وهو ضعيف لأن الشعبي لم يسمع من أم سلمة.

حكم المنقطع :

الحديث المنقطع نوع من أنواع الحديث الضعيف لفقد شرط من شروط القبول وهو (اتصال السند).



(١) " جامع التحصيل" للحافظ العلائي (ص/ ١٩٥).

الحديث المنقطع

تعريفه	المنقطع : ما سقط منه قبل الوصول إلى الصحابي واحد أو أكثر مع عدم التوالي . وعرفه ابن الصلاح : بأنه مالم يتصل إسناده من أي وجه كان. فيشمل المرسل و المعضل وجميع أنواع الانقطاع . فالتعريف الأول هو المنقطع الخاص، والثاني هو المنقطع العام
الفرق بين المنقطع والمرسل	أئمة الحديث وكذا الأصوليون يطلقون لفظ (المرسل) على (المنقطع)، ثم استقر الاصطلاح على المغايرة بين المرسل و المنقطع .
مثاله	الحديث المشهور في دخول المنزل حديث شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ: إذا ولج الرجل في بيته فليقل اللهم إني أسألك خير المولج، وخير المخرج .. الحديث .**ضعيف** لأن شريحاً لم يسمع من أبي مالك الأشعري.
درجته مع بيان السبب	**درجته** : المنقطع نوع من أنواع الحديث الضعيف . **سبب الضعف** : الجهل بحال المحذوف.





مَعْرِفَةُ الْمُعْضَلِ

تعريف المعضل :

ما سقط من إسناده اثنان فأكثر بشرط التوالي[١].

صورته :

المعضل له صور عديدة منها[٢] :

- ما يرويه تابع التابعي قائلا فيه : قال رسول الله ﷺ،
- وكذلك ما يرويه من دون تابع التابعي عن رسول الله ﷺ، أو عن أبي بكر وعمر وغيرهما غير ذاكر للوسائط بينه وبينهم.

المصنف	١	٢			النبي ﷺ
	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	....	....	

المصنف	١				النبي ﷺ
	الراوي عن تابع التابعي	....	....	....	

إذا سقط اثنان في موضعين :

إذا لم يتوال السقط فهو منقطع من موضعين، قال العراقي : ولم أجد في

(١) " نزهة النظر " لابن حجر (ص/٦٦)، و"التوضيح الأبهر" للسخاوي (ص/٤٤)
(٢) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/٥٩).

كلامهم إطلاق المعضل عليه [(١)].

ويسمى المعضل منقطعاً أيضاً، ويسمى مرسلاً عند الفقهاء وغيرهم كما تقدم في نوع المرسل [(٢)].

مثال الحديث المعضل :

قول مالك في " الموطأ " بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ، قال : للملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق.

قال الحافظ السخاوي : فهذا معضل عن مالك، لكونه قد روي عنه لكن خارج (الموطأ)، عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به[(٣)].

حكم المعضل :

الحديث المعضل نوع من أنواع الحديث الضعيف لفقد شرط من شروط القبول وهو (اتصال السند).

العلاقة بين المعضل والمعلق :

يجتمعان في صور منها :

- إذا كان السقط باثنين فأكثر مع التوالي من أول السند فهو (معضل) و(معلق).

المصنف			١	٢	النبي
	....	.....	التابعي	الصحابي	ﷺ

(١) " نزهة النظر " لابن حجر (ص/٦٧)، و " تدريب الراوي" للسيوطي (١/ ٢٤١)

(٢) " التوضيح الأبهر" للسخاوي (ص/ ٤٤)

(٣) " فتح المغيث" (١/ ٢٠٠).

ويفترقان :

إذا كان السقط باثنين فأكثر مع التوالي من آخر السند فهو (معضل) وليس (بمعلق).

المصنف	١	٢			النبي ﷺ
	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	. . . . .	. . . .	

مظانه :

كتب المصنفات كمصنف عبدالرزاق، و مصنف ابن أبي شيبة.

كتب الموطآت كموطأ مالك.

الأجزاء الحديثية كمؤلفات ابن أبي الدنيا.

تتمة :

قال الحافظ السخاوي : واعلم أنه قد وقع - كما أفاده شيخنا - التعبير بالمعضل في كلام جماعة من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شيء ألبتة، بل لإشكال في معناه، وذكر لذلك أمثلة، ولم يذكر منها :

ما رواه الدولابي في الكنى من طريق خليد بن دعلج، عن معاوية بن قرة، عن أبيه رضي الله عنه رفعه: «من كانت وصيته على كتاب الله، كانت كفارة لما ترك من زكاته»، وقال: هذا معضل، يكاد يكون باطلاً.

ثم نقل عن الحافظ ابن حجر قوله : قال شيخنا: فإما أن يكون يطلق على كل من المعنيين، أو يكون المعرف به - وهو المتعلق بالإسناد - بفتح الضاد، والواقع في كلام من أشير إليه بكسرها، ويعنون به المستغلق الشديد، قال: وبالجملة فالتنبيه عليه كان متعينا[1].

(١) " فتح المغيث" (١/ ٢٠١).

الحديث المعضل

تعريفه	ما سقط من إسناده اثنان فأكثر بشرط التوالي
من صور المعضل	ما يرويه تابع التابعي قائلاً فيه: قال رسول الله ﷺ وكذلك ما يرويه من دون تابع التابعي عن رسول الله ﷺ أو عن أبي بكر وعمر وغيرهما غير ذاكر للوسائط بينه وبينهم .
مثاله	قول مالك في " الموطأ " بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : للملوك طعامه وكسوته بالمعروف .." . وصله مالك خارج "الموطأ" عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، فعرف بذلك سقوط اثنين منه.
إذا سقط اثنان في موضعين	إذا كان السقط باثنين فأكثر مع عدم التوالي فهو منقطع في موضعين، وليس بمعضل.
العلاقة بين المعضل والمعلق	يجتمعان في صور منها : - اذا كان السقط باثنين فأكثر مع التوالي من أول السند فهو (معضل) و (معلق). ويفترقان : إذا كان السقط باثنين فأكثر مع التوالي من آخر السند فهو (معضل) وليس (بمعلق)
درجته مع بيان السبب	درجته : المعضل نوع من أنواع الحديث الضعيف. **سبب الضعف** : الجهل بحال المحذوف.
مظانه	- كتب المصنفات كمصنف عبدالرزاق، و مصنف ابن أبي شيبة. - كتب الموطآت كموطأ مالك. - الأجزاء الحديثية كمؤلفات ابن أبي الدنيا.

نماذج توضيحية لبعض صور السقط في السند:

صورة إسناد تام (رباعي).

	١	٢	٣	٤	
المصنف	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	التابعي	الصحابي	النبي ﷺ

١- من صور المعلق.

	١	٢	٣	٤	
المصنف	......	تابع التابعي	التابعي	الصحابي	النبي ﷺ

٢- المرسل.

	١	٢	٣	٤	
المصنف	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	التابعي	......	النبي ﷺ

٣- من صور المعضل.

	١	٢	٣	٤	
المصنف	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	......	......	النبي ﷺ

٤- من صور المنقطع.

	١	٢	٣	٤	
المصنف	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	.....	الصحابي	النبي ﷺ

الْإِسْنَادُ الْمُعَنْعَنُ:

لما انتهى المنقطع جزماً أردفه بالمختلف فيه(١).

فالمنقطع جزماً : المرسل و المعضل و المنقطع ونحو ذلك، والمختلف فيه (المعنعن).

تعريفه :

ما ورد بصيغة (عن) ولو في موضع واحد في السند، من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع(٢).

صورته :

هو قول الراوي : حدثنا فلان (عن) فلان.

مثاله :

أمثلته كثيرة جداً، فكل إسناد فيه صيغة التحمل (عن) فهو (معنعن)، ومن أمثلته :

قال أبو داود : حدثنا أبو الوليد الطيالسي حدثنا حماد بن سلمة (عن) أنس ابن سيرين (عن) أنس بن مالك أن النبي ﷺ قنت شهراً ثم تركه.

يوصف هذا الإسناد بأنه إسناد (معنعن) لوجود (عن) بين حماد بن سلمة، وأنس بن سيرين، وكذا بين أنس بن سيرين و أنس بن مالك.

وقد علمنا السماع في هذا الإسناد بتخريج الإمام مسلم للحديث إسناداً و متناً، بينما خرج البخاري نحوه .

---

(١) " فتح المغيث " للسخاوي (١/ ٢٠٣)

(٢) " شرح ألفية العراقي" للعراقي (١/ ٢١٢)، و " الشذا الفياح" للابناسي (١/ ١٦١).

حكمه[١] :

١- أنه من قبيل المنقطع حتى يتبين اتصاله، وهو قول مرجوح مهجور.

٢- ذهب الجماهير من المحدثين و غيرهم إلى أنه متصل، ونقل ابن عبدالبر الإجماع على ذلك بشرطين :

أ- أن لا يكون الراوي مدلساً.

ب- ثبوت اللقاء ولو مرة عند ابن المديني و البخاري وغيرهما - قال ابن حجر : وهو المختار-، واكتفى مسلم بإمكان اللقاء [٢].

وقد حكى الحاكم الإجماع فقال : الأحاديث المعنعنة التي ليس فيها تدليس متصلة بإجماع أئمة النقل.

وكذا قال الخطيب: أهل العلم مجمعون على أن قول المحدث غير المدلس: فلان عن فلان، صحيح معمول به إذا كان لقيه وسمع منه[٣].

تتمة :

قال الحافظ ابن رجب : كان القدماء كثيراً ما يقولون : عن فلان ويريدون الحكاية عن قصته، والتحديث عن شأنه، لا يقصدون الرواية عنه .

وقد حكي الدارقطني عن موسى بن هارون الحافظ أن المتقدمين كانوا يفعلون ذلك[٤].

---

(١) " فتح المغيث " للسخاوي (١/ ٢٠٣).

(٢) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ١٥٩)، و " فتح المغيث " للسخاوي (١/ ٢٠٥).

(٣) " فتح المغيث " للسخاوي (١/ ٢٠٣).

(٤) " شرح العلل " لابن رجب (٢/ ٦٠٣).

مسألة الإسناد المعنعن

التعريف به	ما ورد بصيغة (عن) ولو في موضع واحد في السند، من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع.
صورته	هو قول الراوي : - حدثنا فلان **(عن)** فلان . - أو يقول : عن فلان عن فلان
مثاله	قال أبو داود : حدثنا أبو الوليد الطيالسي حدثنا حماد بن سلمة **عن** أنس بن سيرين **عن** أنس بن مالك أن النبي ﷺ قنت شهراً ثم تركه. يوصف هذا الإسناد بأنه إسناد **(معنعن)** لوجود **(عن)** بين حماد بن سلمة، وأنس بن سيرين، وكذا بين أنس بن سيرين و أنس بن مالك . وقد علمنا السماع في هذا الإسناد بتخريج مسلم للحديث إسناداً و متناً، بينما خرج البخاري نحوه .
الخلاف في الإسناد المعنعن والقول المختار فيه	١-أنه من قبيل المنقطع حتى يتبين اتصاله، وهو قول مرجوح مهجور. **٢**- ذهب الجماهير من المحدثين و غيرهم إلى أنه متصل إذا كان الراوي غير معروف بالتدليس بشرط : أ- المعاصرة. ب- مع إمكان اللقاء. وهو اختيار عن الإمام مسلم . أو : أ- المعاصرة. ب- مع ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة وهو اختيار الإمام البخاري و غيره . ليحصل الأمن من باقي معنعنه عن كونه من المرسل الخفي، قال ابن حجر : وهو **المختار**، تبعاً لعلي بن المديني، والبخاري، وغيرهما من النقاد.

الْإِسْنَادُ المؤَنَّنُ أو المؤَنَّأَنُ

تعريفه :

ما ورد بصيغة (أن)، كقول الراوي : حدثنا فلان (**أن**) فلاناً قال كذا[١].

مثاله :

قال مالك : عن الزهري **أن** سعيد بن المسيب قال كذا.

حكمه :

جمهور المحدثين أن (عن) و (أن) سواء وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة يعنى مع السلامة من التدليس[٢].

قال الحافظ ابن رجب : وأما إذا روى الزهري مثلاً عن سعيد بن المسيب ثم قال مرة : (إن) سعيد بن المسيب قال.

فهذا محمول على الرواية عنه، دون الانقطاع، ولعل هذا هو مراد مالك الذي حكاه أحمد عنه ولم يخالفه.

وقد حكى ابن عبد البر هذا القول عن جمهور العلماء[٣].

قال السخاوي : وما حكاه ابن الصلاح هو عن الإمام أحمد ويعقوب بن شيبة مما يخالف هذا فالتحقيق أنه ليس من هذا الوادي كما قرره العراقي[٤].

---

(١) " الغاية في شرح الهداية" للسخاوي (ص/ ٩٧).

(٢) " الغاية في شرح الهداية" للسخاوي (ص/ ٩٧)، و " فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢١١)

(٣) " فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢١٣)

(٤) " الغاية في شرح الهداية" للسخاوي (ص/ ٩٧).

مسالة : ما روي موقوفاً ومرفوعاً، أو مرسلاً ومتصلاً[١].

ويسمى هذا في الاصطلاح (تعارض الوقف والرفع) و (تعارض الوصل والإرسال).

وهذه المسالة فرع من مسألة (زيادات الثقات) المتقدمة، ولذا قال السخاوي : كان الأنسب في (تعارض الوصل والإرسال والوقف والرفع) ضمه لزيادات الثقات[٢].

صورتها :

إذا روى ثقة حديثاً متصلاً ورواه ثقة غيره مرسلاً، أو روى ثقة حديثاً مرفوعاً ورواه ثقة غيره موقوفاً،

فإن الوصل يعد زيادة بالنسبة للإرسال، وكذا الرفع يعد زيادة بالنسبة للوقف.

مثال تعارض الوصل و الإرسال :

قال الإمام الترمذي (رقم/ ١١٤٠) حدثنا ابن أبي عمر قال: حدثنا بشر بن السري قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عبد الله بن يزيد، عن عائشة، أن النبي ﷺ كان يقسم بين نسائه، فيعدل، ويقول: «اللهم هذه قسمتي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك».

---

(١) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/ ٧١)، و" المنهل الروي" لابن جماعة (ص/ ٤٤)، و " النكت على ابن الصلاح" للزركشي (٢/٥٦)، و " المقنع في علوم الحديث" لابن الملقن (١/ ١٥١)، و" شرح ألفية العراقي" (١/ ٢٢٧)و" النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (٢/٦٠٣).

(٢) " فتح المغيث" (١/ ٢١٤).

قال الترمذي : ورواه حماد بن زيد، وغير واحد، عن أيوب، عن أبي قلابة مرسلاً، أن النبي ﷺ كان يقسم وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة.

مثال تعارض الرفع و الوقف:

قال الإمام الترمذي (رقم/ ١٧٧٧) : حدثنا القاسم بن دينار قال: حدثنا إسحاق بن منصور السلولي كوفي قال: حدثنا هريم بن سفيان البجلي الكوفي، عن ليث، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قالت: «ربما مشى النبي ﷺ في نعل واحدة».

قال الترمذي : حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، «أنها مشت بنعل واحدة».

وهذا أصح وهكذا رواه سفيان الثوري، وغير واحد، عن عبد الرحمن بن القاسم موقوفاً وهذا أصح.

حكمها:

اختلف فيها على مذاهب عديدة أشهرها مذهبان :

الأول: أن الحكم في ذلك لمن وصله، أو رفعه سواء كان المخالف له مثله أو أكثر، أحفظ منه أم لا، هذا المعروف عند الفقهاء و الأصوليين وطائفة من المحدثين.

الثاني : أنه لا يحكم فيه بحكم مطرد، بل بحسب القرائن المحتفة بكل حديث، فأحياناً يكون الراجح الوصل وأحياناً الإرسال، **كالقول في زيادة الثقة**، وهذا هو التحقيق والرجح في هذه المسألة.

قال ابن دقيق العيد : إن من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارضت رواية مرسل ومسند أو واقف ورافع أو ناقص وزائد: أن الحكم

للزائد؛ فلم يصب في هذا الإطلاق فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية، تعرف صواب ما نقول[(١)].

وقال الحافظ ابن عبدالهادي : إذا روى بعض الثقات حديثًا فأرسله، ورواه بعضهم فأسنده، فقد اختلف أهل الحديث في ذلك :

فحكى الخطيب أن أكثر أصحاب الحديث يرون: أن الحكم في هذا للمُرْسِل.

وعن بعضهم: أن الحكم للأكثر.

وعن بعضهم: أن الحكم للأحفظ.

وصحح الخطيب أن الحكم لمن أسنده إذا كان عدلا ضابطًا، وسواء كان المخالف له واحدًا أو جماعة.

والصحيح أن ذلك يختلف: فتارة يكون الحكم للمُرْسِل، وتارة يكون للمُسنِد، وتارة للأحفظ[(٢)].

وقال أيضاً : الأخذ بالمرفوع والمتصل في كل موضع طريقة ضعيفة لم يسلكها أحد من المحققين وأئمة العلل في الحديث[(٣)].

وقال الحافظ العلائي : الذي يظهر من كلامهم - أي المحدثين - خصوصاً المتقدمين كيحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كأحمد ابن حنبل وعلي بن المديني ويحيى ابن معين وهذه الطبقة، ومن بعدهم كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين ومسلم والترمذي والنسائي وأمثالهم

(١) " النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (٢/ ٦٠٤).
(٢) " تنقيح التحقيق" (١/ ١٨٨).
(٣) " تنقيح التحقيق" (١/ ٢١٤).

والدارقطني والخليلي، كل هؤلاء مقتضى تصرفهم في الزيادة قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى مايقوى عند الواحد منهم في كل حديث ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث، وهذا هو الحق[١].

وقال الحافظ ابن حجر: المنقول عن أئمة الحديث المتقدمين اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة[٢].

وقال: ثم إن تعليلهم الموصول بالمرسل أو المنقطع والمرفوع بالموقوف أو المقطوع ليس على إطلاقه، بل ذلك دائر على غلبة الظن بترجيح أحدهما على الآخر بالقرائن التي تحفه[٣].

وقال الحافظ البقاعي: ثم إنَّ ابنَ الصلاحِ خلطَ هنا طريقةَ المحدّثينَ بطريقةِ الأصوليينَ، على أنَّ لحذاقِ المحدّثينَ في هذهِ المسألةِ نظراً آخرَ لم يحكهِ، وهوَ الذي لا ينبغي أنْ يُعدلَ عنهُ، وذلكَ أنهم لا يحكمونَ فيها بحكمٍ مطّردٍ، وإنما يدورونَ في ذلِكَ معَ القرائنِ[٤].

المؤلفات فيه:

١- " بيان الفصل لما رجح فيه الإرسال على الوصل" للحافظ ابن حجر.

٢- " مزيد النفع لمعرفة ما رجح فيه الوقف على الرفع " للحافظ ابن حجر أيضاً.

---

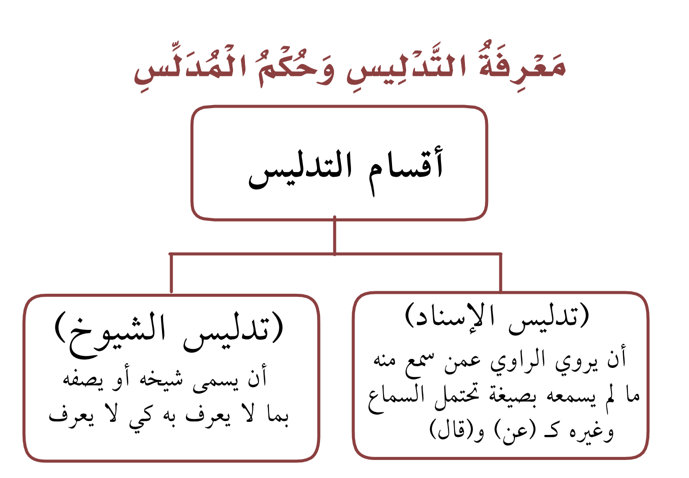
(١) " نظم الفرائد " للعلائي (ص/٢٠٩).

(٢) " النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (٢/ ٦٠٤).

(٣) " النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (٢/ ٧٤٦، ٦٨٧).

(٤) " النكت الوفية " للبقاعي(١/ ٤٢٦)، ونقله عنه الصنعاني في " توضيح الأفكار" (١/ ٣٣٩).

مَعْرِفَةُ التَّدْلِيسِ وَحُكْمُ الْمُدَلِّسِ



تعريف التدليس، و أقسامه :

اشتقاقه من الدَلَس بالتحريك، وهو اختلاط الظلام، سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء[1].

١- تدليس الإسناد[2] :

أن يروي الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه بصيغة تحتمل السماع و غيره كـ (عن) و(قال).

وهو الذي يقصد غالباً عند إطلاق لفظ (التدليس)[3].

---

(١) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/١٠٣).

(٢) " شرح ألفية العراقي" للعراقي(١/ ٢٣٤)، و" فتح المغيث" (١/ ٢٢٣) للسخاوي، و" التوضيح الأيهر" للسخاوي (ص/٤٦)، وأول من عرف تدليس الإسناد الحافظ البزار في جزء له في " معرفة من يترك حديثه أو يقبل"، ثم تبعه ابن القطان في " بيان الوهم و الإيهام"، ونقله عنه العراقي والسخاوي و غيرهما.

(٣) اقتصر الحافظ ابن حجر في " نزهة النظر" على بيان تدليس الإسناد، ولم يتكلم على تدليس الشيوخ.

وتدليس الإسناد له أنواع و صور عديدة، وشر أنواعه تدليس التسوية[١].
وصورته : أن يروي المدلس حديثاً عن شيخ ثقة بسند فيه راوٍ ضعيف، فيحذفه المدلس من بين الثقتين اللذين لقي أحدهما الآخر، ولم يذكر أولهما بالتدليس، ويأتي بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات، ويصرح المدلس بالاتصال عن شيخه، وممن كان يفعل :

بقية بن الوليد، و الوليد بن مسلم.

٢-تدليس الشيوخ[٢] :

أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به، كي لا يعرف.

أمثلة تدليس الشيوخ[٣] :

- ما جاء عن أبي بكر بن مجاهد الإمام المقرئ : أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني (ابن صاحب السنن) فقال : حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله.
- روى الحارث بن أبي أسامة صاحب "المسند" عن أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن أبي الدنيا، الحافظ الشهير، صاحب التصانيف، فلكون الحارث أكبر منه قال فيه مرة :

---

(١) أدرجه الخطيب و النووي في أنواع تدلس الإسناد، ولم يذكره ابن الصلاح. انظر " فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢٢٥)، و " تدريب الراوي" (١/ ٢٥٧)

(٢) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/ ٧٤)، وهنالك أنواع أخرى للتدليس مثل: تدليس العطف و تدليس القطع و تدليس البلاد. انظر " النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (٢/ ٦١٧،٦٥١) و " مراتب المدلسين" لابن حجر (ص/ ١٦).

(٣) " فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢٣٦).

عبد الله بن عبيد، ومرة عبدالله بن سفيان، ومرة أبو بكر بن سفيان، ومرة أبو بكر الأموي.

- وقد ذكر الذهبي في فوائد رحلته أنه لما اجتمع بابن دقيق العيد، سأله ابن دقيق العيد : من أبو محمد الهلالي؟

فقال: سفيان بن عيينة، فأعجبه استحضاره.

التدليس ليس جرحاً بإطلاق :

التدليس له مقاصد وأسباب متعددة : منها الاختصار، ومنها التردد في الرواية، ومنها قصد إخفاء العيب إلى غير ذلك الأسباب.

وقد فعله أئمة كبار في العلم والدين والورع كسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ولم يعد ذلك عيباً و لا جرحاً ألبتة.

قال الحافظ الزركشي : وأما من الثقات فلهم فيه أغراض لا تضر فمنها : الاختصار وكأن تدليسهم بمنزلة روايتهم المرسل، ولهذا كانوا إذا سئلوا أحالوا على الثقات فلم يكن ذلك قادحاً[(١)] اهـ.

وقال الحافظ العلائي : لأن جماعة من الأئمة الكبار دلسوا وقد اتفق الناس على الاحتجاج بهم ولم يقدح التدليس فيهم كقتادة والأعمش والسفيانين الثوري وابن عيينة وهشيم بن بشير وخلق كثير وأيضاً فإن التدليس ليس كذباً صريحاً بل هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل[(٢)].

وإنما يذم التدليس وصاحبه إذا كان قصده إخفاء العيب، وعلى هذا يحمل كثير من كلام الأئمة في ذم التدليس ومنه :

---

(١) " النكت على ابن الصلاح" (٢/ ١٣٠).

(٢) " جامع التحصيل" للعلائي (ص/ ٩٧).

روى الشافعي عن شعبة قوله : التدليس أخو الكذب، وقال غندر عنه : لأن أسقط من السماء إلى الأرض أحب إلي من أن أدلس.

وقال حماد بن زيد : هو متشبع بما لم يعط.

ونحوه قول أبي عاصم النبيل: أقل حالاته عندي: إنه يدخل في حديث المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور

وقال وكيع: الثوب لا يحل تدليسه، فكيف الحديث؟

وفي معنى التفصيل المتقدم، نقل ابن دقيق العبد عن بعض الحفاظ قوله : التدليس اسم ثقيل شنيع الظاهر، لكنه خفيف الباطن سهل المعنى.

قال السخاوي : هذا محمول على غير المحرم منه[1].

الفرق بين الإرسال الخفي والتدليس[2] :

الفرق بين المُدَلَّس والمرسل الخفي دقيق:

وهو أن التدليس : يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه.

والمرسل الخفي : فيمن عاصره ولم يلقه.

قال الحافظ ابن حجر : ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي، لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه. والصواب التفرقة بينهما.

ولذا يفارق المدلس حال المرسل بإبهامه السماع ممن لم يسمعه فقط، وهو الموهن لأمره فوجب كون التدليس متضمناً للإرسال.

والإرسال لا يتضمن التدليس، لأنه لا يقتضي إبهام السماع ممن لم يسمع

(١) " فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢٣٦).
(٢) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ١٠٤)، و" فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢٢٣).

منه، **ولهذا لم يذم العلماء من أرسل يعني لظهور السقط، وذموا من دلس لخفاء السقط.**

ولذا لما ذكر ابن الصلاح تعريف التدليس بأنه (أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه أو عمن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمعه منه).

تعقبه الحافظ ابن حجر فقال: قوله (عمن عاصره) ليس من التدليس في شيء، وإنما هو المرسل الخفي[1].

أغراض التدليس[2]:

التدليس له أسباب عديدة، وهذه الأسباب بعضها يقع من الثقات، وبعضها يقع من الضعفاء، و من أبرزها:

١- أن يكون شيخ الراوي المُدَلِّس أصغر منه أو من أقرانه.

٢- امتحان أذهان التلاميذ.

٣- التردد في الرواية.

٤- أن يكون شيخ الراوي المدلِّس ضعيفاً.

مراتب المدلسين:

المدلسون ليسوا في منزلة واحدة من حيث كثرة التدليس و قلته أو طريقة التدليس، والأسباب الباعثة له، بل هم متفاوتون في ذلك.

وهذا التفاوت له أثر في حكم رواية المدلس.

وقد قام الحافظ العلائي بتقسيم المدلسين إلى خمس طبقات، ثم سرد

---

(١) " النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (٢/ ٦١٤).

(٢) " النكت على ابن الصلاح" للزركشي (٢/ ١٣٠).

أسماء المدلسين.

ثم جاء الحافظ ابن حجر وتابعه على تقسيمه، واجتهد ابن حجر في توزيع المدلسين ضمن الطبقات الخمس، وقد خولف في بعضها، وفيما يأتي بيان طبقات المدلسين كما ذكرها العلائي وكذا ابن حجر :

قال الحافظ العلائي : هذه أسماء من ظفرت به أنه ذكر بالتدليس ثم ليعلم بعد ذلك أن هؤلاء كلهم ليسوا على حد واحد بحيث أنه يتوقف في كل ما قال فيه واحد منهم (عن)ولم يصرح بالسماع بل هم على طبقات :

١- أولها : من لم يوصف بذلك إلا نادراً جداً، بحيث أنه لا ينبغي أن يعد فيهم : كيحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة وموسى بن عقبة.

٢- وثانيها : من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح و إن لم يصرح بالسماع وذلك إما **لإمامته** أو **لقلة** تدليسه في جنب ما روى أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة وذلك : كالزهري وسليمان الأعمش وإبراهيم النخعي وإسماعيل بن أبي خالد وسليمان التيمي وحميد الطويل والحكم بن عتبة ويحيى بن أبي كثير وابن جريج والثوري وابن عيينة وشريك وهشيم. ففي الصحيحين وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثير مما ليس فيه التصريح بالسماع، وبعض الأئمة حمل ذلك على أن الشيخين اطلعا على سماع الواحد لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ عن ونحوها من شيخه وفيه تطويل، الظاهر أن ذلك لبعض ما تقدم آنفاً من الأسباب، قال البخاري : لا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ولا عن سلمة بن كهيل ولا عن منصور وذكر مشايخ كثير لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً ما أقل تدليسه.

٣- **وثالثها** : من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع وقبلهم آخرون مطلقاً كالطبقة التي قبلها لأحد الأسباب المتقدمة :

كالحسن وقتادة وأبي إسحاق السبيعي وأبي الزبير المكي .

٤- ورابعها من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لغلبة تدليسهم وكثرته عن الضعفاء والمجهولين : كابن إسحاق وبقية وحجاج بن أرطأة وجابر الجعفي والوليد بن مسلم وسويد بن سعيد وأضرابهم ممن تقدم فهؤلاء هم الذين يحكم على ما رووه بلفظ عن بحكم المرسل.

٥- وخامسها من قد ضعف بأمر آخر غير التدليس فَرَدُّ حَدِيثهم به لا وجه له إذ لو صرح بالتحديث لم يكن محتجاً به كأبي جناب الكلبي وأبي سعد البقال ونحوهما.

مراتب المدلسين عند الحافظ ابن حجر:

المرتبة	وصفها	حكمها	عدد الرواة
الأولى	من لم يوصف به إلا نادرا، كيحيى بن سعيد الأنصاري	مقبولة	٣٣ راوياً
الثانية	من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة	مقبولة	٣٣ راوياً
الثالثة	من أكثر من التدليس كأبي الزبير المكي	فيهم خلاف والجمهور على عدم الاحتجاج إلا بما صرحوا فيه بالسماع	٥٠راوياً
الرابعة	من كان أكثر تدليسه عن الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد	الاتفاق على عدم الاحتجاج إلا بما صرحوا فيه بالسماع	١٢ راوياً
الخامسة	من ضعف بأمر آخر سوى التدليس كابن لهيعة	ضعيف و لو صرح بالسماع	٢٤ راوياً

حكم رواية المدلس:

التحقيق أن رواية المدلس بالعنعنة مقبولة إلا في حالين:

١- أن يكون الراوي مكثراً من التدليس بحيث يغلب على رواياته.
٢- أن يكون الراوي معروفاً بالتدليس عن الضعفاء والمتروكين.

قال يعقوب بن شيبة: سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل فيه حدثنا؟ فقال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا[(١)] اهـ.

وقد أشتهر في جملة من كتب الاصطلاح إطلاق القول بعدم قبول عنعنة من ثبت عليه التدليس ولو مرة واحدة **حتى يصرح بالتحديث**.

قال الحافظ ابن حجر: وحكم من ثبت عنه التدليس- إذا كان عدلاً -: أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث، على الأصح[(٢)] اهـ.

وقد أخذ ذلك كثير من أهل الاصطلاح من نص الإمام الشافعي حيث قال: ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته.

وليست تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه، ولا النصيحة في الصدق، فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق.

فقلنا: لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول فيه: (حدثني) أو (سمعت)[(٣)].

قال الحافظ ابن رجب: ولم يعتبر الشافعي أن يتكرر التدليس من الراوي، ولا أن يغلب على حديثه، بل اعتبر ثبوت تدليسه، ولو بمرة واحدة.

---

(١) "الكفاية" للخطيب (ص/ ٣٦٢).
(٢) "نزهة النظر" (ص/ ١٠٤).
(٣) "الرسالة" للإمام الشافعي (ص/٣٧٨)، و "النكت على ابن الصلاح" للزركشي (٨٧/٢).

واعتبر غيره من أهل الحديث أن يغلب التدليس على حديث الرجل، وقالوا: إذا غلب عليه التدليس لم يقبل حديثه حتى يقول: (ثنا) وهذا قول ابن المديني، حكاه يعقوب بن شيبة عنه[1] اهـ.

وهذا التقرير - وهو أن من ثبت عنه التدليس لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث - **مخالف لعمل الأئمة والحفاظ، وكذا مخالف لما تقدم تقريره واستقر عليه الأمر من تقسيم المدلسين إلى مراتب: الأولى والثانية مقبولة، والثالثة موضع خلاف،** والرابعة غير مقبولة **لغلبة تدليسهم، وكثرته عن الضعفاء والمجهولين،** كما ذكر الحافظ العلائي

ولو كان الأمر على ما اشتهر في كتب الاصطلاح، لما كان هناك فائدة أو جدوى لهذا التقسيم، فكل من ثبت عليه التدليس ولو مرة لم تقبل عنعنته، وبناء على هذا الإطلاق يكون المدلسون جميعاً في طبقة واحدة، وليس هنالك حاجة للطبقات الخمس فتأمل.

فوائد في رواية بعض المدلسين:

١- التجوز في صيغة الجمع من بعض الرواة، كقول الحسن البصري: خطبنا ابن عباس، وخطبنا عتبة بن غزوان، وأراد أهل البصرة بلدته فإنه لم يكن بها حينئذ ونحوه في قوله حدثنا أبو هريرة.

وقول طاووس قدم علينا معاذ اليمن وأراد أهل بلده، فإنه لم يدركه[2].

٢- حميد الطويل لم يسمع من أنس إلا اليسير، وجل حديثه، إنما هو عن ثابت عنه، ولكنه يدلسه.

---

(١) " شرح علل الترمذي" لابن رجب (٢/ ٥٨٢).

(٢) " فتح المغيث" (١/ ٢٢٦)، (٢/ ١٦٠).

قال العلائي رداً على من قال: إنه لا يحتج من حديث حميد إلا بما صرح فيه؛ قال : قد تبين الواسطة فيها، وهو ثقة محتج به.

٣- رواية شعبة عن الأعمش وأبي اسحق وقتادة معلومة الاتصال، فإن شعبة قال : كفيتكم تدليسهم. فإذا جاء حديثهم من طريقه بالعنعنة حمل على السماع جزماً.

٤- قال البخاري : لا يعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور عن كثير من مشايخه تدليس ما أقل تدليسه.

تتمة في إطلاق لفظ التدلس على الإرسال الخفي :

جاء عن جماعة من النقاد و الحفاظ إطلاق لفظ التدليس على الإرسال الخفي، لأنه نوع من الإيهام، ومن أمثلة ذلك :

- قال ابن عبدالبر : وقتادة إذا لم يقل سمعت وخولف في نقله فلا تقوم به حجة لأنه يدلس كثيراً عمن من لم يسمع منه وربما كان بينهما غير ثقة[١].
- قال الدارقطني: [عطاء الخراساني] هو في نفسه ثقة، لكن لم يلق ابن عباس. وعلق عليه الذهبي فقال : يعني: أنه يدلس[٢].
- قال الذهبي : ومن أمثلة التدليس: الحسن عن أبي هريرة. وجمهورهم على أنه منقطع، لم يلقه[٣].
- ونقل الذهبي عن الإمام أحمد قوله : لم يسمع هشيم من يزيد بن أبي

---

(١) " التمهيد" (٣/ ٣٠٧).
(٢) " سير أعلام النبلاء " (٦/ ٢٨٦).
(٣) " الموقظة" (ص/ ٤٩).

زياد، ولا من الحسن بن عبيد الله، ولا من أبي خالد، ولا من سيار، ولا من موسى الجهني، ولا من علي بن زيد بن جدعان، ثم سمى جماعة كثيرة، يعني فروايته عنهم مدلسة[١].

المؤلفات في معرفة المدلسين:

ألف في المدلسين جمع من الأئمة و الحفاظ منهم : علي بن المديني والنسائي والدارقطني والخطيب البغدادي.

ثم جاء الحافظ العلائي وألف كتابه "جامع التحصيل في أحكام المراسيل" ذكر فيه جملة من المدلسين في فصل خاص، وعلى هذا الكتاب اعتمد غالب من جاء بعده و ذيل عليه، ومن أشهر المؤلفات فيه :

كتاب (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) للحافظ ابن حجر العسقلاني، وقد زاد في أسماء المدلسين على من سبقه، فجملة ما فيه: مئة واثنان وخمسون راويًا.



(١) "سير أعلام النبلاء" (٧/ ٣٠٣).

الحديث المدلَّس

تعريفه	المدلَّس - بفتح اللام - سمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه، وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به . واشتقاقه من الدَلَس بالتحريك، وهو اختلاط الظلام، سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء .
أقسامه	١- **تدليس الإسناد** : أن يروي الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه بصيغة تحتمل السماع كـ (عن) و(قال) وهو الذي يقصد غالباً عند إطلاق لفظ (التدليس) ٢- **تدليس الشيوخ** : أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به، كي لا يعرف.
أسبابه	التدليس له أسباب و أغراض عديدة، من أشهرها : ١- أن يكون شيخ المدلِّس أصغر منه أو من أقرانه. ٢- أن يكون شيخ الراوي المدلِّس ضعيفاً . ٣- امتحان أذهان التلاميذ . ٤- التردد في الرواية .
هل التدليس جرح	وقع التدليس من أئمة كبار في العلم والدين والورع كالثوري، وابن عيينة، ولم يعد ذلك عيباً و لا جرحاً ألبتة . وإنما يذم التدليس وصاحبه إذا كان قصده إخفاء العيب، وعلى هذا يحمل كثير من كلام الأئمة في ذم التدليس
حكم رواية المدلس	اختلف في حكم رواية المدلس : المذهب الأول : من ثبت عنه التدليس - إذا كان عدلا -: لا يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالتحديث. المذهب الثاني : التفصيل، عنعنة المدلس مقبولة إلا في حالتين : أ- أن يكون الراوي مكثراً منه بحيث يغلب على رواياته.

	ب- أن يكون الراوي معروفاً بالتدليس عن الضعفاء والمتروكين. وهذا المذهب هو الصحيح الذي يوافق عمل الأئمة النقاد. ويلزم من المذهب الأول أن المدلسين كلهم في طبقة واحدة فمن دلس مرة ومرتين يساوي بمن دلس مئة ومئتين في عدم قبول ما لم يصرح فيه بالتحديث . وهو خلاف المشهور من كونهم خمس طبقات يتفاوتون في الحكم لاعتبارات منها قلة تدليسهم وكثرته كما قرره الحافظ ابن حجر في " طبقات المدلسين".
المؤلفات فيه	ألف في المدلسين جمع من الأئمة و الحفاظ منهم : علي بن المديني و النسائي و الدارقطني و الخطيب البغدادي، ثم جاء الحافظ العلائي وألف كتابه "جامع التحصيل في أحكام المراسيل" ذكر فيه جملة من المدلسين في فصل خاص، وعلى هذا الكتاب اعتمد غالب من جاء بعده و ذيل عليه. ومن أشهر المؤلفات فيه : **كتاب (تعريف التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)** للحافظ ابن حجر العسقلاني، وقد زاد في أسماء المدلسين على من سبقه فجملة ما فيه: مئة واثنان وخمسون راويًا.



مَعْرِفَةُ الشَّاذِّ

تعريف الشاذ :

الشاذ في اللغة : المنفرد.

وفي الاصطلاح : مخالفة الثقة لمن هو أولى منه[١].

وأولى منه أن يقال : مخالفة المقبول لمن هو أولى منه[٢].

والمراد بالمقبول : الراوي المقبول، وهو الراوي الثقة و الراوي الصدوق.

بعض الآراء في تعريف الشاذ :

اختلف في حده في الاصطلاح على أقوال أشهرها ثلاثة[٣] :

١- مخالفة الثقة، وبه قال الإمام الشافعي.

٢- تفرد الراوي ثقة كان أو غيره، وبه قال الخليلي.

٣- تفرد الراوي الثقة، وبه قال الحاكم.

وقد استقر الاصطلاح على تعريف الإمام الشافعي، وعلى تقييد الشاذ بالمخالفة.

قال ابن حجر : كلام الخليلي عام، وأخص منه كلام الحاكم لأنه يقول : تفرد الثقة، وأخص منه كلام الشافعي : لأنه يقول الثقة المخالف بمن هو أرجح منه[٤].

---

(١) " تدريب الراوي" (١/ ٢٧٦).

(٢) " نزهة النظر" (ص/ ٨٥).

(٣) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/ ٧٦)، و " شرح ألفية العراقي" للعراقي (١/ ٢٤٦)، و " فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢٤٦).

(٤) " النكت على ابن الصلاح " (٢/ ٦٥٣).

أقسام الشاذ باعتبار موضعه[١] :

١- شاذ الإسناد، وهو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه.
٢- شاذ المتن : كالأحاديث التي صحت الأحاديث بخلافها، أو أجمع أئمة العلماء على القول بغيرها.

أمثلة الحديث الشاذ:

- مثال الشاذ في الإسناد:

"ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَه عن ابن عباس أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولي هو أعتقه ".

وتابع ابن عيينة على وصله ابن جُرَيْج وغيره.

وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عَمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس.

قال أبو حاتم : المحفوظ حديث ابن عيينة

قال الحافظ ابن حجر : فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك فقد رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه[٢].

(١) " شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٢٤).
(٢) "نزهة النظر" (ص/ ٨٩)، هذا المثال للحديث الشاذ ذكره الحافظ ابن حجر في "نزهة النظر"، وأخذه عنه جل من جاء بعده، والأقرب أن ما وقع من حماد بن زيد من قبيل (قصر الإسناد)، وليس وهماً منه، وعبارة أبي حاتم تدل على ذلك، قال ابن أبي حاتم: قلت [لأبي] اللذان يقولان ابن عباس محفوظ؟ فقال نعم، قصر حماد بن زيد.

- **مثال الشاذ في المتن:**

- حديث أسماء بنت عميس : " تسلبي[١] **ثلاثاً ثم اصنعي ما بدا لك** " **خرجه أحمد و ابن حبان. و قال الإمام أحمد - " إنه من الشاذ المطرح** "[٢] .

وقد أعله بعضهم بعدم سماع راويه، وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله :

وهذا تعليل مدفوع، فقد صححه أحمد، لكنه قال: إنه مخالف للأحاديث الصحيحة في الإحداد. قلت [ابن حجر] : وهو مصير منه إلى أنه يعله بالشذوذ[٣].

- ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه

قال البيهقي : خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما رووه من **فعل** النبي صلى الله عليه و سلم لا من قوله.

وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ.

---

(١) جاء في " النهاية في غريب الحديث" (٢/ ٣٨٧). أي البسى ثوب الحداد وهو السلاب، والجمع سلب. وتسلبت المرأة إذا لبسته وقيل هو ثوب أسود تغطي به المحد رأسها.

(٢) " شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٢٤).

(٣) " فتح الباري" (٩/ ٤٨٧) وقال ابن حجر: قال شيخنا في شرح الترمذي: ظاهره أنه لا يجب الإحداد على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لأن أسماء بنت عميس كانت زوج جعفر بن أبي طالب بالاتفاق وهي والدة أولاده عبد الله ومحمد وعون وغيرهم، قال: بل ظاهر النهي أن الإحداد لا يجوز، وأجاب: بأن هذا الحديث شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة وقد أجمعوا على خلافه.

الحديث المحفوظ[١] :

ويقابل الحديث الشاذ الحديث المحفوظ

فالمحفوظ : رواية الأضبط والأثبت.

والشاذ : رواية الثقة والصدوق في مقابل الأضبط والأثبت.

وحكم الشاذ الضعف بخلاف المحفوظ فحكمه القبول لاشتماله على صفة مقتضية للترجيح كقوة حفظ أوضبط.

تنبيه : لم يسبق الحافظ ابن حجر إلى إفراد (الحديث المحفوظ) بنوع مستقل، وأشار إلى ذلك السيوطي في آخر " تدريب الراوي ".

قال السيوطي : المحفوظ والمعروف، وهما من الأنواع التي أهملها ابن الصلاح والمصنف [النووي]، وحقهما أن يذكرا[٢].

حكم الحديث الشاذ :

الحديث الشاذ نوع من أنواع الحديث الضعيف (المعلول).

تتمات :

١- المقارنة بين استعمال لفظ (الشاذ) و (المنكر).

استعمال لفظ (الشاذ) قليل في كلام أئمة الحديث، والغالب عليهم استعمال لفظ (المنكر). ولذا لا تكاد تجد في " العلل" عن أحمد" أو " علل ابن أبي حاتم" أو " علل الدارقطني" وصف الحديث بالشذوذ، بينما تجد وصف الحديث بالنكارة كثير جداً.

(١) " نزهة النظر " لابن حجر (ص/ ٨٤).
(٢) " تدريب الراوي " (١/ ٢٨٠).

٢- تفرد الراوي بين الإمام الشافعي وأكثر النقاد .

ذكر الحافظ ابن رجب معلقاً على تعريف الإمام الشافعي للشاذ وتقييده له بالمخالفة، وعدم إدخال تفرد الثقة في تعريف الشاذ

قال : وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه.

اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه[١].

٣- الشاذ عند ابن الصلاح قسمان[٢] :

الشاذ المردود قسمان :

أحدهما : الحديث الفرد المخالف.

والثاني : الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم.

---

(١) " شرح علل الترمذي " (٢/ ٥٨٢).

(٢) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/ ٧٩).

الحديث الشاذ

التعريف المختار	مخالفة المقبول لمن هو أولى منه . والمقبول يشمل : الثقة والصدوق.
الخلاف في تعريفه	١- مخالفة الثقة، وبه قال الإمام الشافعي . ٢- تفرد الراوي ثقة كان أو غيره، وبه قال الخليلي . ٣- تفرد الراوي الثقة، وبه قال الحاكم.
أقسام الشاذ باعتبار موضعه	١- شاذ الإسناد، وهو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه . ٢- شاذ المتن : كالأحاديث التي صحت الأحاديث بخلافها، أو أجمع أئمة العلماء على القول بغيرها.
١- مثال شاذ الإسناد	"ما رواه أهل السنن من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَه عن ابن عباس أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولي هو أعتقه ". وتابع ابن عيينة على وصله ابن جُرَيْج وغيره . وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عَمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس. قال أبو حاتم : المحفوظ حديث ابن عيينة .
٢-مثال شاذ المتن	- حديث أسماء بنت عميس : " تسلبي ثلاثاً ثم اصنعي ما بدا لك " حديث شاذ المتن، لأنه مخالف للأحاديث الصحيحة في الإحداد و قد أجمعوا على خلافه.
درجة الحديث الشاذ	الحديث الشاذ نوع من أنواع الحديث الضعيف (المعلول) لأجل مخالفة الراوي المقبول لمن هو أوثق منه
الحديث المحفوظ	المحفوظ : رواية الأوثق في مقابل رواية الثقة. فرواية الأوثق وهو الثقة المتقن أو العدد من الثقات مثلاً هو(المحفوظ)،والوجه المقابل وهو رواية الثقة هو(الشاذ).



مَعْرِفَةُ الْمُنْكَرِ

تعريف المنكر:

مخالفة الراوي الضعيف للثقة[١].

الفرق بين الشاذ و المنكر:

الشاذ : (مخالفة) الراوي (المقبول) لمن هو أوثق منه.

المنكر : (مخالفة) الراوي (الضعيف) للثقة.

فاجتمعا في اشتراط (المخالفة)، و افترقا في (وصف الراوي)[٢].

المقارنة
بين الشاذ والمنكر
حسب ما استقر عليه الاصطلاح

١- يجتمعان
في (المخالفة)
فالراوي فيهما (يخالف)
غيره من الرواة

٢- يفترقان
في (وصف الراوي)
فالراوي في الحديث الشاذ (مقبول)
والراوي في الحديث المنكر (ضعيف)

---

(١) " نزهة النظر" (ص/٨٦).

(٢) " نزهة النظر" (ص/٨٧).

استعمالات المنكر عند الأئمة[١] :

الحديث المنكر يقع في كلام أئمة الحديث على صور عديدة، من أشهرها :

١- تفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد.

قال الحافظ ابن حجر : وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث [كأحمد و النسائي][٢].

قال ابن الصلاح : وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث[٣]. اهـ

٢- مخالفة الضعيف لغيره من الثقات، وهو الذي استقر عليه الاصطلاح في تعريف المنكر، واعتمده الحافظ ابن حجر في "شرح النخبة"، وهو عند التحقيق صورة من صور المنكر في اصطلاح الأئمة.

أمثلة الحديث المنكر :

الأول- ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب-وهو أخو حمزة ابن حبيب الزيات المقرئ - عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: "من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج وصام، وقرى الضيف دخل الجنة".

قال أبو حاتم : **هو منكر**، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً

---

(١) " النكت على ابن الصلاح " (٢/ ٦٧٥).
(٢) " النكت على ابن الصلاح " (٢/ ٦٧٥)، و " فتح المغيث" (١/ ٢٥٠)
(٣) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/ ٨٠).

وهو المعروف[١].

الثاني - حديث الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: تحت كل شعرة جنابة، فاغسلوا الشعر وانقوا البشر.

قال أبو حاتم: هذا **حديث منكر**، والحارث: **ضعيف** الحديث[٢] اهـ.

وقال الدارقطني: يرويه الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وغيره يرويه، عن مالك بن دينار، عن الحسن مرسلاً[٣] اهـ.

والحارث بن وجيه من أهل البصرة ضعيف.

الثالث - حديث خارجة بن مصعب، عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ: إن للوضوء شيطاناً يقال له: الولهان، فاحذروه.

قال أبوحاتم: كذا رواه خارجة، وأخطأ فيه.

ورواه الثوري، عن يونس، عن الحسن قوله.

ورواه غير الثوري، عن يونس، عن الحسن، أن النبي ﷺ مرسلاً.

وقال أبو زرعة: رفعه إلى النبي ﷺ **منكر**[٤].

---

(١) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ٨٦)، وفي " علل ابن أبي حاتم " المطبوع (رقم/ **٢٠٤٣**)، القائل أبو زرعة الرازي، مع اختلاف يسير في العبارة.

(٢) " علل ابن أبي حاتم " (رقم/**٥٣**).

(٣) " علل الدارقطني " (رقم/١٤٢٧).

(٤) " علل ابن أبي حاتم " (رقم/ ١٣٠).

درجة الحديث المنكر:

الحديث المنكر نوع من أنواع الحديث الضعيف لأجل مخالفة الراوي الضعيف لمن هو أوثق منه.

تتمة: مذهب ابن الصلاح عدم التفريق بين المنكر و الشاذ.

قال ابن الصلاح: المنكر ينقسم قسمين، على ما ذكرناه في الشاذ، فإنه بمعناه.

قال السخاوي: ليس في كلام ابن الصلاح ومختصراته ما يفصل الشاذ من المنكر ... وقد فصل بينهما شيخنا حيث قرر أن المعتمد في تعريف الشاذ اصطلاحاً: أنه ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه وفى تعريف المنكر ما رواه غير المقبول مخالفاً للثقات[١].

الحديث المعروف[٢]:

يقابل الحديث المنكر الحديث المعروف
فالمعروف: رواية الثقة في مقابل رواية الضعيف.
والمنكر: رواية الضعيف في مقابل رواية الثقة.
وتقدم أن الحافظ ابن حجر أول من أفرد (الحديث المعروف) بنوع مستقل، وأشار إلى ذلك السيوطي في آخر " تدريب الراوي "[٣].

---

(١) " الغاية في شرح الهداية في علم الرواية" (ص/١٩٨).
(٢) " نزهة النظر " لابن حجر (ص/٨٦).
(٣) " تدريب الراوي " (١/ ٢٨٠).

الحديث المنكر

التعريف المختار	مخالفة الراوي الضعيف للثقة
الفرق بين الشاذ والمنكر	الشاذ : (مخالفة) الراوي (المقبول) لمن هو أوثق منه. المنكر : (مخالفة) الراوي (الضعيف) للثقة . فاجتمعا في اشتراط (المخالفة)، و افترقا في (وصف الراوي)
أبرز استعمالات الحديث المنكر	١- تفرد الضعيف و نحوه بشيء لا يتابع عليه وليس له شاهد. ٢- مخالفة الضعيف لغيره من الثقات، وهو الذي استقر عليه الاصطلاح في تعريف المنكر، وهو عند التحقيق صورة من صور المنكر في اصطلاح الأئمة .
مثال الحديث المنكر	حديث الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة : أن النبي قال : تحت كل شعرة جنابة، فاغسلوا الشعر وانقوا البشر . قال أبو حاتم : هذا حديث منكر، والحارث : ضعيف الحديث
درجة الحديث المنكر	الحديث المنكر نوع من أنواع الحديث الضعيف لأجل مخالفة الراوي الضعيف لمن هو أوثق منه.
الحديث المعروف	يقابل الحديث المنكر الحديث المعروف فالمعروف : رواية الثقة في مقابل رواية الضعيف. والمنكر : رواية الضعيف في مقابل رواية الثقة.



مَعْرِفَةُ الِاعْتِبَارِ وَالْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ(١)

- **التعريف بهذا النوع :**

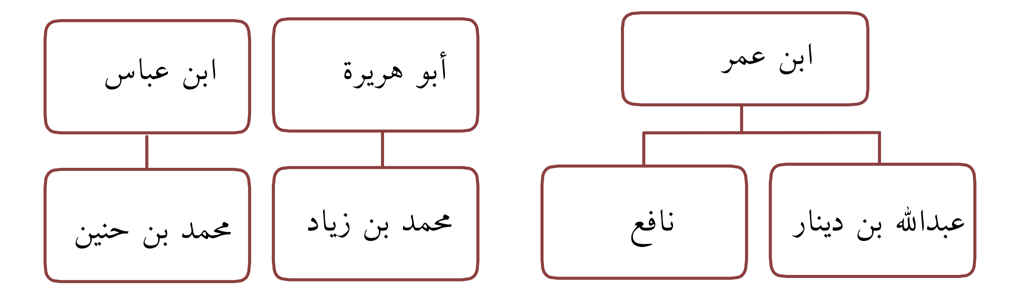
المتابعة : أن يوافق الراوي راو آخر في روايته عن شيخه.

الشاهد : أن يروى الحديث بلفظه أو بمعناه من طريق صحابي آخر.

فالمتابعة : الموافقة في الإسناد، **والشاهد** : الموافقة في المتن.

- **صورة المتابعة و الشاهد :**

حديث (صوموا لرؤيته) متفق عليه، جاء عن عدد من الصحابة منهم : ابن عمر و ابن عباس و أبو هريرة ﷺ بألفاظ متقاربة.



فهنا نقول :

- نافع تابع عبدالله بن دينار، ولك أن تقول : عبدالله بن دينار تابع نافعاً.

- وحديث أبي هريرة وابن عباس شاهدان لحديث ابن عمر.

(١) " النكت على ابن الصلاح" للزركشي (٢/١٦٩)، و "النكت على ابن الصلاح " لابن حجر (٢/٦٨١)، و " نزهة النظر " لابن حجر (ص/٩٠) و "فتح المغيث" للسخاوي (٤/٣٨)، و " تدريب الراوي" للسيوطي (١/٢٤١)، و " توضيح الأفكار" للصنعاني (٢/١٠).

وقد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمر فيه سهل[١].

الاعتبار : تتبع الطرق من الجوامع و المسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا

فالاعتبار : هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد[٢].

الاعتبار ليس قسيماً للمتابعة والشاهد[٣]:

الاعتبار صفة للبحث عن الشاهد والمتابعة وليس قسيماً لهما، فهو نفس معرفة القسمين أو علة معرفتهما.

قال الحافظ ابن حجر : وعلى هذا فكان حق العبارة أن يقول: (**معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد**) ، وما أحسن قول شيخنا (العراقي) في منظومته:

الاعتبار سبرك الحديث هل تابع راو غيره فيما حمل

فهذا سالم من الاعتراض - و الله أعلم -.

فائدة معرفة المتابعة و الشاهد:

١- تقوية الحديث الضعيف، فيكون بالمتابعة أو الشاهد حسناً لغيره.
٢- تصحيح الحديث الحسن، فيكون بالمتابعة أو الشاهد صحيحاً لغيره.
٣- رفع الغرابة عن الحديث الصحيح الفرد.
٤- جمع طرق الحديث في موضع واحد ليفسر بعضه بعضاً.

---

(١) " نزهة النظر " لابن حجر (ص/ ٩٠).
(٢) " النكت على ابن الصلاح " لابن حجر (٢/ ٦٨١)، و " فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢٥٦).
(٣) " توضيح الأفكار" للصنعاني(٢/ ١٠)، والمصادر السابقة.

أنواع المتابعة والشاهد :

المُعتبر وهو (الباحث) الذي يتتبع الطرق في الكتب المسندة :

١- إما أن يجد من رواه عن شيخ ذلك الراوي الذي هو بصدد اعتبار روايته فهي **المتابعة التامة**.

٢- أو لا يجده لكنه وجده عن شيخ شيخه فهي متابعة ناقصة.

٣- أولا يجد إلا عن صحابي آخر فهو شاهد لا غير لكنه قسمان :

أ- إما أن يجده بلفظه. ب أو بمعناه.

فكانت الأقسام أربعة : متابعة تامة، متابعة غير تامة، شاهد باللفظ، شاهد بالمعنى.

صورة المتابعة التامة و القاصرة والشاهد :

الشافعي	تامة	قاصرة	قاصرة	شاهد	النبي
في (الأم)	مالك	الزهري	سالم	ابن عمر	ﷺ

١- **المتابعة التامة** : إذا وجدت غير مالك يرويه عن الزهري فهي متابعة تامة بالنسبة لمالك.

٢- المتابعة القاصرة : وإذا لم تجد متابعة للإمام مالك، وإنما وجدت متابعة لمن فوقه وهما الزهري أو سالم، فتسمى هذه متابعة قاصرة بالنسبة للإمام مالك.

٣- الشاهد : وإذا وجدت صحابياً آخر يروي الحديث - بلفظه أو بمعناه- غير ابن عمر، فرواية هذا الصحابي هي (شاهد) لحديث ابن عمر.

تنبيهات :

١- قد يجتمع في حديث واحد المتابعة التامة و القاصرة و الشاهد.

٢- المتابعة التامة هي تامة باعتبار و قاصرة باعتبار آخر، فالمتابعة للإمام مالك تعتبر تامة بالنسبة للإمام مالك، وقاصرة للإمام الشافعي، و المتابعة للإمام الزهري تعتبر قاصرة للإمام مالك، وتامة للزهري نفسه، وهكذا.

مثال المتابعة و الشاهد [١] :

- ما رواه الشافعي في "الأم"عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما - قال: إن رسول الله ﷺ قال: "الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين".

قال ابن حجر : فإن الحديث المذكور في جميع الموطآت عن مالك بهذا الإسناد بلفظ، "فإن غم عليكم فاقدروا له".

وأشار البيهقي إلى أن الشافعي تفرد بهذا اللفظ عن مالك فنظرنا فإذا البخاري قد روى الحديث في "صحيحه" فقال :

حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما فساقه باللفظ الذي ذكره الشافعي سواء.

فهذه متابعة تامة في غاية الصحة. لرواية الشافعي رضي الله عنه والعجب كيف خفيت على [البيهقي] ؟

ودل على أن مالكاً رواه عن عبد الله بن دينار باللفظين معاً.

---

(١) " النكت على ابن الصلاح " لابن حجر (٢/ ٦٨٢)، و " نزهة النظر" لابن حجر (ص/٨٨)، و " فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢٥٩).

وقد توبع ابن دينار من وجهين عن ابن عمر رضي الله عنهما:

أحدهما: أخرجه مسلم من طريق أبي أسامة، عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر - فذكر الحديث.

والثاني: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: "فإن غم عليكم فكملوا ثلاثين".

فهذه متابعة - أيضاً - لكنها ناقصة.

وأما شاهده فله شاهدان:

أحدهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه: "فإن غمي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين".

ثانيهما: من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه النسائي من رواية عمرو بن دينار عن محمد بن حنين عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ حديث ابن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما.

قال الحافظ ابن حجر: فهذا مثال صحيح بطرق صحيحة للمتابعة التامة، والمتابعة الناقصة. والشاهد باللفظ والشاهد بالمعنى - والله الموفق سبحانه -.



الاعتبار والمتابعة والشاهد

المتابعة	المتابعة : أن يوافق الراوي راو آخر في روايته عن شيخه أقسام المتابعة : ١- متابعة الراوي نفسه تسمى (متابعة تامة) ٢- متابعة شيخه ومن فوقه تسمى (متابعة قاصرة)
الشاهد	الشاهد : أن يروى الحديث بلفظه أو معناه من طريق صحابي آخر . فالمتابعة : الموافقة في الإسناد . والشاهد : الموافقة في المتن
الاعتبار	تتبع الطرق من الجوامع و المسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا .
الاعتبار ليس قسيما للمتابعة و الشاهد	الاعتبار صفة للبحث عن الشاهد والمتابعة وليس قسيماً لهما ، فهو نفس معرفة القسمين أو علة معرفتهما. قال الحافظ ابن حجر متعقبا على ابن الصلاح : وعلى هذا فكان حق العبارة أن يقول : **(معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد).** وما أحسن قول (العراقي) في منظومته: الاعتبار سبرك الحديث هل تابع راو غيره فيما حمل
فائدة معرفة ذلك	١- تقوية الحديث الضعيف، فيكون بالمتابعة أو الشاهد حسناً لغيره. ٢- تصحيح الحديث الحسن، فيكون بالمتابعة أو الشاهد صحيحاً لغيره. ٣- رفع الغرابة عن الحديث الصحيح الفرد. ٤- جمع طرق الحديث في موضع واحد ليفسر بعضه بعضاً.

مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ الْمُعَلَّلِ

أهميته :

هذا النوع من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا، وحفظا واسعا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن: كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني.

وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه ؛ كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم(١).

قال الحافظ ابن رجب : "ولابد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكرة به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين ؛ كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني وغيرهما ؛ فمن رُزق مطالعة ذلك وفهمه، وفقُهَت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة، صلُح له أن يتكلم فيه"(٢).

تعريفه :

هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها(٣).

وعرف بأخصر منه :

---

(١) " نزهة النظر " لابن حجر (ص/ ١١٤).
(٢) " شرح علل الترمذي" لابن رجب (٢/ ٦٦٤).
(٣) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/ ٩٠).

وهو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح[١].

العلة : سبب غامض خفي قادح[٢]. بمعنى سبب قادح في الراوي لأجل وهمه، وقد يقدح في الحديث وقد لا يقدح كما سيأتي بيانه.

العلة تقع في أحاديث الثقات :

قال الحاكم : وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فتخفى عليهم علته، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة[٣].

وقال ابن الصلاح : ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر[٤].

الحديث الذي ضعفه ظاهر لا يسمى معلولاً :

قال الحافظ ابن حجر : فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع معلولاً، ولا الحديث الذي راويه مجهول معلولاً أو ضعيف.

وإنما يسمى معلولاً إذ آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك[٥].

طرق الكشف عن العلة :

١- جمع الطرق عن طريق تخريج الحديث.

(١) " فتح المغيث " للسخاوي (١/ ٢٧٦).
(٢) " تدريب الراوي " للسيوطي (١/ ٢٩٥).
(٣) " معرفة علوم الحديث " للحاكم (ص/ ١١٢).
(٤) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/ ٩٠).
(٥) " النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧١٠).

٢- التفتيش عن نصوص النقاد في بيان العلل.

٣- النظر في أوجه الاختلاف و دراستها و الموازنة بينها.

قرائن وجود العلة في الحديث[١]:

١- **(التفرد)** أي تفرد الراوي بالحديث.

٢- **(المخالفة)** أي مخالفة الراوي لغيره من الرواة.

مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث.

قال علي بن المديني : الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه.

وقال الخطيب البغدادي : "والسبيل إلى معرفة علة الحديث : أن يُجمع بين طرقه، ويُنظر في اختلاف رواته، ويُعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط".

مكان العلة :

قد تقع في الإسناد وهو الأكثر، وقد تقع في المتن.

قال ابن حجر : إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح وقد لا تقدح وإذا قدحت، فقد تخصه وقد تستلزم القدح في المتن، وكذا القول في المتن سواء[٢]. قال الحافظ الذهبي : ومن أمثلة اختلاف الحافظين: أن يسمي أحدهما في الإسناد ثقة، ويبدله الآخر بثقة آخر. أو يقول أحدهما : "عن رجل"، ويقول الآخر: "عن فلان" فيسمي ذلك المبهم، فهذا لا يضر في الصحة[٣].

---

(١) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/ ٩٠).

(٢) " النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧٤٦).

(٣) " الموقظة" (ص/ ٥٣).

مثال الحديث المعلول :

أمثلته كثيرة، وقد صنفت المصنفات الكبيرة في جمع الأحاديث المعلة.

وما تقدم من الأمثلة في الحديث الشاذ و الحديث المنكر[١]، وكذا في زيادة الثقة التي ترجح الخطأ فيها كل ذلك يصلح مثالاً للحديث المعلول، لأن هذه الأنواع يشملها تعريف الحديث المعلول، ومن الأمثلة :

حديث كفارة المجلس :

- جاء من طرق عديدة أن الإمام محمد بن إسماعيل البخاري كان بنيسابور فجاء مسلم بن الحجاج فسأله عن حديث عبيد الله بن عمر عن أبي الزبير عن جابر في قصة العنبر.

قال : فقرأ عليه إنسان حديث حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل، عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ في " كفارة المجلس ".

فقال مسلم: في الدنيا أحسن من هذا ؟ تعرف بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً غير هذا؟ قال محمد بن إسماعيل : لا ، إنه معلول.

فقال مسلم : لا إله إلا الله، وارتعد، أخبرني به فقال : استر ما ستر الله. فألح عليه وقبل رأسه وكاد أن يبكي.

(١) قد يرد هنا أن المنكر مخالفة الضعيف، فالعلة فيه ظاهرة لأن أحد رواة الإسناد ضعيف، ويجاب عنه بأن الحديث المنكر اجتمع فيه أمران:
١- ضعف الراوي ٢- مخالفته لغيره ممن هو أولى منه.
والعلة عند التحقيق هي المخالفة، لأن ضعف الراوي هنا نتيجة عن كثرة مخالفته، أو قوة مخالفته و شدتها، ولا يطلع على المخالفة إلا بجمع الطرق.

فقال: اكتب إن كان ولا بد حدثنا موسى ثنا وهيب ثنا سهيل عن عون بن عبد الله.

فقال له مسلم: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك.

وفي رواية : وجاء مسلم إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبل بين عينيه وقال : دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله.

وجاء عن عدد من الأئمة النقاد مثل ما جاء عن الإمام البخاري

ذكر الدارقطني هذا الحديث في "كتاب العلل" و حكي عن الإمام أحمد أنه قال: حديث ابن جريج عن موسى بن عقبة وهم.

قال: والصحيح قول وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله.

قال أحمد : و أخشى أن يكون ابن جريج دلسه على موسى بن عقبة أخذه عن بعض الضعفاء عنه .

قال الدارقطني: والقول قول أحمد(١).

وقال ابن أبي حاتم - في كتاب العلل: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث ابن جريج (يعني هذا) فقالا : "هذا خطأ رواه وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله موقوفا وهذا أصح. قلت لأبي: فالوهم ممن هو؟

قال : يحتمل أن يكون من ابن جريج، ويحتمل أن يكون من سهيل قال: و أخشى أن يكون ابن جريج دلسه عن موسى بن عقبة أخذه من بعض الضعفاء(٢).

قال الحافظ ابن حجر : وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأمة المتقدمين

(١) " علل الدارقطني " (٨/ ٢٠١).
(٢) " علل ابن أبي حاتم " (١/ ١١٦).

وشدة فحصهم وقوة بحثهم وصحة نظرهم وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه.

وكل من حكم بصحة الحديث مع ذلك إنما مشى فيه على ظاهر الإسناد كالترمذي كما تقدم وكأبي حاتم ابن حبان فإنه أخرجه في صحيحه وهو معروف بالتساهل في باب النقد، ولاسيما كون الحديث المذكور في فضائل الأعمال والله أعلم(١).

المصنفات في الحديث المعل :

١- "العلل للإمام أحمد.

٢- "علل الحديث" لابن أبي حاتم.

٣- "العلل للدارقطني.

تتمة : قد يطلق اسم العلة على الأسباب القادحة الظاهرة كالكذب وسوء الحفظ.

---

(١) " النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧٢٦).
حكاية البخاري مع مسلم في تعليل حديث كفارة المجلس. تكلم فيها العراقي، قال في " التقييد والإيضاح" (١/ ١١٨): هكذا أعل الحاكم في [علومه] هذا الحديث بهذه الحكاية، والغالب على الظن عدم صحتها وأنا أتهم بها أحمد بن حمدون القصار راويها عن مسلم.
وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال في " النكت" (٢/ ٧١٥): الحكاية صحيحة قد رواها غير الحاكم على الصحة من غير نكارة، وكذا رواها البيهقي عن الحاكم على الصواب كما سنوضحه.
لأن المنكر منها إنما هو قوله: " إن البخاري قال: لا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث الواحد المعلول" . **والواقع أن في الباب عدة أحاديث لا يخفى مثلها على البخاري.**
والحق أن البخاري لم يعبر بهذه العبارة اهـ.

قال ابن الصلاح : **ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي** الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث[١].



(١) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/٩٣).

الحديث المعل

الحديث المعل	خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح.
تعريف العلة	سبب غامض خفي قادح. فهو قادح في الراوي، وقد يقدح في الحديث وقد لا يقدح.
هل يسمى الضعف الظاهر علة	قال الحافظ ابن حجر : فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع معلولاً، ولا الحديث الذي راويه مجهول معلولاً أو ضعيف. وإنما يسمى معلولاً إذ آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك.
مكان العلة	قد تقع في الإسناد وهو الأكثر، وقد تقع في المتن.
طرق الكشف عن العلة	١- جمع الطرق عن طريق تخريج الحديث . ٢- التفتيش عن نصوص النقاد في بيان العلل . ٣- النظر في أوجه الاختلاف والموازنة بينها.
قرائن وجود العلة في الحديث	١-**(التفرد)** أي تفرد الراوي بالحديث و عدم متابعته . ٢- **(المخالفة)** أي مخالفة الراوي لغيره من الرواة . مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث.
المؤلفات فيه	١- "العلل للإمام أحمد ٢- "علل الحديث" لابن أبي حاتم . ٣- "العلل للدارقطني.



مَعْرِفَةُ الْمُضْطَرِبِ مِنَ الْحَدِيثِ

تعريفه :

هو الحديث الذي يروى من أوجه مختلفة متدافعة متفاوتة، على التساوي في الاختلاف من واحد أو أكثر[١].

شرح التعريف :

(مختلفة) كأن يروي بعضهم الحديث موقوفاً و يرويه آخرون مرفوعاً.

(متدافعة متفاوتة) يعني يتعذر الجمع بينها، فالاختلاف في رفع الحديث ووقفه مما يتعذر الجمع فيه، بمعنى أن أحدهما خطأ، وفي الحديث المضطرب لا نعرف أيهما الخطأ. ولو قدر أننا عرفنا الخطأ من الأوجه في حديث ما، خرج بذلك عن حد المضطرب الاصطلاحي، وأصبح شاذاً و نحو ذلك.

(على التساوي في الاختلاف) كأن يكون الذين رووه على الوجه الأول ثقات، والذين رووه على الوجه الثاني ثقات مثلهم.

فالخلاصة : أن الأوجه متساوية و متكافئة من جهة الرواة، ومختلفة ومتدافعة من جهة المروى.

---

(١) " الغاية في شرح الهداية في علم الراوية " للحافظ السخاوي (ص/١٩٩).
تنوعت عبارات أهل الاصطلاح في تعريف المضطرب، وقد لخص السيوطي في " تدريب الراوي" (١/ ٣٠٢) أبرزها، فقال: المضطرب: هو الذي يروى على أوجه مختلفة -من راو واحد مرتين، أو أكثر، أو من راو ثان، أو رواة - **(متقاربة)**.
وعبارة ابن الصلاح **(متساوية)**، وعبارة ابن جماعة **(متقاومة)** - بالواو والميم - أي ولا مرجح.

مفهوم الاضطراب عند الأئمة النقاد:

اشتهر في الاصطلاح أن الاختلاف لا يسمى اضطراباً إلا إذا توفر فيه شرطان:

١- استواء أوجه الاختلاف، فمتى رجح أحد الأقوال قدم.

٢- تعذر الجمع على قواعد المحدثين مع استواء الروايتين.

قال ابن الملقن : فإن رجحت إحدى الروايتين بحفظ راويها أو كثرة صحبته للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة فالحكم للراجحة ولا يكون مضطرباً، وإنما يسمى مضطرباً عند تساويهما[١]اهـ.

لكن كثيراً ما يطلق أئمة الحديث و نقاده الاضطراب على الاختلاف إذا تعددت الطرق وتخالفت وآلت إلى ضعف الحديث، ولو كان بعضها أرجح من بعض.

قال ابن حجر : الاضطراب هو الاختلاف الذي يؤثر قدحاً[٢].

وقال الزركشي - متعقباً ابن الصلاح في قوله : إنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان -، قال: كان ينبغي أن يقول وإنما **يؤثر** الاضطراب إذا تساوت، وإلا فلا شك في الاضطراب عند الاختلاف تكافأت الروايات أم تفاوتت[٣] اهـ.

---

(١) " المقنع في علوم الحديث " (١/ ٢٢١)، وانظر " المنهل الروي" (ص/ ٥٢)، و " تدريب الراوي" (١/ ٣٠٢).

(٢) " النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (٢/ ٧٧٣).

(٣) " النكت على ابن الصلاح" للزركشي (٢/ ٢٢٦).

وانظر شواهد إطلاق الاضطراب على الاختلاف حتى مع ترجيح أحد الأوجه في "سنن الترمذي" (رقم / ٥، ١٧، ٥٥، ٣١٧، ١١٧٧، ١٢٧٩، ١٣٨٥، ١٣٩٩).

مكان الاضطراب[1]:

١- يقع الاضطراب في الإسناد غالباً.

٢- وقد يقع في المتن، لكن قل أن يسلم له مثال ليس للسند فيه مدخل.

مثاله :

ذكروا له أمثلة عديدة، وقل أن يسلم مثال له تنطبق فيه شروط الاضطراب التي استقر عليها الاصطلاح.

وما من حديث اختلف فيه إلا ويترجح -في نظر البعض- أحد الأوجه بمرجح ما، ومما ذكر من الأمثلة :

- حديث " شيبتني هود وأخواتها " ذكره ابن حجر و غيره، اختلف فيه على أبي إسحاق السبيعي على اثني عشر وجهاً.
- حديث رافع بن خديج قال نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعاً إذا كانت لأحدنا أرض أن يعطيها ببعض خراجها أو بدراهم وقال إذا كانت لأحدكم أرض فليمنحها أخاه أو ليزرعها».

قال أبو عيسى : حديث رافع فيه اضطراب يروى هذا الحديث عن رافع بن خديج عن عمومته ويروى عنه عن ظهير بن رافع وهو أحد عمومته وقد روى هذا الحديث عنه على روايات مختلفة.

- حديث أبي سعيد [الخدري] قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام.

قال أبو عيسى : حديث أبي سعيد قد روي عن عبد العزيز بن محمد روايتين منهم من ذكره عن أبي سعيد ومنهم من لم يذكره.

---

(١) " التوضيح الأبهر" للحافظ السخاوي (ص/٥٦).

وهذا حديث فيه اضطراب .... وكأن رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ أثبت وأصح مرسلاً.

حكمه:

الحديث المضطرب نوع من أنواع الحديث الضعيف، فالاضطراب موجب للضعف لإشعاره بعدم الضبط.

المؤلفات في الحديث المضطرب:

١- "المقترب في بيان المضطرب" للحافظ ابن حجر.

٢- "المقترب في بيان المضطرب" - تعريفه، قواعده، أمثلته، والرجال الموصوفون بالاضطراب. لأحمد بن عمر بازمُول.



الحديث المضطرب

تعريفه	هو الحديث الذي يروى من أوجه مختلفة متدافعة متفاوتة، على التساوي في الاختلاف من واحد أو أكثر
من صوره	- يأتي راو (ثقة) فيروي الحديث (مرفوعاً). - ويرويه (ثقة) آخر (موقوفاً). (فالأوجه مختلفة) لا يمكن الجمع بينهما : فالأول مرفوع، والثاني موقوف (والأوجه متساوية متكافئة) في القوة لا يمكن الترجيح فيها : الأول ثقة، والثاني ثقة، فهذا مضطرب في الاصطلاح . لكن لو كان الأول ثقة حافظاً متقناً مثلاً، و الثاني ثقة، رجحنا الأول، وحكمنا على الثاني بالوهم.
شرطه	- تساوي أوجه الاختلاف بحيث : ١- لا يمكن الجمع بينها . ٢- وكذا لا يمكن الترجيح فيها.
مثاله	- حديث " شيبتني هود وأخواتها " ذكره ابن حجر و غيره، اختلف فيه على أبي إسحاق السبيعي على اثني عشر وجهاً . - حديث رافع بن خديج قال نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعا إذا كانت لأحدنا أرض أن يعطيها ببعض خراجها أو بدراهم وقال إذا كانت لأحدكم أرض فليمنحها أخاه أو ليزرعها» . قال أبو عيسى : حديث رافع فيه اضطراب يروى هذا الحديث عن رافع بن خديج عن عمومته ويروى عنه عن ظهير بن رافع وهو أحد عمومته وقد روى هذا الحديث عنه على روايات مختلفة.
أقسامه	١- يقع الاضطراب في الإسناد غالباً . ٢- وقد يقع في المتن، لكن قل أن يسلم له مثال ليس للسند فيه مدخل.

حكمه	الحديث المضطرب نوع من أنواع الحديث الضعيف فالاضطراب موجب للضعف لإشعاره بعدم الضبط.
المؤلفات (مظانه)	١-"المقترب في بيان المضطرب" للحافظ ابن حجر . ٢- "المقترب في بيان المضطرب" - تعريفه، قواعده، أمثلته، والرجال الموصوفون بالاضطراب. لأحمد بن عمر بازمُول.
تتمة	١-(المضطرب) بالتعريف السابق قل أن يسلم له مثال تنطبق فيه شروط الاضطراب التي استقر عليها الاصطلاح. وقل أن يوجد اختلاف في حديث إلا ويترجح أحد الأوجه بمرجح ما. ٢-يقع في عمل أئمة الحديث وصف الحديث بالاضطراب إذا تعددت الطرق وتخالفت وآلت إلى ضعف الحديث، ولو كان بعضها أرجح من بعض. قال الزركشي -متعقباً ابن الصلاح- : كان ينبغي أن يقول وإنما يؤثر الاضطراب إذا تساوت، وإلا فلا شك في الاضطراب عند الاختلاف تكافأت الروايات أم تفاوتت.



مَعْرِفَةُ الْمُدْرَجِ فِي الْحَدِيثِ

تعريفه :

تغيير سياق الإسناد، أو دمج موقوف بمرفوع بلا تمييز[(١)].

شرح التعريف :

هذا التعريف يشمل الإدراج في المتن و الإسناد :

١- قوله : (تغيير سياق الإسناد) هو مدرج الإسناد، وتغيير سياق الإسناد له صور أربع سيأتي ذكرها.

٢- قوله : (دمج موقوف بمرفوع بلا تمييز) هو مدرج المتن، والمقصود إدخال (الموقوف) وهو كلام الصحابي أو من دونه ضمن (المرفوع) وهو كلام النبي ﷺ، دون تمييز بينهما ، فينسب الكلام كله للنبي ﷺ.

أقسام المدرج :

الأول : مدرج السند، ويأتي على صور :

١- جمع حدثين بإسنادين عن راوٍ وجعلها في إسناد واحد.

٢- أن يدرج الراوي بعض حديث مسند في حديث غيره.

٣- جمع الاختلاف الواقع في السند لمتن معين في إسناد واحد .

٤- أن لا يذكر المحدث متن الحديث بل يسوق الإسناد ثم يقف ويذكر كلاماً من عنده فيدرج في هذا الإسناد.

الثاني : مدرج المتن :

هو دمج موقوف بمرفوع بلا تمييز.

والإدراج في المتن هو الأشهر، وقد اقتصر جمع من الحفاظ في الكلام في

(١) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ١١٤).

المدرج على مدرج المتن.

قال الذهبي : هي ألفاظ تقع من بعض الرواة، متصلة بالمتن، لا يبين للسامع إلا أنها من صلب الحديث[١].

وقال صاحب البيقونية :

والمدرجات في الحديث ما أتت من بعض ألفاظ الرواة اتصلت

وأما الحافظ ابن الصلاح فقد ذكر صوراً أربع للحديث المدرج : واحدة في المتن، وثلاث في السند، دون أن يفصل بينها في التسمية[٢].

مكان الإدراج في المتن، و أمثلته[٣] :

١- المدرج في أول الحديث، وهو نادر جداً،

مثاله : حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ "أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار".

وذلك أن قوله: (اسبغوا الوضوء) من كلام أبي هريرة.

وقوله (ويل للأعقاب من النار) من كلام النبي ﷺ.

قال ابن حجر : قوله: "أسبغوا الوضوء" قد ثبت من كلام النبي ﷺ من حديث عبد الله بن عمرو في "الصحيح"

وقال ابن حجر : فتشت ما جمعه الخطيب في المدرج و ما زدت عليه منه فلم أجد له مثالاً آخر إلا ما جاء في بعض طرق حديث بسرة.

(١) " الموقظة " للذهبي (ص/٥٣).
(٢) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/٩٥).
(٣) " النكت على ابن الصلاح " لابن حجر (٢/ ٨١١-٨٣٧).

٢-المدرج في أثناء الحديث، وهو قليل :

مثاله : حديث عروة، عن عائشة ﵂ في بدء الوحي في قولها فيه: "وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه - وهو التعبد- الليالي ذوات العدد..." .

فإن قوله : "وهو التعبد" من كلام الزهري.

- وكذلك حديث مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك ﵁ قال: "إن النبي ﷺ دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه المغفر - وهو غير محرم - فقيل له : إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال ﷺ: "اقتلوه".

قوله: "وهو غير محرم" من كلام الزهري أدرج في الحديث.

وقد رواه أصحاب الموطأ بدون هذه الزيادة، وبين بعضهم أنها كلام الزهري.

٣- المدرج في آخر الحديث، و هو الأكثر :

فمنه حديث (عد الأسماء الحسنى) رواه الترمذي، واستغربه من طريق الوليد بن مسلم، عن أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة ﵁.

فإن الحديث الصحيح من طريق شعبة عن أبي الزناد دون ذكر الأسماء.

فأما سياق الأسماء فيقال: إنها مدرجة من كلام الوليد بن مسلم.

طريق معرفة المدرج في المتن[١] :

١- استحالة إضافته للنبي ﷺ.

كحديث أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: "للعبد المملوك أجران،

---

(١) " النكت على ابن الصلاح " لابن حجر (٢/ ٨١٢)، و " نزهة النظر" له (ص/ ١١٦).

والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك". رواه البخاري

آخر الحديث لا يجوز أن يكون من قول النبي ﷺ إذ يمتنع عليه أن يتمنى أن يصير مملوكاً.

وأيضاً فلم يكن له أم يبرها، بل هذا من قول أبي هريرة ﷺ أدرج في المتن.

٢- أن يصرح الصحابي بالفصل بين الحديث والمدرج فيه،

مثاله: حديث ابن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ:

"من مات وهو لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة"، "ومن مات وهو يشرك بالله شيئاً دخل النار".

جاء في رواية أخرى: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من جعل لله عز وجل نداً دخل النار" وأخرى أقولها - ولم أسمعها منه ﷺ "من مات لا يجعل لله نداً أدخله الجنة".

٣- أن يصرح الراوي، أو بعض الأئمة المطلعين بقائله.

قال ابن حجر: والحكم على هذا القسم الثالث بالإدراج يكون بحسب غلبة ظن المحدث الحافظ الناقد، ولا يوجب القطع بذلك خلاف القسمين الأولين، وأكثر هذا الثالث يقع تفسيراً لبعض الألفاظ الواقعة في الحديث كما في أحاديث الشغار والمحاقلة والمزابنة، والأمر في ذلك سهل لأنه إن ثبت رفعه فذاك وإلا فالراوي أعرف بتفسير ما روى من غيره اهـ.

أنواع الإدراج في المتن و أسبابه[١] :

١- **(تفسير غريب)** وهو الأكثر كحديث النهي عن نكاح الشغار والنهي عن المحاقلة والمزابنة ونظائرها.

٢- **(استنباط حكم)** من الأحكام من الحديث، فيضاف للخبر خطأ، مثل ما ذكره من حديث ابن مسعود في التشهد، فإنه استنبط من الخبر أنه إذا فرغ من التشهد فقد خرج من الصلاة، فقال ذلك، فظن بعض الرواة أنه من صلب الخبر فنقله مدرجاً فيه

٣- **(كلام مستقل)** وربما يكون حديثاً آخر، كأسبغوا الوضوء.

حكم الحديث المدرج :

المدرج نوع من أنواع الحديث الضعيف (المعلول)

المصنفات فيه :

١- (الفصل للوصل المدرج في النقل) للخطيب البغدادي، وهو مطبوع.

٢- (تقريب المنهج بترتيب المدرج)، لابن حجر.

قال ابن حجر : لخصت[أي كتاب الخطيب] وزدت فيه قدر ما ذكر مرتين.

٣- (المَدْرَج إلى المُدْرَج)، للسيوطي، وهو مطبوع.



(١) " فتح المغيث" للسخاوي(١/ ٢٩٧)، و" النكت الوفية " للبقاعي (١/ ٥٣٦)، و"فتح الباقي" للأنصاري (١/ ٢٧٦).

الحديث المدرج

تعريفه	تغيير سياق الإسناد، أو دمج موقوف بمرفوع بلا تمييز .هذا التعريف يشمل الإدراج في المتن و الإسناد .
١- مدرج السند	
تعريفه	**(تغيير سياق الإسناد)**
صوره	١- جمع حدثين بإسنادين عن راوٍ وجعلها في إسناد واحد. ٢- أن يدرج الراوي بعض حديث مسند في حديث غيره . ٣- جمع الاختلاف في السند لمتن معين في إسناد واحد . ٤- أن لا يذكر المحدث متن الحديث بل يسوق الإسناد ثم يقف ويذكر كلاماً من عنده فيدرج في هذا الإسناد.
٢- مدرج المتن	
تعريفه	هو عبارة عن **(دمج موقوف بمرفوع بلا تمييز)**. و الإدراج في المتن هو الأشهر، وقد اقتصر جمع من أهل الاصطلاح في الكلام في المدرج على مدرج المتن.
مكانه	يقع في : أول المتن، وفي أثنائه، وفي آخره وهو الأكثر.
مثاله	حديث «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار». فقوله: «أسبغوا الوضوء»، مدرج من قول أبي هريرة، كما بين في رواية البخاري، عن آدم، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، قال: «أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم ﷺ قال: ويل للأعقاب من النار» . وهذا مثال للإدراج في أول المتن، قال السخاوي: وهو نادر جداً، حتى قال شيخنا: إنه لم يجد غيره ...
طرق معرفة الإدراج	١-استحالة إضافته للنبي ﷺ . ٢- أن يصرح الصحابي بالفصل بين الحديث والمدرج فيه. ٣-أن يصرح الراوي، أو بعض الأئمة المطلعين بقائله.

أنواع الإدراج و أسبابه	١- تفسير غريب كحديث الشغار . ٢- استنباط حكم . ٣- كلام مستقل، وقد يكون حديثاً آخر.
حكمه	الحديث المدرج نوع من أنواع الحديث الضعيف
المؤلفات فيه	١- (الفصل للوصل المدرج في النقل) للخطيب البغدادي ٢- (تقريب المنهج بترتيب المدرج)، لابن حجر. وقال : لخصت[كتاب الخطيب] وزدت فيه قدر ما ذكر مرتين ٣- (المدرج إلى المدرج)، للسيوطي.



مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ

تعريفه :

هو الكذب المختلق المصنوع على النبي ﷺ

قال السخاوي : وجيء في تعريفه بهذه الألفاظ الثلاثة المتقاربة للتأكيد في التنفير منه(١).

ألقاب الحديث الموضوع(٢) :

(موضوع) و (باطل)، و (كذب)، و (مصنوع)، و (مختلق)

قال البقاعي : هذه الأوصاف بعض الألفاظ التي يطلقونها على الموضوع، وتوجد في عباراتهم: **(هذا مما عملت يداه)**، ونحو هذا(٣).

- أما قولهم : (ليس له أصل، أو لا أصل له) :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معناه : ليس له إسناد(٤). اهـ

وهذا عند الإطلاق، أما عند التقييد براوٍ فيراد به عدم المتابعة لهذه الرواية.

قال العقيلي في الضعفاء في ترجمة ثابت بن موسى : حديث باطل لا أصل له ولا يتابعه عليه ثقة.

---

(١) "التقريب و التيسير" للنووي (ص/٤٦)، و" فتح المغيث" للسخاوي(١/ ٣١٠)، و "النكت الوفية " للبقاعي (١/ ٥٣٦)، و "فتح الباقي" للأنصاري (١/ ٢٧٦).

(٢) "التوضيح الأبهر" للسخاوي (ص/ ٥٧).

(٣) "النكت الوفية" للبقاعي (١/ ٥٤٦)، قالها في الألقاب الثلاثة الأخيرة الواردة في التعريف.

(٤) " تدريب الراوي" للسيوطي (١/ ٣٥٠).

قال ابن عراق: فاستفدنا من هذا أن الحفاظ الذين ذكرهم العلائي [كالإمام أحمد وعلي بن المديني ويحيى بن معين .. وأضرابهم إذا قال أحدهم في حديث (لا أعرفه) أو (لا أصل له) كفى ذلك في الحكم عليه بالوضع والله أعلم[(١)].

- المراد بقولهم: (لا يصح):

قال الزركشي: "بين قولنا (موضوع)، وقولنا (لا يصح) بون كثير، فإن الوضع إثبات الكذب والاختلاق، وقولنا لا يصح لا يلزم منه إثبات العدم، وإنما هو إخبار عن عدم الثبوت وفرق بين الأمرين[(٢)].

- حكم الكذب على النبي ﷺ:

حرام بالإجماع، واتفقوا على أن تعمد الكذب على النبي ﷺ من الكبائر، وبالغ الجويني فكفر من تعمد الكذب على النبي ﷺ[(٣)].

- رتبة الحديث الموضوع و حكم روايته:

الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه، لقوله ﷺ: "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"، أخرجه مسلم[(٤)].

- دواعي الوضع في الحديث[(٥)]:

١- عدم الدين كالزنادقة.

---

(١) " تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة " لابن عراق (١/٨).
(٢) " النكت على ابن الصلاح " للزركشي (٢/٢٨٣).
(٣) " نزهة النظر " لابن حجر (ص/١١١).
(٤) " نزهة النظر " لابن حجر (ص/١١٢).
(٥) " نزهة النظر " لابن حجر (ص/١١١).

٢- غلبة الجهل كبعض الزهاد المتعبدين.

٣- فرط العصبية، كبعض المقلدين.

٤- اتباع هوى بعض الرؤساء.

٥- الإغراب لقصد الاشتهار.

- **طريق معرفة الكذب**[١] :

١- **بإقرار الواضع**، كما حصل لنوح بن أبي مريم في إقراره بوضع الحديث الطويل في فضائل القرآن.

٢- **ما ينزل منزلة الإقرار**، كأن يحدث عن رجل لم يدركه، ويعرف ذلك بالتاريخ.

- **القرائن التي يدرك بها الوضع :**

١- ما يؤخذ من حال الراوي[٢].

مثاله : ما وقع لمأمون بن أحمد - أحد الوضاعين - حين ذكر بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أو لا.

قام فساق في الحال إسناداً إلى النبي ﷺ أنه قال: سمع الحسن من أبي هريرة !

وكما وقع لغياث بن إبراهيم، حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام؛ فساق في الحال إسنادًا إلى النبي ﷺ، أنه قال: "لا سَبَق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح"، فزاد في الحديث: "أو جناح"؛ فعرف المهدي أنه كذب لأجله، فأمر بذبح الحمام.

(١) " نزهة النظر " لابن حجر (ص/١٠٨).

(٢) " نزهة النظر " لابن حجر (ص/١٠٩).

٢- ما يؤخذ من حال المروي[١].

كأن يكون الحديث المروي مناقضاً :

أ- لنص القرآن،
ب- أو السنة المتواترة،
ج- أو الإجماع القطعي،
د- أو صريح العقل، حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل.

- أصل الأحاديث الموضوعة[٢] :

١- تارة يخترعه الواضع.
٢- وتارة يأخذ كلام غيره: كبعض السلف الصالح، أو قدماء الحكماء، أو الإسرائيليات.
٣- أو يأخذ حديثاً ضعيف الإسناد فيركب له إسناداً صحيحاً ليروج.

- المؤلفات في الحديث الموضوع:

١- " الموضوعات" لابن الجوزي.
٢- " تنزيه الشريعة المرفوعة، عن الأحاديث الشنيعة والموضوعة" لابن عراق.
٣- " الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة " للشوكاني.
٤- "الوضع في الحديث" في مجلدات ثلاث، د. عمر بن حسن فلاته، وحقه أن يسمى (موسوعة الوضع والوضاعين) فقد أتى فيه بكل ما يتعلق بمباحث (الحديث الموضوع).

---

(١) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ١١٠)، وهذا يدخل فيما يعرف في الاصطلاح بـ(نقد المتون)، وقد استوعب الكلام على هذا الأمر و غيره من مباحث الحديث الموضوع الدكتور عمر بن حسن فلاته ﷺ في كتابه "الوضع في الحديث" في مجلدات ثلاث (١٤٠٠ صفحة)، ويعد أوسع و أفضل من تكلم على الحديث الموضوع ومباحثه.

(٢) " نزهة النظر " لابن حجر (ص/ ١١٠).

الحديث الموضوع

تعريفه	هو الكذب المختلق المصنوع على النبي ﷺ.
ألقاب الحديث الموضوع	(موضوع) و (باطل)، و (كذب)، و (مصنوع)، و (مختلق)
حكم الوضع	حرام بالإجماع، واتفقوا على أنه من الكبائر، وبالغ الجويني فكفر من تعمد الكذب على النبي ﷺ.
رتبة الحديث الموضوع، وحكم روايته	الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة،ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه والحكم على حديث الكذاب بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب، لا بالقطع، إذ قد يصدق الكذوب، لكن للنقاد ملكة قوية يميزون بها ذلك.
دواعي الوضع في الحديث	١- عدم الدين كالزنادقة . ٢- غلبة الجهل كبعض الزهاد المتعبدين . ٣- فرط العصبية، كبعض المقلدين . ٤- اتباع هوى بعض الرؤساء . ٥- الإغراب لقصد الاشتهار.
كيفية معرفة الوضع	١- **بإقرار الواضع**، كما حصل لنوح بن أبي مريم في إقراره بوضع الحديث الطويل في فضائل القرآن . ٢- **ما ينزل منزلة الإقرار**، كأن يحدث عن رجل لم يدركه، ويعرف ذلك بالتاريخ.
القرائن التي يدرك بها الوضع	١- ما يؤخذ من حال الراوي، كما وقع للخليفة المهدي مع غياث بن إبراهيم في روايته لحديث (لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر) . ٢- ما يؤخذ من حال المروي، كأن يكون المروي مناقضاً لنص القرآن، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي.

أصل الأحاديث الموضوعة	١- تارة يخترعه الواضع . ٢- وتارة يأخذ كلام غيره : كبعض السلف الصالح، أو قدماء الحكماء، أو الإسرائيليات . ٣- أو يأخذ حديثاً ضعيف الإسناد فيركب له إسناداً صحيحاً ليروج.
المؤلفات فيه	١- " الموضوعات" لابن الجوزي . ٢- " تنزيه الشريعة المرفوعة " لابن عراق . ٣- " الفوائد المجموعة " للشوكاني.



مَعْرِفَةُ الْمَقْلُوبِ[١]

تعريفه:

المقلوب مشتق من القلب، وهو تبديل شيء بآخر[٢].

أقسام الحديث المقلوب:

(١) - القسم الأول: المقلوب في السند.

وهو: تغيير من يعرف برواية ما بغيره عمداً أو سهواً [٣].

فيدخل فيه إبدال راو أو أكثر من راو حتى الإسناد كله.

والمقلوب في السند هو الأشهر والأكثر وقوعاً، ولذا اقتصر عليه جمع من أهل الاصطلاح كابن الصلاح وجماعة ممن تابعه.

قال السخاوي: وقسموا أي: أهل الحديث المقلوب السندي خاصة لكونه الأكثر، كاقتصارهم في الموضوع على المتني؛ لكونه الأهم[٤].

أنواع المقلوب في السند:

١- أن يكون الحديث مشهوراً براو فيجعل مكانه راو آخر في طبقته كحديث مشهور بـ(سالم عن ابن عمر)، فيبدل بـ(نافع عن ابن عمر).

٢- تبديل إسناد متن بإسناد متن آخر، وتبديل إسناد هذا المتن بالإسناد الأول،

---

(١) " علوم الحديث " لابن الصلاح (ص/١٠١)،و " نزهة النظر" للحافظ ابن حجر (ص/١١٦)، و" النكت على ابن الصلاح" له (٢/ ٨٦٤)- وأطال فيه ابن حجر-، و "فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٣٣٨).

(٢) " فتح الباقي" للأنصاري (١/ ٢٩٧).

(٣) " فتح المغيث " للسخاوي (١/ ٣٣٥).

(٤) " فتح المغيث " للسخاوي (١/ ٣٣٦).

وإنما يفعل ذلك لقصد الكشف عن حال المحدث

مثاله : ما وقع لأهل بغداد مع إمام الفن البخاري لما قدم عليهم جمعوا له مائة حديث وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر وألقوا ذلك عليه فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل[1].

٣- **القلب في الأسماء** : كمرة بن كعب و كعب بن مرة، لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر.

أسباب القلب في الإسناد[2]:

١- يقع عمداً لمقصدين :

أ- **قصد الإغراب**، ومنه ما كان متنه مشهوراً براوٍ فيبدل بنظيره في الطبقة.
فممن كان يفعل ذلك عمداً لقصد الإغراب على سبيل الكذب: حماد بن عمرو النصيبي وهو من المذكورين بالوضع.

ب- **قصد الامتحان**، ومنه قلب سند تام لمتن آخر، كما وقع للبخاري.
وممن كان يفعل ذلك لقصد الامتحان شعبة، فإن أطاعه الراوي على القلب عرف أنه غير حافظ وإن خالفه عرف أنه ضابط.

وممن فعل ذلك يحيى بن معين مع أبي نعيم الفضل بن دكين بحضرة أحمد ابن حنبل في القصة المشهورة حين رجعا من رحلتهما من اليمن.

---

(١) " شرح العراقي لألفيته" (١/ ٣٢١)، و " النكت على ابن الصلاح" للزركشي (٢/ ٣٠٤) ولابن حجر (٢/ ٨٦٧)، و "فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٣٣٨)، وفي إسنادها جهالة مغتفرة، قال الحافظ السخاوي: ولا يضر جهالة شيوخ ابن عدي فيها; فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم.

(٢) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ١١٨)، و " فتح المغيث " للسخاوي (١/ ٣٣٥).

قال الحافظ ابن حجر : **وشرطه** أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة.

٢- يقع سهواً وغلطاً :

كالغلط في التقديم والتأخير في الأسماء كالوليد بن مسلم، يجعل مسلم بن الوليد.

حكم المقلوب في السند :

١- إن وقع (**غلطاً**) فهو من المقلوب، أو المعلل[١] وهو نوع من الضعيف.

٢- ولا يجوز تعمد القلب إلا لقصد (**الاختبار**) في الحفظ، وشرطه أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة.

٣- وإذا فعل لقصد (**الإغراب**) فلا يجوز قطعاً وهو من أقسام الحديث الموضوع.

خلاصة حكمه : لا يجوز إلا لقصد الاختبار في الحفظ ثم يرجع المقلوب إلى ما كان عليه، وإذا فعل لقصد الإغراب فلا يجوز قطعاً.

العلاقة بين المقلوب وسرقة الحديث :

قال الذهبي : ومن تعمد ذلك وركب متناً على إسناد ليس له، فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه : فلان يسرق الحديث. ومن ذلك أن يسرق حديثاً ما سمعه، فيدعي سماعه من رجل.

وإن سرق فأتى بإسناد ضعيف لمتن لم يثبت سنده، فهو أخف جرماً ممن سرق حديثاً لم يصح متنه، وركب له إسناداً صحيحاً، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء، فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام،فهو أعظم إثماً وقد تبوأ بيتاً

(١) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/١١٨).

في جهنم[١].

(٢) - القسم الثاني : المقلوب في المتن[٢].

حقيقته أن يعطى أحد الشيئين ما اشتهر للآخر.

مثاله :

أمثلته في المتن قليلة[٣]، ومنها :

- حديث :(حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه).
  فإنه جاء مقلوباً بلفظ : حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله.
- حديث عائشة مرفوعاً : أن ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال.

فهو مقلوب إذ الصحيح في لفظه عن عائشة : (أن بلالاً يؤذن بليل).

المؤلفات في الحديث المقلوب :

١- "رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب" للخطيب البغدادي، وهو خاص ببعض صور المقلوب في السند كما هو ظاهر.

٢- " جلاء القلوب في معرفة المقلوب" للحافظ ابن حجر.

٣- جزء في " مقلوب المتن" للجلال ابن البلقيني.

قال السخاوي : وما اعتنى بجمعه (أي مقلوب المتن) بل ولا بالإشارة إليه إلا أفراد منهم من المتأخرين الجلال ابن البلقيني في جزء مفرد ونظمها في أبيات[٤].

---

(١) " الموقظة" للذهبي (ص/٦٠).
(٢) " فتح المغيث " للسخاوي (١/ ٣٤٥).
(٣) " فتح المغيث " للسخاوي (١/ ٣٤٥).
(٤) " فتح المغيث " للسخاوي (١/ ٣٤٥).

تتمة :

قال ابن حجر : كل مقلوب لا يخرج عن كونه معللاً أو شاذاً ؛ لأنه إنما يظهر أمره بجمع الطرق واعتبار بعضها ببعض ومعرفة من يوافق ممن يخالف فصار المقلوب أخص من المعلل والشاذ والله أعلم[١].



(١) " النكت على ابن الصلاح " لابن حجر (١/ ٢٠٩).

الحديث المقلوب

المقلوب : مشتق من القلب، وهو تبديل شيء بآخر، **وهو قسمان**	
١- المقلوب في السند	
تعريف المقلوب في السند	تغيير من يعرف برواية ما بغيره عمداً أو سهواً . وهو الأكثر والأشهر، وقد اقتصر عليه جمع من أهل الاصطلاح منهم ابن الصلاح وجماعة ممن تابعة
أسباب القلب في السند	١- القلب عمداً، له سببان : أ- **قصد الإغراب**، ومنه ما كان متنه مشهوراً براوٍ فيبدل بنظيره في الطبقة. ب- **قصد الامتحان**، ومنه قلب سند تام لمتن آخر، كما وقع للبخاري. ٢-**يقع سهواً و غلطاً لنقص الحفظ** : كالغلط في التقديم والتأخير في الأسماء كالوليد بن مسلم، يجعل مسلم بن الوليد.
حكم القلب في السند	١- إن وقع غلطاً فهو من أقسام الضعيف . ٢- ولا يجوز تعمد القلب إلا لقصد **(الاختبار)** في الحفظ **وشرطه** أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة . ٣- وإذا فعل لقصد **(الإغراب)** فلا يجوز قطعاً وهو من أقسام الحديث الموضوع.
أنواع المقلوب في السند	١- أن يكون الحديث مشهوراً براو فيجعل مكانه آخر في كحديث مشهور بسالم عن ابن عمر فيبدل بنافع . ٢- تبديل إسناد متن بإسناد متن آخر، كما وقع للإمام البخاري مع أهل بغداد . ٣- القلب في الأسماء : كمرة بن كعب و كعب بن مرة. وقد اقتصر ابن الصلاح غلى الأول و الثاني.

٢- المقلوب في المتن	
تعريفه	حقيقته أن يعطى أحد الشيئين ما اشتهر للآخر.
مثاله	وأمثلته قليلة منها : - كحديث :(حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه). فإنه جاء مقلوباً بلفظ : (حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) . - حديث عائشة مرفوعاً : أن ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال. فهو مقلوب إذ الصحيح في لفظه عن عائشة : أن بلال يؤذن بليل.
المؤلفات في الحديث المقلوب	١-"رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب" للخطيب البغدادي، وهو خاص ببعض صور المقلوب في السند كما هو ظاهر . ٢-" جلاء القلوب في معرفة المقلوب" للحافظ ابن حجر. ٣- جزء في " مقلوب المتن" للجلال ابن البلقيني . قال السخاوي : وما اعتنى بجمعه (أي مقلوب المتن) بل ولا بالإشارة إليه إلا أفراد منهم من المتأخرين الجلال ابن البلقيني في جزء مفرد ونظمها في أبيات.

المستوى الرَّابِعُ

١- الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ صِفَةِ مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُه، وَمَنْ تُرَدُّ رِوَايَتُهُ

٢- الرَّابِعُ وَالثَلَاثُونَ : مَعْرِفَةُ نَاسِخِ الْحَدِيثِ وَمَنْسُوخِهِ.

٣- الثَّانِي وَالثَلَاثُونَ : مَعْرِفَةُ غَرِيبِ الْحَدِيثِ.

٤- السَّادِسُ وَالثَلَاثُونَ : مَعْرِفَةُ مُخْتَلِفِ الْحَدِيثِ.

٥- التَّاسِعُ وَالْخَمْسُونَ : مَعْرِفَةُ الْمُبْهَمَاتِ.

٦- (من الزوائد على ابن الصلاح): مَعْرِفَةُ تَوَارِيْخِ المُتُونِ.

٧- الْحَادِي وَالسِتُّونَ : مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ مِنَ الرُّوَاةِ.

٨- النَّوْعُ الثَّانِي وَالسِّتُّونَ : مَعْرِفَةُ مَنْ اخْتَلَطَ مِنَ الثِّقَاتِ.

٩- (من الزوائد على ابن الصلاح) : مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ الحَدِيثِ.



مَعْرِفَةُ صِفَةِ مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ، وَمَنْ تُرَدُّ

هذا النوع هو الثالث والعشرون من أنواع علوم الحديث في " مقدمة ابن الصلاح " ، ويعتبر من أهم أنواع علوم الحديث.

ولأهميته أفرد بعلم مستقل عرف بـ (علم الجرح والتعديل) وكذا أفرد بمصنفات مستقلة، وبعضهم يسميه (علم الرجال)، ومسمى (علم الرجال) أوسع كما سيأتي.

- ينقسم (علم الرجال) إلى ثلاثة أقسام هي :

١- بيان العدالة و الضبط،وألفاظ ومراتب التجريح والتعديل.

٢- معرفة أقسام الرواة، ومصادر تراجمهم.

٣- معرفة أئمة الجرح و التعديل ومناهجهم.

وأهل الاصطلاح يقصرون كلامهم في نوع (معرفة صفة من تقبل روايته و ترد) على الأول وهو (علم الجرح والتعديل)، ويتكلمون على الباقي في مواضع أخرى.

فـ(علم الجرح والتعديل) هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم، بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ.

وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث، ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم، والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم، وجوز ذلك تورعاً وصوناً للشريعة لا طعناً في الناس.

وكما جاز الجرح في الشهود، جاز في الرواة، والتثبت في أمر الدين أولى

من التثبت في الحقوق والأموال، فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك[١].

صفة من تقبل روايته

الراوي المقبول هو ما اجتمع فيه وصفان[٢] :

١- العدالة.   ٢- الضبط[٣].

وتفصيله :

١- أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة[٤]، وهذا هو **(العدل)**.

٢- متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدَّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدَّث من كتابه، وهذا هو **(الضابط)**.

والعدالة و الضبط شرطان من شروط الحديث الصحيح الخمسة، وهي :

١- عدالة الراوي. ٢- تمام ضبطه. ٣- اتصال السند. ٤- السلامة من الشذوذ. ٥- السلامة من العلة.

ويعبر أهل الحديث عن الراوي (العدل الضابط) بعبارة (ثقة)، فإن خف

---

(١) " كشف الظنون " (١/ ٥٨٢) و نقله العلامة المعلمي في مقدمة " الجرح والتعديل".

(٢) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/ ١٠٤)، و" توضيح الأفكار" للصنعاني (٢/ ٨٦).

(٣) قيد الحافظ ابن حجر في " النخبة " وشرحها (الضبط) بـ(التام) وهذا جار على حد الحديث الصحيح، لكن الكلام هنا على المقبول وهو أوسع، قال الصنعاني في " توضيح الأفكار" (٢/ ٨٧): وغير خاف عليك أن كلامهم هنا في شروط من تقبل روايته أعم من أن يكون حديثه صحيحاً لذاته أو لغيره أو حسناً فلذا تركوا التقييد هنا بالتمام ليعم.

(٤) سيأتي بيان الفرق بين العدالة في الرواية و العدالة في الشهادة.

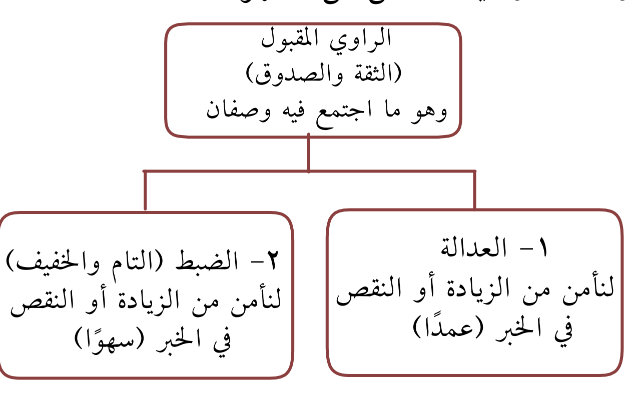
ضبطه أي نقص عبروا بـ(صدوق).

- سبب اشتراط العدالة والضبط لقبول خبر الراوي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : الخطأ في الخبر يقع من الراوي إما عمداً أو سهواً؛ ولهذا اشترط في الراوي :

١- العدالة لنأمن من تعمد الكذب.

٢- والحفظ والتيقظ لنأمن من السهو[١].



ولنضرب لذلك مثلاً يقرب الأمر ويزيده وضوحاً :

مقياس الحكم على الطالب في دراسته أمران :

الأول : (العدالة)، وهو ما يعبر عنه (بالسلوك) في الشهادة الدراسية.

الثاني : (الضبط)، ويمثله درجات الطالب في مواد الدراسة.

ولا يمكن للطالب أن يتجاوز المرحلة الدراسية حتى يحقق (السلوك الواجب) وأدنى درجات القبول في (ضبط المواد)

وكما هو متقرر في ضوابط التعليم فإن (السلوك) أهم من (الضبط)، فلا

---

(١) " مجموع الفتاوى" (١٨/ ٤٥).

يقبل النقص في (السلوك الواجب) وإن قل، ويتجاوز عن النقص اليسير في (ضبط المواد وحفظها)

وكذلك الشأن في مقياس الحكم في قبول رواة الحديث لابد من تحقق صفتين في الراوي، وهما : (العدالة) و(الضبط).

أولاً : مبحث العدالة، وفيه مسائل:

١- تعريف العدالة :

عرفوا العدالة بأنها ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة[١] .

وهذا التعريف مأخوذ من تعريف الأصوليين و الفقهاء للعدالة في الشهادة.

والتحقيق أن العدالة في الرواية تختلف عن العدالة في الشهادة

والعدالة في الرواية : هي الصدق والأمانة[٢]

قال الحافظ ابن حجر : إنه لا أثر للتضعيف مع الصدق والضبط انتهى

وقال الصنعاني : وإذا عرفت هذا اتضح لك ما في رسم الصحيح والحسن من الاختلال حيث أخذوا عدالة الراوي شرطاً فيهما وفسروا العدالة بما لا بدعة

---

(١) "نزهة النظر" لابن حجر (ص/٦٩)، و"فتح المغيث" للسخاوي (٢/٦).

(٢) ينظر " المسودة" لآل تيمية (ص/٢٣٨)، و" ثمرات النظر" للصنعاني في تحقيق مسألة العدالة، ومقدمة " التنكيل " للمعلمي.
قال الصنعاني في "توضيح الأفكار" (٢/٨٦) منتقداً تعريف العدالة عند الفقهاء والأصوليين و طوائف من أهل الاصطلاح، قال: واعلم أنه قد بحثنا في هذا الرسم في رسالتنا ثمرات النظر في علم الأثر وبينا فساده وحققنا الحق في حقيقتها وكذلك في حاشيتنا منحة الغفار على ضوء النهار وبينا أن هذا الرسم لا دليل عليه وأنه لا يتم الرسم إلا في حق المعصومين.

معه ووصلوا إلى محل التصحيح والتحسين فحكموا على أحاديث المبتدعة بهما، وقد أطبقت على تلك الشريطة كتب أصول الحديث وكتب أصول الفقه[١]

٢- بم تثبت عدالة الراوي[٢].

تثبت عدالة الراوي بما يأتي :

أ- **(تنصيص معدِّل واحد عارف)** على عدالته، وقد اشتهر لدى طائفة من علماء الاصطلاح أنه لابد من (معدلين اثنين)، والصحيح أنه يكفي قول معدل واحد عارف بأسباب الجرح والتعديل[٣].

قال الحافظ ابن حجر : تقبل التزكية من عارف بأسبابها، لا من غير عارف؛ لئلا يزكي بمجرد ما ظهر له ابتداء، من غير ممارسة واختبار، ولو كانت التزكية صادرة من مزك واحد، على الأصح، خلافاً لمن شرط أنها لا تقبل إلا من اثنين؛ إلحاقا لها بالشهادة، في الأصح، أيضاً[٤]

ب- **(الاستفاضة)**، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم، استغني فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصاً، كمالك، وشعبة، والسفيانين، وأحمد بن حنبل، ومن جري مجراهم في نباهة الذكر و استقامة الأمر، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم.

وتوسع ابن عبد البر في هذا فقال كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبدا على العدالة حتى يتبين جرحه لقوله صلي الله عليه وسلم:

---

(١) " ثمرات النظر في علم الأثر " (ص/٩٢)، و " التنكيل" للمعلمي (١/ ٢٨١)

(٢) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/٦٩)، و " فتح المغيث" للسخاوي (٢/٦).

(٣) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/٢٣٨)، و " توضيح الأفكار" (٢/ ٨٧)

(٤) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/١٧٧)، وفصل الحافظ في الرد على من اشترط اثنين.

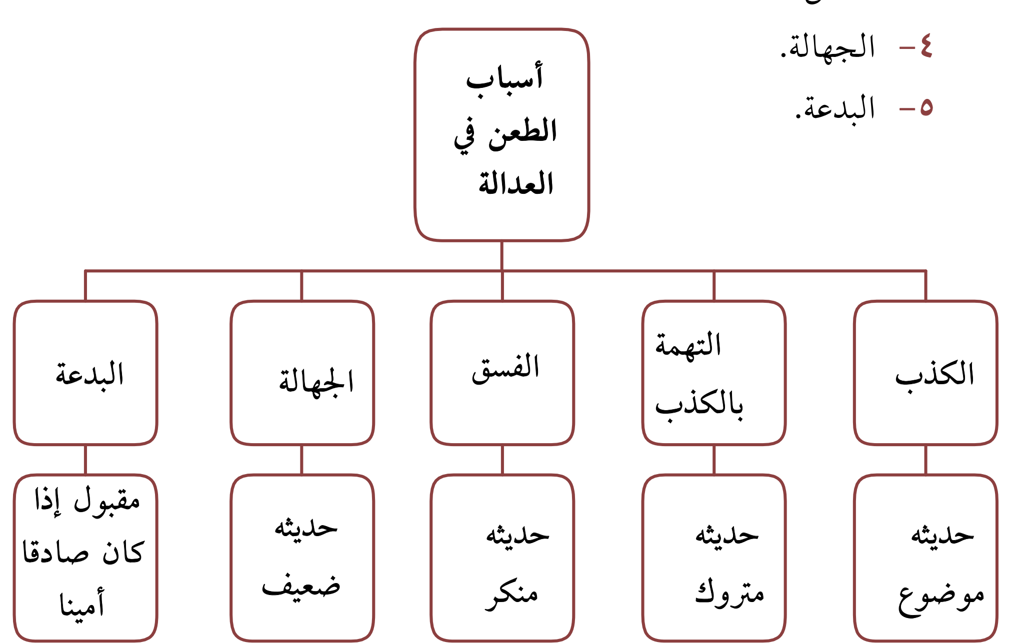
"يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله".

قال ابن الصلاح : وفيما قاله اتساع غير مرضي(١).

٣- أسباب الطعن في عدالة الراوي(٢) :

أسباب الطعن في عدالة الراوي خمسة، هي :

١- الكذب.
٢- التهمة بالكذب.
٣- الفسق.
٤- الجهالة.
٥- البدعة.



(١) "المقدمة" (ص/١٠٥) و" التقيد والإيضاح " للعراقي (ص/١٢٨)، وتعقب العراقي استدلال ابن عبدالبر بأن الحديث ورد بالأمر (ليحمل هذا العلم . . .) على تقدير صحته وهذا مما يوهن استدلال ابن عبد البر به لأنه إذا كان الأمر فلا حجة فيه، ومع هذا فالحديث أيضاً غير صحيح.

(٢) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/١٠٦).

١-الكذب :

المراد بأن يروي عنه ﷺ ما لم يقله، **متعمداً** لذلك[١].

وهو شر أنواع الحديث الضعيف .

٢-التهمة بالكذب :

- يكون الراوي متهماً بالكذب في حالين[٢]:

الأول : أن يتفرد بحديث يخالف القواعد و الأصول.

الثاني : أن يعرف الراوي بالكذب في حديث الناس.

الفرق بينه و بين الكذاب :

الكذاب يثبت عليه الكذب في حديث النبي ﷺ ولو مرة واحدة.

والمتهم : من يعرف بالكذب في حديث الناس فقط.

- لقب حديث المتهم بالكذب :

متروك، واهي، ضعيف جداً. وهذه الألقاب تطلق على الراوي و الحديث على حد سواء.

- رتبة حديث المتهم :

يأتي حديث المتهم بالكذب في المرتبة الثانية بعد الحديث الموضوع في شدة الضعف، فهو لا يحتج به، ولا يقبل في الشواهد و المتابعات.

٣-الفسق

يدخل تحت مسمى الفسق في باب الرواية عدة أمور :

---

(١) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/١٠٦).

(٢) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/١٠٦).

أ- التلبس بالمعاصي كشرب الخمر.

ب- الكذب و كذا التهمة به.

ج- الفسق بالمعتقد والمراد به البدعة .

كل هذه الأمور داخلة تحت مسمى الفسق.

لكن علماء الاصطلاح ميزوا بينها في الأحكام والمسميات، ولم يعاملوها معاملة واحدة، وأصبح مسمى الفسق هنا مختصاً بالأول وهو الفسق بالمعاصي.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنواع الفسق الثلاثة[(١)] فقال : أو فسقه: أي:

أ- بالفعل أو القول، مما لم يبلغ الكفر، وبينه وبين :

ب- الأول [وهو الكذب] عموم، وإنما أفرد الأول لكون القدح به أشد في هذا الفن،

ج- وأما الفسق بالمعتقد فسيأتي بيانه اهـ.

وبين الحافظ العراقي المراد به هنا فقال : الفسق وهو : ارتكابُ كبيرةٍ، أو إصرارٌ على صغيرةٍ[(٢)]

- **التوبة من الفسق :**

١- التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته.

٢- والتائب من الكذب متعمداً في حديث رسول الله ﷺ لا تقبل روايته أبداً، وإن حسنت توبته، نقله ابن الصلاح و العراقي[(٣)] وخولفا في ذلك.

---

(١) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/١٠٧).

(٢) " شرح ألفيته" (١/٣٢٧).

(٣) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/١١٦)، و" شرح الألفية" للعراقي(١/ ٣٦٠).

قال الزركشي : حصل في المسألة مذاهب :

الأول : أصحها لا يقبل مطلقاً وعليه أهل الحديث وجمهور العلماء.

وثانيها : يقبل مطلقاً حديثه المردود وغيره وهو أضعفها.

والثالث : لا يقبل المردود ويقبل في غيره وهو أوسطها **وهذا كله في المتعمد بلا تأويل** .

فأما من كذب في فضائل الأعمال معتقداً أن هذا لا يضر ثم عرف ضرره فتاب فالظاهر قبول روايته وكذا من كذب دفعاً لضرر يلحق من العدو وتاب منه[١].

٤- الجهالة[٢]

- **المراد بالجهالة:**

المجهول : من لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين.

- سبب الجهالة :

أن يكون الراوي مقلاً من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه.

- **الفرق بين المجهول و المبهم :**

المبهم : أن لا يسمى الراوي، وصورته : (حدثني رجل).

المجهول : أن يسمى الراوي ويجهل حاله، وصورته : (حدثني محمد بن عبدالرحمن)، ومحمد هذا لا يعرف حاله.

- أقسام الجهالة :

١- جهالة عين، وهو من عرف اسمه وجهل شخصه وكذا حاله.

---

(١) " النكت على مقدمة ابن الصلاح " (٣/٤٠٨).
(٢) " نزهة النظر" للحافظ ابن حجر (ص/١٠٧).

ومجهول العين - عند أهل الاصطلاح- : أن ينفرد بالرواية عنه راو واحد، ولا يعرف بجرح و لا تعديل.

٢- جهالة حال، وهو من عرف اسمه و شخصه وجهل حاله.

ومجهول الحال - عند أهل الاصطلاح -: أن يروي عنه اثنان فأكثر، ولا يعرف بجرح و لا تعديل، وهو المستور.

قال الخطيب البغدادي : " وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم... إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه "[(١)].

هذا المشهور عند جمهور أهل الاصطلاح، والتحقيق أنه لا عبرة بمجرد العدد في الرواية عن المجهول، إنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات عنه.

قال الحافظ ابن رجب : قال يعقوب بن شيبة : قلت ليحيى بن معين : " متى يكون الرجل معروفاً ؟ إذا روى عنه كم ؟ " قال : " إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول ". قلت : " فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق ؟ " قال : " هؤلاء يروون عن مجهولين ".

قال ابن رجب : وهذا تفصيل حسن، وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه عليه المتأخرون أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه ... ثم نقل عن الإمام أحمد :

قال في عبد الرحمن بن وعلة، إنه مجهول، مع أنه روى عنه جماعة، لكن مراده أنه لم يشتهر حديثه ولم ينتشر بين العلماء.

(١) " الكفاية في علم الرواية " (ص/٨٨).

وقد صحح حديث بعض من روى عنه واحد ولم يجعله مجهولاً.

قال في خالد بن شمير : لا يعلم روى عنه أحد سوى الأسود بن شيبان، ولكنه حسن الحديث. وقال مرة أخرى: حديثه عندي صحيح.

ثم قال ابن رجب : **وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة، إنما العبرة :**

١- بالشهرة.

٢- ورواية الحفاظ الثقات[١]. اهـ

درجة حديث الراوي المجهول :

الأصل في حديث الراوي المجهول الرد، أو التوقف - على أقل الأحوال- لعدم معرفة حاله لا لكونه مجروحاً، فالجهالة ليست جرحاً[٢]، وقد أشار إلى نحو هذا الحافظ ابن حجر.

قال ابن حجر : والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه احتمال لا يطلق القول بردها و لا قبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله[٣] اهـ.

والتحقيق أن حديث المجهول تتفاوت رتبه ويختلف حكمه باعتبارات متعددة

---

(١) " شرح العلل" (١/ ٣٧٧).

(٢) " فتح المغيث" للسخاوي (٢/ ٦٠)، ولذا تجد أهل الاصطلاح يفصلون المجاهيل عن المجروحين قال الحافظ ابن حجر في " نزهة النظر" (ص/ ١٧٠): ومن المهم، أيضاً، معرفة أحوالهم: تعديلاً وتجريحاً، وجهالة؛ لأن الراوي إما أن تعرف عدالته، أو يعرف فسقه، أو لا يعرف فيه شيء من ذلك اهـ.
وجاء في " توضيح الأفكار" للصنعاني (٢/ ١٩٩) في بيان الجهالة: ويكون هذا من جملة عبارات الجرح التي توجب الوقف وإن لم يكن جرحاً في الرجل فهو قدح في قبول روايته" أي موجب للتوقف فيها.

(٣) فرق أهل الاصطلاح بين مجهول العين و مجهول الحال في الحكم، وسبب ذلك أنه لو عرف عينه ربما عرفه بالفسق، بخلاف من عرف عينه ولم يعرف بالفسق.

من أهمها :

١- (استقامة المتن) وسلامته من المخالفة، ومرد ذلك لنظر أئمة الحديث ونقاده.

٢- (طبقة الراوي المجهول)، فالمجهول الذي في طبقة كبار التابعين ليس كغيره.

٣- (منزلة الراوي عنه)، فمن روى عنه إمام حافظ متحرٍ في الرواية كشعبة ومالك لا يساوى بغيره.

والمتأمل في عمل أئمة الحديث وتصرفهم في الحكم على الأحاديث يلحظ أنهم لا يعطون حديث المجهول حكماً واحداً مطرداً، بل ذلك راجع إلى القرائن المحتفة بحديثه.

ولذا تجدهم يقبلون حديث المجهول في مواطن، ويعلون الحديث بالجهالة في مواطن أخرى، ومن لا يعرف ذلك عنهم يظن أن في هذا تناقضاً واضطراباً !

قال الإمام ابن القيم - متعقباً ابن حزم الظاهري - : فأما تعليله حديث ندبة بكونها مجهولة فإنها مدنية روت عن مولاتها ميمونة وروى عنها حبيب ولم يعلم أحد جرحها.

والراوي إذا كانت هذه حاله إنما يخشى من تفرده بما لا يتابع عليه، فأما إذا روى ما رواه الناس وكانت لروايته شواهد ومتابعات فإن أئمة الحديث يقبلون حديث مثل هذا ولا يردونه ولا يعللونه بالجهالة.

فإذا صاروا إلى معارضة ما رواه بما هو أثبت منه وأشهر عللوه بمثل هذه الجهالة وبالتفرد ومن تأمل كلام الأئمة رأى فيه ذلك فيظن أن ذلك تناقض منهم وهو بمحض العلم والذوق والوزن المستقيم فيجب التنبيه لهذه النكتة فكثيراً ما تمر بك في الأحاديث ويقع الغلط بسببها[١]. اهـ

---

(١) " تهذيب السنن " (١/ ١٧٦).

وقال الحافظ الذهبي : " وأما المجهول من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه وتلقي بحسن لظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيتأنى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك. وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد "[١]اهـ .

القرائن التي يتقوى بها حديث المجهول :

من خلال ما تقدم يتبين أن حكم حديث المجهول يختلف باعتبارات متعددة، وبحسب القرائن المحتفة به، وأهمها :

أ- تخريج البخاري و مسلم له.
ب- أن يروي عنه إمام يعرف عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة.
ج- أن يصحح له بعض أئمة الحديث.
د- أن يتابع على روايته.
هـ- أن يكون من طبقة كبار التابعين.

٥- البدعة :

- **المراد بالبدعة**: الإحداث في الدين على خلاف ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من عقيدةٍ أو عمل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : البدعة في الدين هي ما لم يشرعه الله ورسوله وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب[٢].

(١) " ديوان الضعفاء" (ص/٤٧٨).
(٢) " مجموع الفتاوى " (٤/١٠٧).

وقال أيضا ً: والبدعة ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات، كأقوال الخوارج والروافض والقدرية والجهمية، وكالذين يتعبدون بالرقص والغناء في المساجد، والذين يعتبدون بحلق اللحى وأكل الحشيشة، وأنواع ذلك من البدع التي يتعبد بها طوائف من المخالفين للكتاب والسنة[١].

- أقسام البدعة :

١- بدعة مكفرة.

٢- بدعة مفسقة.

- حكم حديث الراوي المبتدع :

تحرير محل النزاع : اتفق جمهور السلف وأئمة الحديث على عدم قبول رواية المبتدع الذي يكفر ببدعته[٢].

ثم اختلفوا بعد ذلك في حكم رواية المبتدع الفاسق على مذاهب متعددة، أشهرها ما يأتي[٣] :

الأول: القبول مطلقاً إلا فيمن يكذب .

الثاني : الرد مطلقاً .

(١) " مجموع الفتاوى " (١٨/ ٣٤٦).

(٢) عبارة ابن حجر في " النزهة" عن البدعة المكفرة: لا يقبل صاحبها الجمهور. اهـ
وبعض أهل العلم نقل الاتفاق على عدم قبول من كفر ببدعته كالنووي في " التقريب" قال: من كفر ببدعة لم يحتج به بالاتفاق. اهـ
وقال العلامة المعلمي في " التنكيل" (١/ ٤٢): لا شبهة أن المبتدع إن خرج ببدعته عن الإسلام لم تقبل روايته لأن من شرط قبول الرواية الإسلام.

(٣) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/ ١١٤)، و" المسودة" لآل تيمية (ص/ ٢٣٨)، و"المقنع في علوم الحديث" لابن الملقن (١/ ٢٦٥)، و" نزهة النظر " لابن حجر (ص/ ١٣٦)، و" التنكيل" للمعلمي (١/ ٤٢).

الثالث : التفصيل، فيقبل ما لم يكن داعية وهو قول الجمهور[١] .

وذهب الحافظ ابن حجر إلى مزيد تفصيل، وهو قبول رواية المبتدع إلا في حالين :

١- إذا كان داعية إلى بدعته.

٢- إذا روى ما يقوي بدعته.

والتحقيق في ذلك :

أن البدعة لا تقدح في العدالة في الرواية إذا كان الراوي صادقاً أميناً.

وأن البدعة تؤثر في الراوي لا في روايته، هذا الذي عليه عمل أئمة الحديث، وطريقة البخاري ومسلم في الرواية عن المبتدع.

قال الحافظ ابن كثير : والذي عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره. وقد حكي عن نص الشافعي وقد حكى ابن حبان عليه الاتفاق فقال : لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافاً.

قال ابن كثير : قال الشافعي أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقتهم. فلم يفرق الشافعي في هذا النص بين الداعية وغيره .

ثم ما الفرق في المعنى بينهما وهذا البخاري قد خرج لعمران بن حطان الخارجي مادح عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي وهذا من أكبر الدعوة إلى البدعة والله أعلم[٢] .

---

(١) أضاف الجوزجاني قيداً آخر وهو أن لا يروي ما يقوي بدعته. ووافقه عليه ابن حجر في " نزهة النظر " (ص/١٣٦).

(٢) " اختصار علوم الحديث" (١/٢٩٩).

وقال ابن الملقن : بل وقع في الصحيح الرواية عن المبتدعة الدعاة منهم عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني خرج له في الصحيحين .. وعمران بن حطان حديثه عند البخاري وقد زعم جماعة أنه من الدعاة[١] .

وقال ابن القيم – متعقباً بعض من ضعف حديث عباد بن منصور – : أما تعلقكم فيه على عباد بن منصور فأكثر ما عيب عليه أنه قدري داعية إلى القدر وهذا لا يوجب رد حديثه ففي الصحيح الاحتجاج بجماعة من القدرية والمرجئة والشيعة[٢] . اهـ

وقد أطال شيخ الإسلام في تقرير هذا المعنى، وأشار إلى أن ترك أحمد وغيره لجماعة من المبتدعة لأجل هجرهم والتنفير منهم لا لأجل تضعيفهم و عدم الاحتجاج بهم، وكان فيما قال : **التعليل بخوف الكذب ضعيف لأن ذلك قد يخاف على الدعاة إلى مسائل الخلاف الفروعية وعلى غير الدعاة.**

وإنما الداعي يستحق الهجران فلا يشيخ في العلم، وكلام أحمد يفرق بين أنواع البدع ويفرق بين الحاجة إلى الرواية عنهم وعدمها كما يفرق بين الداعي والساكت، مع أن نهيه لا يقتضي كون روايتهم ليست بحجة لما ذكرته من أن العلة الهجران.

ولهذا نهى عن السماع من جماعة في زمنه ممن أجاب في المحنة وأجمع المسلمون على الاحتجاج بهم وهو في نفسه قد روى عن بعضهم لأنه كان قد سمع منهم قبل الابتداع ولم يطعن في صدقهم وأمانتهم ولا أنكر الاحتجاج بروايتهم[٣]. اهـ

(١) " المقنع" (١/ ٢٩٦).
(٢) " زاد المعاد" (٥/ ٣٦٤).
(٣) " المسودة" (ص/ ٢٣٨).

وقد خرج البخاري ومسلم لطائفة من هؤلاء ومنهم من يدعو إلى بدعته، ومن أمثلة ذلك :

- **عباد بن يعقوب الرواجني** الكوفي خرج له البخاري.

قال الذهبي : من غلاة الشيعة ورؤوس البدع لكنه صادق في الحديث، قال ابن خزيمة : حدثنا الثقة في روايته المتهم في دينة عباد.

- **عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى الحماني الكوفي**. خرج له البخاري. قال أبو داود : كان داعية في الإرجاء.
- **عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد** خرج له مسلم.

قال الذهبي : صدوق مرجىء كأبيه وثقه الإمام يحيى بن معين وغيره وقال أبو داود : ثقة داعية إلى الإرجاء.

وقال الزركشي لما ذكر بعض المبتدعة الدعاة في " الصحيحين " : فالظاهر أنه لا فرق ولذلك أطلق الشافعي النص المشهور عنه وهو قوله: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية[١]. اهـ

والمتتبع لكلام أئمة الحديث ونقاده فيمن رموا بالبدعة من الرواة يجد هذا جلياً واضحاً بل كثيراً ما تجدهم يقولون : ثقة في حديثه، متهم في دينه.

قال الحافظ الذهبي : هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري والمعتزلي والجهمي والرافضي، إذا علم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعيًا إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية، هل يؤخذ عنه ؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه، وهجرانه، وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه، وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك

(١) " النكت على ابن الصلاح " (٣/ ٤٠١).

تلك السنة ؟

فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤذن بأن المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الاسلام، ولم تبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ.

وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها أن من دخل في بدعة، ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه كما مثل الحافظ أبو زكريا بأولئك المذكورين، وحديثهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم[1]اهـ.

تنبيه و توضيح : البدعة ليست سبباً موجباً لضعف الحديث، وإنما لأجل الخشية أن تؤثر على الراوي وتحمله على الزيادة أو النقص في الحديث نصرة لبدعته.

فإذا غلب على الظن أن تحمله على الزيادة أو النقص في الحديث أصبحت البدعة سبباً لضعف حديثه، وإلا فلا.

ومن خلال البحث و النظر، وسؤال العارفين من أهل الاختصاص يندر أن يقع في رواة الحديث في دواوين الإسلام المشهورة كالكتب الستة و مسند أحمد ونحوها من ضعف حديثه[2] لأجل بدعته فقط دون وجود سبب آخر.

فالفائدة العملية من هذه المسألة محدودة جداً مع كثرة الخلاف فيها، و كذا كثرة الأبحاث والدراسات المعاصرة.

(١) " سير أعلام النبلاء " (٧/ ١٥٤)، و انظر مزيداً من التفصيل في رواية المبتدع " التنكيل " (١/ ٢٢٨).

(٢) إلى هذه الساعة -مع البحث و السؤال- لم أقف على مثال واحد.

ثانياً : مبحث الضبط، وفيه مسائل:

١- أقسام الضبط[١] .

- **ضبط صدر**، وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.
- **ضبط كتاب**،وهو صيانته لديه منذ سمع فيه إلى أن يؤدى منه.

٢- بماذا يعرف ضبط الراوي.

يعرف ضبط الراوي : بأن نعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة - ولو من حيث المعنى- لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبْتاً. وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه، والله أعلم[٢].

وقد ذكر الحافظ الباجي كلاماً يعرف به طريقة الكشف عن ضبط الراوي، فقال : إذا حدثك عن الزهري مثل زمعة بن صالح بن الأخضر أو محمد بن إسحاق، وحدثك عنه بذلك الحديث مالك وعبيد الله بن عمر ومعمر وسفيان بن عيينة ومن أشبههم من الأئمة الحفاظ المتقنين الذين علم حفظهم حديث الزهري وإتقانهم له واتفقوا على خلاف ما حدث أو خالفه أحد هؤلاء الأئمة وكثر ذلك فإنه يحكم بضعفه واضطراب حديثه وكثرة خطئه.

فإن إنضاف إلى ذلك أن ينفرد بالأحاديث المناكير عن مثل الزهري وكثر ذلك منه جرح إلى أن يقال فيه منكر الحديث متروك الحديث.

وربما كثر ذلك منه حتى يتبين تعمده فينسب إلى الكذب.

---

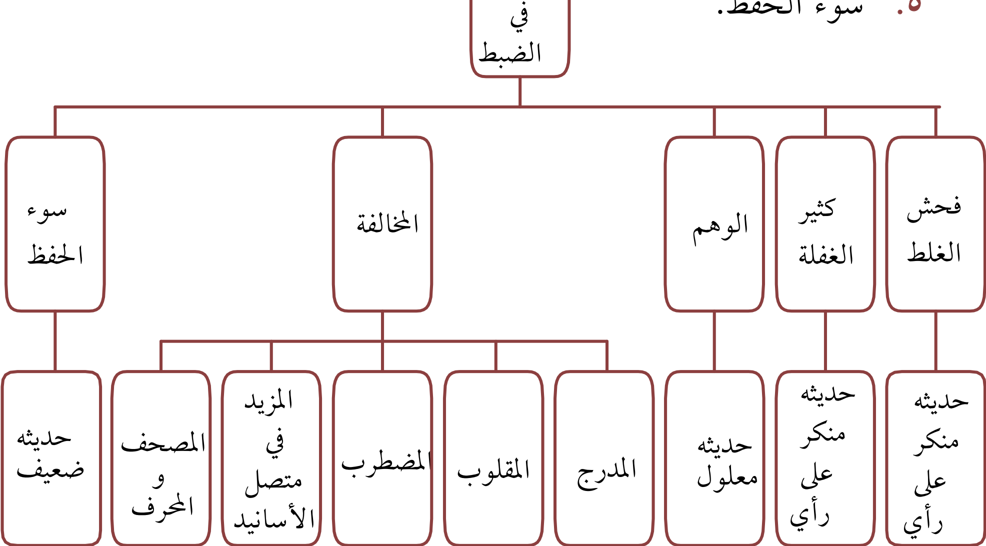
(١) " نزهة النظر " (ص/٦٩).

(٢) " مقدمة بن الصلاح " (ص/٢١٧).

وإذا رأيته لا يخالف هؤلاء الأئمة المتقنين الحفاظ ولا يخرج عن حديثهم حكم بصدقة وصحة حديثه[(١)].

٣- أسباب الطعن في ضبط الراوي خمسة[(٢)] ، هي :

١. فحش الغلط.
٢. كثرة الغفلة.
٣. الوهم.
٤. المخالفة.
٥. سوء الحفظ.



(١) "التعديل و التجريح" (١/ ٢٨١).

(٢) " نزهة النظر " (ص/١٠٦)، و"شرح نزهة النظر " لملا علي قارئ (ص/ ٤٣٢-٤٣٥).

وهذه الأسباب يجمعها أنها سبب (للخطأ سهواً)، وقد تعقب الحافظ ابن حجر بعدم الفرق بين الغفلة و الوهم، وكذا فحش الغلط وسوء الحفظ. انظر " شرح نزهة النظر " لملا علي قارئ (ص/ ٤٣٤).

١- **فحش الغلط** : أي كثرة الخطأ، بأن يكون خطؤه أكثر من صوابه، أو يتساويان.

٢- **كثرة الغفلة** : أهل الاصطلاح ميزوا بين الغفلة والغلط، ويوصف بالغفلة -غالباً- الراوي الذي يتساهل في مجلس السماع كمن يتشاغل بالنسخ أو بالحديث أو بالنوم في مجلس سماع الحديث.

وتطلق الغفلة أيضاً على عدم الفهم والبلادة.

أما الغلط فهو وصف لحال الراوي في الأداء والإسماع .

تنبيه : مجرد الغفلة ليست سبباً للطعن لقلة من يعافيه الله منها ، ويدل عليه قول ابن حجر في توضيحها (كَثُرَتْ غفلته)[١].

٣- **الوهم** : بأن يروي الحديث على سبيل التوهم، أي بناء على الطرف المرجوح من الشك [٢] .

٤- **المخالفة**، أي المخالفة للثقات سواء في رفع موقوف أو وصل مرسل ونحو ذلك.

ويندرج تحت المخالفة أنواع عديدة منها :

أ- المدرج.
ب- المقلوب.
ج- المضطرب.
د- المزيد في متصل الأسانيد.
هـ- المصحف و المحرف.

---

(١) " نزهة النظر" (ص/ ١١٣) و" شرح نزهة النظر " لملا علي قارئ (ص/ ٤٣٢).
(٢) " شرح نزهة النظر " للقارئ (ص/ ٤٣٣).

٥ - **سوء الحفظ** : أن يكون غلط الراوي أقل من أصابتها.
ولا يفحش أي يكثر، ولا يكون غالباً .

لأنه إن كان فاحشاً وهو الكثير فضعفه بيِّن وقد تقدم الكلام عليه، و إن كان غالباً فهو أحد قسمي الراوي المتروك.

مسالة : مذاهب العلماء في رواية الضعيف، والعمل به في فضائل الأعمال[1] .

جمهور أئمة الحديث كابن المبارك، والسفيانين، وابن مهدي، وابن معين، وأحمد بن حنبل على رواية الضعيف و العمل به في فضائل الأعمال، وعقد أبو أحمد بن عدي في مقدمة "الكامل"، والخطيب في " الكفاية" لذلك باباً.

ويستفاد من عملهم ضوابط لهذه المسألة، ويمكن إجمالها فيما يأتي :

١- أن لا يكون راويه كذاباً أو متهماً بالكذب.
٢- أن يكون الحديث مندرجاً تحت أصل، ولا يكون شاذاً مخالفًا لرواية الثقات أو للأصول.

قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام، شددنا في الأسانيد وانتقدنا في الرجال، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب، سهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال.

وقال الإمام أحمد - في رواية الميموني عنه -: الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم.

وقال - في رواية عباس الدوري عنه -: ابن إسحاق رجل تكتب عنه هذه

---

(١) " النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (٢/ ٨٨٨)، و " النكت على ابن الصلاح" للزركشي (٢/ ٣٠٨)، و " فتح المغيث " للسخاوي (١/ ٣٤٩).

الأحاديث - يعني: المغازي - ونحوها، وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا، وقبض أصابع يديه الأربع.

وقال ابن عبد البر: " أحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى من يحتج به ".

وقال الحاكم: سمعت أبا زكريا العنبري يقول: " الخبر إذا ورد لم يحرم حلالا، ولم يحل حراما، ولم يوجب حكما، وكان في ترغيب أو ترهيب أغمض عنه، وتسهل في رواته.

قال ابن الصلاح : يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرها .

وذلك كالمواعظ، والقصص، وفضائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب، وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد. وممن روينا عنه التنصيص على التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما[(١)].

وقال النووي : قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً[(٢)]. اهـ

وقال الذهبي : أكثر الأئمة على التشديد في أحاديث الأحكام والترخيص قليلاً لا كل الترخيص في الفضائل والرقائق فيقبلون في ذلك ما ضعف إسناده لا ما اتهم رواته، فإن الأحاديث الموضوعة والأحاديث الشديدة الوهن لا يلتفتون

(١) " علوم الحديث" (ص/١٠٣).
(٢) " الأذكار" (ص/٢٨).

إليها بل يروونها للتحذير منها والهتك لحالها[١].

وقال ابن رجب : وإنما يروى في الترهيب والترغيب والزهد والآداب أحاديث أهل الغفلة الذين لا يتهمون بالكذب. فأما أهل التهمة فيطرح حديثهم كذا قال ابن أبي حاتم وغيره، وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه يقتضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن تروى عنه الأحكام[٢]. اهـ

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام نفيس مفصل في تجلية هذه المسألة وبيانها بياناً شافياً، انقله هنا بطوله لأهميته.

قال في "مجموع الفتاوى" (١٨/ ٦٥): قول أحمد بن حنبل : إذا جاء الحلال والحرام شددنا في الأسانيد وإذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد. وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال.

ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به فإن الاستحباب حكم شرعي فلا يثبت إلا بدليل شرعي ومن أخبر عن الله أنه يحب عملاً من الأعمال من غير دليل شرعي فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم ولهذا يختلف العلماء في الاستحباب كما يختلفون في غيره بل هو أصل الدين المشروع.

وإنما مرادهم بذلك أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع كتلاوة القرآن والتسبيح والدعاء والصدقة والعتق والإحسان إلى الناس وكراهة الكذب والخيانة ونحو ذلك، فإذا روي حديث في

(١) " سير أعلام النبلاء" (٨/ ٥٢٠)
(٢) " شرح العلل" (١/ ٣٧٢).

فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها وكراهة بعض الأعمال وعقابها. **فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روي فيها حديث لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والعمل به بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب أو تخاف ذلك العقاب.**

كرجل يعلم أن التجارة تربح لكن بلغه أنها تربح ربحاً كثيراً فهذا إن صدق نفعه وإن كذب لم يضره ومثال ذلك الترغيب والترهيب بالإسرائيليات والمنامات وكلمات السلف والعلماء ووقائع العلماء ونحو ذلك مما لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعي لا استحباب ولا غيره ولكن يجوز أن يذكر في الترغيب والترهيب والترجية والتخويف

فما علم حسنه أو قبحه بأدلة الشرع فإن ذلك ينفع ولا يضر، وسواء كان في نفس الأمر حقاً أو باطلاً، فما علم أنه باطل موضوع لم يجز الالتفات إليه فإن الكذب لا يفيد شيئاً، وإذا ثبت أنه صحيح أثبتت به الأحكام، وإذا احتمل الأمرين روي لإمكان صدقه ولعدم المضرة في كذبه .

وأحمد إنما قال: إذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد ومعناه أنا نروي في ذلك بالأسانيد وإن لم يكن محدثوها من الثقات الذين يحتج بهم وكذلك قول من قال :يعمل بها في فضائل الأعمال، إنما العمل بها العمل بما فيها من الأعمال الصالحة مثل التلاوة والذكر، والاجتناب لما كره فيها من الأعمال السيئة.

ونظير هذا قول النبي ﷺ فيما رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو : حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار. مع قوله في الحديث الصحيح : إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم.

فإنه رخص في الحديث عنهم ومع هذا نهى عن تصديقهم وتكذيبهم فلو لم

يكن في التحديث المطلق عنهم فائدة لما رخص فيه وأمر به ولو جاز تصديقهم بمجرد الإخبار لما نهى عن تصديقهم فالنفوس تنتفع بما تظن صدقه في مواضع.

فإذا تضمنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديراً وتحديداً مثل صلاة في وقت معين بقراءة معينة أو على صفة معينة لم يجز ذلك لأن استحباب هذا الوصف المعين لم يثبت بدليل شرعياهـ.



مسائل تتعلق بالجرح و التعديل

المسألة الأولى : الجرح المجمل صورته والخلاف فيه مع القول المختار.

(١) - صورة الجرح المجمل.

إذا قال الجارح : هذا الشاهد (فاسق) يقال له : هذا جرح مجمل فما سبب فسقه ؟

فيقول : هذا الشاهد (سارق)، فهنا فسر (الفسق) بـ(السرقة).

ومثله في الراوي أن يقول الناقد : هذا الراوي (ضعيف) فهذا جرح مجمل، وتفسيره أن يقول مثلاً : (ضعيف لأجل كثرة مخالفته للثقات)

(٢) -الخلاف في قبول الجرح المجمل مع القول المختار.

اختلفوا في ذلك على مذاهب أشهرها ما يأتي[(١)] :

١- لا يقبل الجرح إلا مفسراً، ويقبل التعديل غير مفسر، لأن أسباب التعديل كثيرة يصعب ذكرها، وأما الجرح فلا بد من بيان سببه لينظر فيه أهو جرح أم لا، فقد يظن ما ليس بجرح جارحاً.

ومن حججهم : أنهم قاسوا جرح الرواة على جرح الشهود، ومن المعلوم أن جرح الشهود لا يقبل مجملاً.

الإشكال الوارد على هذا المذهب

أورد ابن الصلاح إشكالاً كبيراً على هذا المذهب وهو أن (**غالب جرح الرواة مجمل غير مفسر**)، وإذا التزمنا عدم قبول هذا الجرح المجمل أفضى إلى

---

(١) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/ ١٠٧)، و " المقنع في علوم الحديث" لابن الملقن (١/٢٤٩)، و " التنكيل " للمعلمي (١/ ٢٤٧).

تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر، فقال :

ولقائل أن يقول: إنما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل، وقل ما يتعرضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرون على مجرد قولهم: " فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء " ونحو ذلك، أو " هذا حديث ضعيف، وهذا حديث غير ثابت " ونحو ذلك، فاشتراط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر.

ثم أجاب ابن الصلاح عن هذا الإشكال بتبني القول بالتوقف كما سيأتي

٢- **التوقف في حديث من جرح جرحاً مجملاً** ، وهو مذهب ابن الصلاح

قال ابن الصلاح : وجوابه أن ذلك وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به، فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف(١).

٣- **القول المختار : يقبل الجرح وكذا التعديل من غير تفسير إذا صدر من عارف.**

لأن المزكي إن كان بصيراً قُبل جرحه وتعديله وإلا فلا، وهذا هو التحقيق الذي عليه العمل عند جمهور المحدثين، وكذا جمهور الأصوليين.

قال الحافظ ابن حجر : فإن خلا المجروح عن تعديل، قبل الجرح فيه مجملاً غير مبين السبب، إذا صدر من عارف على المختار، لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله، ومال ابن الصلاح في مثل هذا إلى التوقف فيه(٢).

---

(١) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/ ١٠٨).
(٢) " نزهة النظر " (ص/ ١٨٠).

وقال أيضاً : من جهل ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث: إنه متروك أو ضعيف أو نحوه فإن القول قوله ولا يطالب بتفسير ذلك . . . فوجه قولهم إن الجرح لا يقبل إلا مفسراً هو فيمن اختلف في توثيقه وتجريحه من الرواة[١] اهـ.

واختار هذا المذهب جمهور الفقهاء و الأصوليين أيضاً

قال الجويني: الحق إن كان المزكي عالماً بأسباب الجرح والتعديل اكتفينا بإطلاقه.

وقال الغزالي : والصحيح عندنا أن هذا يختلف باختلاف حال المزكي، فمن حصلت الثقة ببصيرته وضبطه يكتفى بإطلاقه.

وقال الحافظ العراقي متعقباً ابن الصلاح : وقد حكى القاضي أبو بكر عن الجمهور قبول جرح أهل العلم بهذا الشأن **من غير بيان**، واختاره إمام الحرمين وأبو بكر الخطيب والغزالي وابن الخطيب والله أعلم[٢] .

تفصيل العلامة المعلمي في الجرح المجمل

- قال العلامة المعلمي : فالتحقيق أن الجرح المجمل يثبت به جرح من لم يعدل نصاً ولا حكماً، ويوجب التوقف فيمن قد عدل حتى يسفر البحث عما يقتضي قبوله أورده، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى[٣].

الفرق بين جرح الشهود و جرح الرواة :

قال العلامة المعلمي :

١- الأول: أن الذين تكلموا في الرواة أئمة أجلّة، والغالب فيمن يجرح

(١) " لسان الميزان" (١/ ١٦).
(٢) "التقييد والايضاح " (ص/ ١٤٠).
(٣) " التنكيل " (١/ ٢٥٣).

الشاهد أن لا يكون بتلك الدرجة ولا ما يقاربها.

٢- الثاني: أن الذين تكلموا في الرواة منصبهم منصب الحكام وقد قال الفقهاء: إن المنصوب لجرح الشهود يكتفي منه بالجرح المجمل.

٣- الثالث: أن القاضي متمكن من استفسار جارح الشاهد كما مر، والذين جرحوا الرواة يكثر في كلامهم الإجمال، وأن لا يستفسر هم أصحابهم، ولم يبق بأيدي الناس إلا نقل كلامهم ولم يزل أهل العلم يتلقون كلماتهم ويحتجون بها(١)

المسألة الثانية: الصحيح أن الجرح والتعديل يثبتان بواحد، لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه وتعديله بخلاف الشهادة، وقيل لا بد من اثنين.

قال الحافظ ابن حجر: ولو قيل يفصل بين ما إذا كانت التزكية مسندة من المزكي إلى اجتهاده، أو إلى النقل عن غيره لكان متجها ; لأنه إذا كان الأول فلا يشترط العدد أصلا لأنه بمنزلة الحكم، وإن كان الثاني، فيجري فيه الخلاف وتبين أنه، أيضاً، لا يشترط العدد(٢).

المسألة الثالثة : تعارض الجرح و التعديل.

إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل، فالمذهب المشهور (أن الجرح مقدم على التعديل) لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خفي عن المعدل. وبيان المسألة وتحقيقها كما يأتي :

---

(١) " التنكيل " (١/ ٢٤٩).

(٢) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/١٧٦)، وانظر " المقنع في علوم الحديث " لابن الملقن (١/ ٢٤٩)، و "تدريب الراوي" للسيوطي (١/ ٣٦٣).

رواة الحديث في الجملة أربعة أقسام :

١- **ثقة متفق على توثيقه**، فهذا أمره ظاهر بين.

٢- **ضعيف متفق على ضعفه**، وهذا كسابقه في ظهور حاله وتبين أمره.

٣- **من لم يعرف بجرح و لا تعديل معتبر** وهو المجهول.

٤- **مختلف في جرحه و تعديله**، فهذا محل النزاع.

وتحرير القول في هذا الصنف من الرواة هو لب علم الجرح والتعديل و أساسه، و كثيراً من قواعد و ضوابط الجرح والتعديل وضعت لأجل هذا الصنف من الرواة.

وقد اختلف أهل الاصطلاح في هذه المسألة (تعارض الجرح و التعديل) على مذاهب أشهرها(١) :

١- **أن الجرح مقدم مطلقاً**، ولو كان المعدلون أكثر. ونقله الخطيب عن جمهور العلماء، وقال ابن الصلاح: إنه الصحيح، وكذا صححه الأصوليون، لأن مع الجارح زيادة علم، لم يطلع عليها المعدل.

٢- **أنه إن كان عدد المعدلين أكثر قدم التعديل**، وذلك لأن كثرة المعدلين تقوي حالهم، وتوجب العمل بخبرهم. وقلة الجارحين تضعف خبرهم.

٣- إذا تعارض الجرح والتعديل فلا يرجح أحدهما إلا بمرجح.

٤- الجرح مقدم على التعديل بشرطين :

أ- إن صدر الجرح مبيناً سببه. ب- من عارف بأسباب الجرح .

قال الحافظ ابن حجر : أطلق جماعة هنا القول بتقديم الجرح على التعديل لكن محله أن يصدر [مفسراً من عارف] لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح فيمن

(١) " شرح ألفية العراقي " للعراقي(٢/ ٣٤٤)، و "تدريب الراوي" للسيوطي (١/ ٣٦٥)، و " التنكيل" للمعلمي (١/ ٢٦٢-٢٦٨).

ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً[١] اهـ.

قال النووي : ولا يقال الجرح مقدم على التعديل لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا[٢].

أقول : القول الرابع قريب من الثالث، بل هو بيان و تفسير له.



(١) " نزهة النظر " (ص/ ١٨٠) بتصرف، و"إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد" للصنعاني (ص ١٣)، قال الصنعاني: وهذه القاعدة لو أخذت كلية -على عمومها وإطلاقها - لم يبق لنا عدل إلا الرسل، فإنه ما سلم فاضل من طاعن، لامن الخلفاء الراشدين، ولا أحد من أئمة الدين.
فالقاعدة: (الجرح مقدم على التعديل) ظاهرية، يعمل بها فيما تعارض فيه الجرح والتعديل من المجاهيل -أو فيما كان التعارض فيه صحيحا على قاعدته وشرطه -

(٢) " شرح النووي على مسلم" (١/ ٢٥)، وانظر " فتح المغيث للسخاوي" (٢/ ٣٤).

فصل في أبرز أسباب تعارض الجرح و التعديل وطرق الجمع والترجيح في ذلك[١]

أولاً: أبرز أسباب تعارض أقوال النقاد.

١- اختلاف مناهج النقاد في التشدد و التساهل في هذا الباب، وكثير من اختلافهم ناتج عن ذلك.

٢- التوثيق والتضعيف المقيد أو النسبي، ويندرج تحته :

أ- المقيد بشيخ معين (يخطىء في حديث فلان) أو (حجة في حديث فلان).

ب- المقيد بتلميذ معين من صوره (رواية العبادلة عنه أقوى) (رواية الحفاظ عنه ليس فيها مناكير).

ج- المقيد بمكان، من صوره (حديثه في البصرة فيه أخطاء).

د- المقيد بزمان، من صوره (تغير حديثه بعدما تقدمت به السن).

هـ- المقيد بالتحديث من الكتاب.

و- المقيد بنوع من العلم (كأن يكون حجة في المغازي أو في القراءة) أو (لابأس به في الرقاق دون الأحكام).

٣- اختلاف أسباب الجرح، وتبرز هذه عند المتشدد ين في هذا الباب كيجيى القطان وعبدالرحمن بن مهدي.

٤- أن يجرح الراوي بما ليس بجرح حقيقة

٥- اختلاف حال الراوي.

---

(١) ينظر كتاب " ضوابط الجرح و التعديل" للشيخ الدكتور عبدالعزيز العبداللطيف رحمه الله، فإنه من أفضل ما كتب في هذا الباب في الدراسات المعاصرة.

٦- المصطلحات الخاصة ببعض الأئمة.

ثانياً: قرائن الجمع عند تعارض الجرح والتعديل.

١- أن يكون أحد الناقدين معروفاً بالتشدد، والآخر معتدل.

٢- أن يحمل أحد القولين على الجرح والتعديل المقيد (النسبي)، وتقدم بيان صوره.

٣- أن يحمل أحد القولين على مصطلح خاص بالناقد.

٤- أن يحمل أحد القولين على اختلاف حال الراوي.

٥- القول الوسط هو الراجح عند تكافئ الاختلاف، إذا اختلف في الراوي جرحاً وتعديلاً ولم نستطع الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع، ولم نجد مرجحاً بيناً لأحد القولين، فالغالب أن حال الراوي وسط بين الجرح والتعديل .

ثالثاً: قرائن الترجيح عند تعارض الجرح والتعديل.

١- التثبت من صحة الإسناد إلى الناقد، فإذا كان أحد الإسنادين ضعيفاً ترجح الآخر.

٢- أن يكون أحد القولين عليه أكثر الرواة عن الناقد.

٣- أن يوافق أحد القولين قول جمهور النقاد، فإذا اتفق النقاد على توثيق راو مثلاً، وتفرد أحدهم بجرحه فإن قول الجمهور مقدم، وعكسه كذلك.

٤- اختلاف الاجتهاد من الناقد.

٥- كلام الأقران، ومن بينهما خصومة.

٦- أن يكون أحد الناقدين ممن لا يعتمد عليه في الجرح والتعديل.

٧- الوهم في النقل عن الناقد.

٨- اشتباه الرواة على الناقد.

٩- اشتباه الرواة على الناقل وليس الناقد وهذه تختلف عن السابقة.

١٠- التحرز في الجرح الصادر بسبب الخلاف المذهبي و العقدي، ومن أشهر من عرف بذلك الجوزجاني وابن عقدة و ابن خراش.

المسألة الرابعة : لا يقبل التعديل على الإبهام [١].

قال ابن حجر في " نخبة الفكر" : لا يقبل المبهم ولو أبهم بلفظ التعديل .

صورته : أن يقول الراوي : حدثني رجل ولا يسميه، هذا يسمى مبهماً.

والإبهام مع التعديل أن يقول : حدثني الثقة. أو حدثني رجل ثقة.

فإذا الراوي قال: حدثني الثقة، أو نحو ذلك، مقتصراً عليه، لم يكتفَ به، وذلك: لأنه قد يكون ثقة عنده، وغيره قد اطّلع على جرحه بما هو جارح عنده، أو بالإجماع، فيحتاج إلى أن يسميه حتى يعرف. بل إضرابه عن تسميته مريب، يوقع في القلوب فيه ترددا .

المسألة الخامسة : إذا روى العدل عن رجل وسماه فهل يعد ذلك تعديلاً، في ذلك مذاهب[٢] :

١- **أحدها** : **أنه ليس بتعديل**؛ لأنه يجوز أن يروي عن غير عدل، وهذا قول أكثر العلماء من أهل الحديث، وغيرهم. قال ابن الصلاح: وهو الصحيح. كذا قال.

٢- الثاني: أنه تعديل مطلقاً؛ إذ لو علم فيه جرحاً لذكره.

٣- الثالث: أنه إن كان ذلك العدل الذي روي عنه لا يروي إلا عن عدل

---

(١) " نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ١٢٥).

(٢) "شرح ألفية العراقي" للعراقي (١/ ٣٥٠)، و" فتح المغيث" للسخاوي (٢/ ٤٢).

كانت روايته تعديلاً، وإلا فلا.

قال أبو داود قلت لأحمد : إذا روى يحيى أو عبدالرحمن بن مهدي عن رجل مجهول، يحتج به، قال : يحتج بحديثه[١].

قال الإمام أحمد - في رواية الأثرم - : إذا روى الحديث عبد الرحمن بن مهدى عن رجل فهو حجة.

وكذلك نقل أبو زرعة قال سمعت أحمد بن حنبل يقول مالك بن أنس : إذا روى عن رجل لا يعرف فهو حجة[٢] .

قال الحافظ ابن رجب : والمنصوص عن أحمد يدل على أنه من عرف منه أنه لا يروي إلا عن ثقة، فروايته عن إنسان تعديل له. ومن لم يعرف منه ذلك فليس بتعديل، وصرح بذلك طائفة من المحققين من أصحاب الشافعي[٣] .

قال الحافظ ابن كثير : " قلت " : أما رواية العدل عن شيخ، فهل هي تعديل أم لا؟ في ذلك خلاف مشهور - ثالثها : إن اشترط العدالة في شيوخه، كما لك ونحوه، فتعديل، وإلا فلا[٤] .

قال الحافظ السخاوي : ذهب إليه جمع من المحدثين، وإليه ميل الشيخين وابن خزيمة في صحاحهم، والحاكم في مستدركه[٥] .

---

(١) "سؤالات أبي داود" (ص/١٩٨) تحقيق زياد منصور، (فائدة): مما يميز هذه (السؤالات) أن ثلاثة أرباعها (٤٥٠ مسألة) تفرد به هذا الكتاب ولا توجد في مصدر آخر مطبوع كما في مقدمة المحقق.

(٢) "المسودة" لآل تيمية (ص/ ٢٧١، ٢٧٣).

(٣) "شرح العلل" (١/ ٣٧٧).

(٤) "اختصار علوم الحديث" لابن كثير (ص/٢٠٧).

(٥) "فتح المغيث" للسخاوي (٢/ ٤٢).

٤- **الرابع أنه إن كان ذلك العدل الذي روي عنه لا يروي إلا عن عدل** كانت روايته تعديلاً بشرط أن لا يكون الراوي مجروحاً.

وهذا القول الرابع ذكره الحافظ الزركشي[١]، وهو قريب من الثالث أو توضيح وبيان له، فالتحقيق أن رواية العدل تعد تعديلاً بشرطين :

أ- أن يعرف عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة.

ب- أن لا يكون الراوي مجروحاً، ولا يخالف في حديثه.

وفيما يأتي بيان هذه الضوابط و الاستدلال لها :

الأول : أن يكون العدل ممن لا يروي إلا عن ثقة.

وهذا الصنف معروفون محصورون و غالبهم أئمة حفاظ عرف عنهم التحري و الثبت في الأخذ عن المشايخ، وقد أشار لبعضهم الحافظ السخاوي في " فتح المغيث"[٢] قال : تتمة : من كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر : الإمام أحمد وبقي بن مخلد وحريز بن عثمان وسليمان بن حرب وشعبة والشعبي وعبد الرحمن بن مهدي ومالك ويحيى بن سعيد القطان.

وذلك في شعبة على المشهور فإنه كان يتعنت في الرجال ولا يروى إلا عن ثبت.

الثاني : أن لا يعرف الشيخ بجرح ولا تعديل.

محل هذه القاعدة فيمن لم يعرف بجرح و لا تعديل وقد أشار لذلك الحافظ الزركشي كما تقدم، وبيان ذلك أن الشيوخ في هذا الباب ثلاثة أصناف :

١- الثقة، و رواية الناقد المتحري عنه زيادة في توثيقه ولا إشكال فيه.

---

(١) " النكت على ابن الصلاح" لابن كثير (٣/ ٣٦٨).

(٢) " فتح المغيث" (٢/ ٤٢)، وانظر " النكت على ابن الصلاح " للزركشي(٣/ ٣٧٠).

٢- الضعف، ورواية الناقد المتحري عنه تحمل على محامل منها قبل أن يتبين ضعفه.

٣- الذي لا يعرف بجرح ولا تعديل، فهذا محل البحث عن حاله، ورواية الناقد المتحري عنه تقوية له بحسب مقدار التحري.

قال الإمام ابن أبي حاتم في " مقدمة الجرح و التعديل" **(٢/ ٣٦)** : باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه

قال سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه ؟ قال : إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته عنه وإذا كان مجهولا نفعه رواية الثقة عنه.

وقال سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوى حديثه ؟ قال أي لعمري، قلت: الكلبي روى عنه الثوري، قال : إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يتكلم فيه.

قال ابن أبي حاتم قلت لأبي ما معنى رواية الثوري عن الكلبي وهو غير ثقة عنده ؟ فقال كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب فتعلقوا عنه روايته عنه و إن لم تكن روايته عن الكلبي قبوله.



فصل في مراتب الجرح والتعديل :

أول من وضع مراتب الجرح والتعديل الإمام **ابن أبي حاتم** في مقدمة كتابه "الجرح والتعديل"[١] حيث ذكر أربع مراتب للجرح، وكذا أربع للتعديل على خلاف في تصنيف بعض هذه المراتب التي ذكرها.

ثم جاء الحافظ ابن الصلاح فزاد في ألفاظ الجرح والتعديل ضمن المراتب التي ذكرها ابن أبي حاتم[٢].

ثم جاء الحافظ الذهبي فزاد في مراتب التعديل واحدة وهي ما تكرر فيه لفظ التوثيق إما باللفظ عينه كقولهم : (ثقة ثقة)، أومع تغييره كقولهم: (ثقة ثبت)[٣].

وكذا جاء الحافظ العراقي فأضاف مرتبة للجرح هي أدنى مراتب الجرح[٤].

ثم جاء الحافظ ابن حجر فجعل المراتب ثنتي عشرة مرتبة ذكرها مختصرة في مقدمة " تقريب التهذيب"[٥].

ثم جاء الحافظ السخاوي واستوعب جميع ما تقدم، و فصّل الكلام في ألفاظ الجرح والتعديل و مراتبه في كتابه "فتح المغيث"[٦].

مراتب الرواة عند الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-:

قال الحافظ ابن حجر: وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوال

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٧).
(٢) "مقدمة ابن الصلاح " (ص/ ١٢١).
(٣) مقدمة " ميزان الاعتدال" (١/ ٤).
(٤) "التقييد والإيضاح" (ص/ ١٥٧).
(٥) مقدمة " تقريب التهذيب".
(٦) "فتح المغيث" (٢/ ١١٣).

الرواة في اثنتي عشرة مرتبة، وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة فأما المراتب:

١- **فأولها**: الصحابة، فأصرح بذلك لشرفهم.

٢- **الثانية**: من أكد مدحه إما بأفعل التفضيل - كأوثق الناس - أو تكرار الصفة لفظًا - كثقة ثقة - أو معنى، كثقة حافظ.

٣- **الثالثة**: من أُفرد بصفة كثقة أو متقن أو ثبت أو عدل.

٤- **الرابعة**: من قصر عن درجة الثالثة قليلًا، وإليه الإشارة بصدوق أو لا بأس به أو ليس به بأس.

٥- **الخامسة**: من قصر عن درجة الرابعة قليلًا وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ أو صدوق يهم أو له أوهام أو يخطئ أو تغير بآخره، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم مع بيان الداعية من غيره.

٦- **السادسة**: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع وإلا فلين الحديث.

٧- **السابعة**: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مستور أو مجهول الحال .

٨- **الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر وإليه الإشارة بلفظ ضعيف.**

٩- **التاسعة**: من لم يروِ عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مجهول.

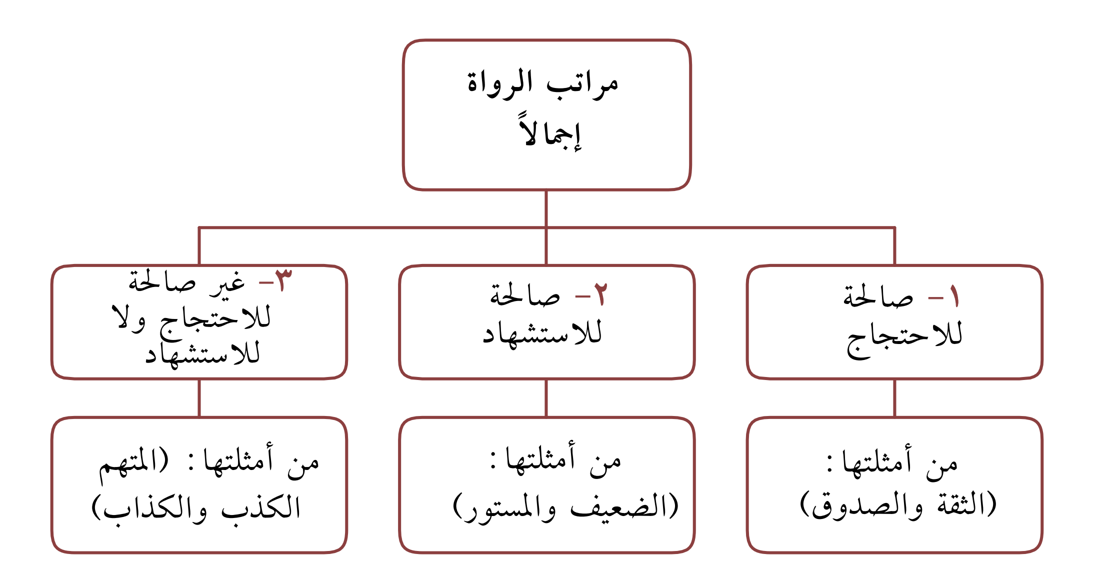
١٠- العاشرة: من لم يوثق ألبتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك أو متروك الحديث أو واهي الحديث أو ساقط.

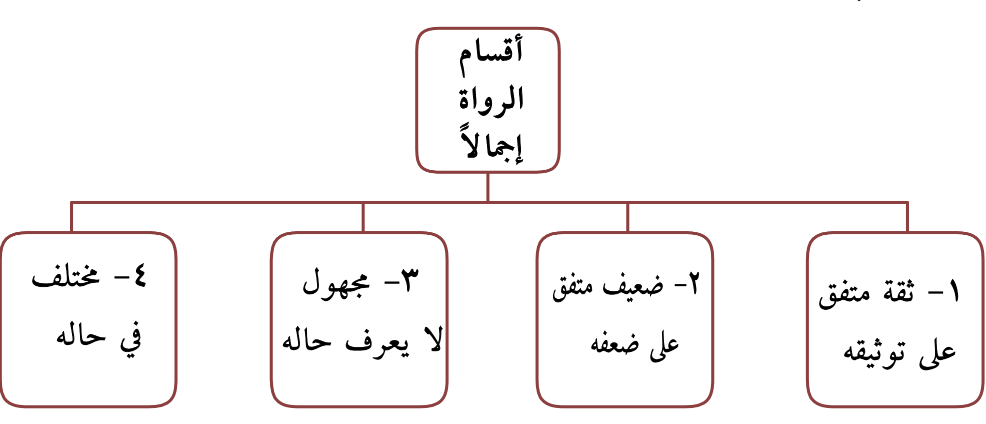
١١- الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

١٢- الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب والوضع.

مراتب الجرح والتعديل

المرتبة	أشهر الألفاظ المستعلة لها	درجتها
١-الأولى (الصحابة رضي الله عنهم)	كلهم عدول بتعديل الله لهم	الأولى عدم ذكرهم ضمن مراتب الجرح والتعديل
٢-الثانية (من أكد مدحه)	١-بأفعل : (أوثق الناس) ٢-بتكرارالصفة : (ثقة ثقة)	صحيح
٣-الثالثة (من أفرد بصفة)	(ثقة) أو (متقن) أو (ثبت) أو (عدل)	صحيح
٤-الرابعة (من قصر عن الثالثة قليلاً)	(صدوق)، (لا بأس به)	حسن
٥-الخامسة (من قصر عن الرابعة قليلاً)	صدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم أو له أوهام أو يخطئ أو تغير بآخره	حسن يحترز فيه
٦-السادسة (من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك)	مقبول	لين إلا أن يتابع
٧-السابعة (من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق)	مستور أو مجهول الحال	ضعيف
٨-الثامنة (من لم يوجد فيه توثيق، ووجد فيه إطلاق الضعف)	ضعيف	ضعيف
٩-التاسعة (من لم يروِ عنه غير واحد ولم يوثق)	مجهول	ضعيف
١٠-العاشرة (من لم يوثق ألبتة، وضعف مع ذلك بقادح)	متروك الحديث أو واهي الحديث أو ساقط	ضعيف جداً
١١-الحادية عشرة (المتهم بالكذب)	متهم بالكذب	متروك
١٢-الثانية عشرة (من أطلق عليه اسم الكذب)	كذاب، وضاع، دجال	موضوع


مراتب الرواة
إجمالاً
١- صالحة
للاحتجاج
٢- صالحة
للاستشهاد
٣- غير صالحة
للاحتجاج ولا
للاستشهاد
من أمثلتها :
(الثقة والصدوق)
من أمثلتها :
(الضعيف والمستور)
من أمثلتها : (المتهم
الكذب والكذاب)



مجمل مصطلحات الجرح والتعديل		أمثلتها
١-مصطلحات مشهورة غالبة، وهي الأكثر في الاستعمال	مفردة	(ثقة)، (صدوق)، (ضعيف)
	مكررة	(ثقة ثقة)، (ثقة حافظ)
	مركبة	(ثقة يهم) (صدوق يهم)
٢- مصطلحات نادرة وهي مصطلحات قليلة الورود والاستعمال في كلام النقاد		(بين يدي عدل) (إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث)
٣- مصطلحات متجاذبة مترددة بين الجرح و التعديل		(شيخ)، و(يكتب حديثه) (صالح)
٤- مصطلحات خاصة	تكون العبارة خاصة في الاستعمال	(سكتوا عنه) و (فيه نظر) مصطلحات خاصة بالإمام البخاري يطلقها على (المتهم)
	أو تكون العبارة معروفة ثم تستعمل في غير المعنى المشهور لها	(ليس بشي) يستعملها ابن معين أحياناً فيمن لا يروي إلا القليل من الحديث

مَعْرِفَةُ نَاسِخِ الْحَدِيثِ وَمَنْسُوخِهِ

تعريفه :

رفع حكم دليل شرعي أو لفظه بدليل من الكتاب و السنة.

وعرفهم بعضهم بأنه : رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متأخر عنه[١].

قال الحافظ ابن كثير : وهذا الفن ليس من خصائص هذا الكتاب (مقدمة ابن الصلاح)، بل هو بأصول الفقه أشبه[٢].

ونحوه قول ابن الأثير: معرفة المتواتر والآحاد والناسخ والمنسوخ، وإن تعلقت بعلم الحديث، فإن المحدث لا يفتقر إليها، بل هي من وظيفة الفقيه، لأنه يستنبط الأحكام من الأحاديث فيحتاج إلى معرفة ذلك، وأما المحدث فوظيفته أن ينقل ويروي ما سمعه من الأحاديث، فإن تصدى لما رواه فزيادة في الفضل، وكمال في الاختيار[٣].

فائدة معرفته، وعلاقته بـ(مختلف الحديث) :

هو أحد الطرق الشرعية لدفع التعارض -في الظاهر- بين الأدلة.

ولذا قال الحافظ السخاوي في مبحث (مختلف الحديث) الآتي : كان

---

(١) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/٢٧٧)، و " شرح ألفية العراقي" للعراقي (٢/٩٦)، و " نزهة النظر" للحافظ ابن حجر (ص/٩٥)، و"فتح المغيث" للسخاوي (٤/٤٨). وقد جرى مناقشات في تعريفه انظر بعضها في " التقييد والإيضاح" للحافظ العراقي (ص/٢٨٧)، و " المقنع " لابن الملقن (٢/٤٥١)، ومحاسن الاصطلاح" للبلقيني (ص/٤٦٦).

(٢) " اختصار علوم الحديث" لابن كثير (ص/١٦٩)، و" تدريب الراوي" (٢/ ٦٤٤)

(٣) "فتح المغيث" للسخاوي (٤/ ٥٠).

الأنسب عدم الفصل بينه وبين (الناسخ والمنسوخ) فكل ناسخ ومنسوخ مختلف ولا عكس[١].

قال العلامة طاهر الجزائري : ومن فروع علم الحديث علم ناسخ الحديث ومنسوخه وهو داخل في علم تأويل مختلف الحديث وأفردوه عنه لفرط العناية به[٢].

بم يعرف النسخ[٣] :

١- ما ورد في النص :

كحديث بريدة الذي أخرجه مسلم في "صحيحه" أن رسول الله ﷺ قال : " كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها ".

٢- بقول الصحابي :

-روى الترمذي وغيره، عن أبي بن كعب أنه قال : " كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نهي عنها ".

-وروى النسائي عن جابر قال : " كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار " أخرجه أهل السنن[٤].

٣- بمعرفة التاريخ :

وهو كثير، كحديث شداد بن أوس وغيره أن رسول الله ﷺ قال : " أفطر الحاجم والمحجوم "، وحديث ابن عباس " أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم ".

(١) " فتح المغيث " (٤/ ٦٧).
(٢) " توجيه النظر" (٢/ ٩٠٦).
(٣) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/ ٢٧٧)، و " شرح ألفية العراقي" للعراقي (٢/ ٩٦)، و " نزهة النظر" للحافظ ابن حجر (ص/ ٩٥)، و"فتح المغيث" للسخاوي (٤/ ٤٨).
(٤) هذا حديث يمثل به أهل الاصطلاح ابن الصلاح وغيره، وهو حديث معلول بهذا اللفظ.

بين الشافعي أن الثاني ناسخ للأول، من حيث إنه روي في حديث شداد أنه كان مع النبي ﷺ زمان الفتح، فرأى رجلا يحتجم في شهر رمضان، فقال : " أفطر الحاجم والمحجوم "، وروي في حديث ابن عباس " أنه ﷺ احتجم وهو محرم صائم ". فبان بذلك : أن الأول كان زمن الفتح في سنة ثمان، والثاني في حجة الوداع في سنة عشر.

٤- ومنها ما يعرف بالإجماع :

كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة، فإنه منسوخ، عرف نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به.

قال الإمام الترمذي : جميع ما في هذا الكتاب معمول به و قد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين فذكر منهما حديث : إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه.

قال النووي : هو حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن حكم هذا الحديث باقٍ، وأن قتله من باب التعزير، ومرده لنظر ولي الأمر.

والإجماع لا يَنسخ ولا يُنسخ، ولكن يدل على وجود ناسخ.

المؤلفات فيه :

١- كتاب " النَّاسِخ والمنسوخ" لأبي دَاوُد السجسْتانِي.
٢- كتاب " النَّاسِخ والمنسوخ" لأبي بكر الأثرم.
٣- كتاب " الناسخ والمنسوخ" لأبي حفص عمر بن شاهين البغدادي.
٤- كتاب " الاعتبار في النَّاسِخ والمنسوخ " لأبي بكر محمد بن مُوسَى الْحَازِمِي.
٥- كتاب " الناسخ والمنسوخ " لأبي الفرج ابن الجوزي.

الناسخ و المنسوخ

تعريفه	رفع حكم دليل شرعي أو لفظه بدليل من الكتاب والسنة. وعرفهم بعضهم بأنه : رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متأخر عنه.
فائدته وعلاقته بمختلف الحديث	**(فائدته)** (الناسخ و المنسوخ) أحد الطرق الشرعية لدفع التعارض -في الظاهر- بين الأدلة . **(العلاقة)** هو داخل في (علم مختلف الحديث) وجزء منه قال الحافظ السخاوي : كان الأنسب عدم الفصل بين (مختلف الحديث) وبين الناسخ والمنسوخ فكل ناسخ ومنسوخ مختلف ولا عكس.
الأمور التي يعرف به النسخ	١- **ما ورد في النص** : كحديث بريدة الذي أخرجه مسلم أن رسول الله ﷺ قال : " كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها " . ٢- **بقول الصحابي** : روى الترمذي وغيره، عن أبي بن كعب أنه قال : " كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نهي عنها " . ٣- **بمعرفة التاريخ** : وهو كثير. ٤-**بالإجماع** : كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة، فإنه منسوخ بالإجماع عند الجمهور.
المؤلفات فيه	١- كتاب " النَّاسِخ والمنسوخ" لأبي دَاوُد السجسْتانِي . ٢- كتاب " النَّاسِخ والمنسوخ" لأبي بكر الأثرم . ٣- كتاب " الناسخ والمنسوخ" لأبي حفص ابن شاهين . ٤- كتاب " الاعتبار في النَّاسِخ والمنسوخ " للحازمي . ٥- كتاب " الناسخ والمنسوخ " لابن الجوزي.

مَعْرِفَةُ غَرِيبِ الْحَدِيثِ

تعريفه :

هو ما جاء في المتن من لفظ غامض، بعيد عن الفهم لقلة استعماله[١].

الفرق بينه وبين الغريب (الفرد) :

هذا النوع غير نوع الغريب (الفرد) قسيم المشهور والعزيز، فذاك يرجع إلى الانفراد من جهة الرواية.

وأما هذا فهو ما يخفى معناه من المتون لقلة استعماله ودورانه بحيث يبعد فهمه ولا يظهر[٢]، وقد سماه جمع من أهل الاصطلاح **(غريب ألفاظ الحديث)**.

الفرق بين غريب ألفاظ الحديث و المشكل[٣] :.

١- غريب الحديث : خفاء المعنى بسبب قلة استعمال اللفظ.
٢- المشكل : خفاء المعنى بسبب دقة مدلول اللفظ مع كثرة الاستعمال.

سبب الغرابة : قلة استعمال اللفظ[٤].

مثال غريب ألفاظ الحديث :

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ : " كفن في ثلاثة أثواب يمانية بيض سَحُولِيَّة من كُرْسُفٍ ليس فيها قميص ولا عمامة ". متفق عليه.

---

(١) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/٢٧٢)، و " شرح ألفية العراقي" للعراقي (٢/ ٨٤)، و " الغاية" للسخاوي (١/ ٢٨٢)
(٢) " فتح المغيث " (٤/ ٢٤).
(٣) " نزهة النظر" (ص/١٢٠، ١٢٢).
(٤) " نزهة النظر" (ص/١٢٠).

(سحولية) : منسوبة إلى (سحول) بلدة باليمن تحمل منها الثياب، وقيل غير ذلك[١]، و (الكُرْسُف) : القطن[٢].

أفضل طرق تفسير الغريب[٣]:

١- ورود النص، بأن يأتي مفسراً في بعض روايات الحديث.

٢- تفسير الراوي.

المؤلفات فيه[٤]:

كتب الغريب كثيرة، بحيث كما قال ابن الأثير : لم يخل زمن من مصنف فيه، وأشهرها :

١- " غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤) .

قال السخاوي : تعب فيه جداً، فإن أقام فيه أربعين سنة بحيث استقصى وأجاد بالنسبة لمن قبله.

٢- " غريب الحديث" لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ)

قال السخاوي : أطاله بالأسانيد وسياق المتون بتمامها ولو لم يكن في المتن من الغريب إلا كلمة فهجر لذلك كتابه مع جلالة مصنفه وكثرة فوائد كتابه.

٣- "غريب الحديث" لأبي سليمان حَمْد بن محمد الخطابي (ت٢٨٨هـ)

قال السخاوي : فهذه الثلاثة أعني كتب الخطابي والقتبي وأبي عبيد أمهات

---

(١) " النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير (٢/٣٤٧)، و " تاج العروس" للزبيدي (٢٩/١٨٨). قال ابن الأثير: (سحولية): يروى بفتح السين وضمها.

(٢) " النهاية في غريب الحديث" (٤/١٦٣).

(٣) " فتح المغيث" للسخاوي (٤/٣٣).

(٤) " فتح المغيث" للسخاوي (٤/٢٦).

الكتب المؤلفة في ذلك وإليها المرجع في تلك الأعصار

٤- "النهاية في غريب الحديث" للمجد أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري الشهير بابن الأثير، (ت٦٠٦هـ) آخر يوم في تلك السنة.

وهو من أجمع كتب غريب الحديث حيث قال السخاوي : كان كتابه النهاية كاسمه، وعول عليه كل من بعده لجمعه وسهولة التناول منه مع إعواز قليل.

وقال :وقد اعتمده الأئمة، وتنافسوا في تحصيله واختصاره، والاستدراك عليه[١].



(١) " الغاية " للسخاوي (١/ ٢٨٤).

غريب الحديث

تعريفه	هو ما جاء في المتن من لفظ غامض بعيد عن الفهم لقلة استعماله
سبب الغرابة	قلة استعمال اللفظ
مثاله	حديث عائشة رضي الله عنها : «أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب يمانية بيض، سَحُولِيَّة من كرسف ليس فيهن قميص ولا عمامة» متفق عليه. فقولها : (سَحُولِيَّة) و (كرسف) من غريب الحديث يرجع فيها إلى كتب الغريب لمعرفة المعنى .
الفرق بين غريب ألفاظ الحديث والغريب (الفرد)	هذا النوع غير نوع الغريب (الفرد) قسيم المشهور والعزيز، فذاك يرجع إلى الانفراد من جهة الرواية. وأما هذا فهو ما يخفى معناه من المتون لقلة استعماله، وقد سماه جمع من أهل الاصطلاح **(غريب ألفاظ الحديث)**.
الفرق بين غريب ألفاظ الحديث والمشكل	١- غريب الحديث : خفاء المعنى بسبب قلة استعمال اللفظ. ٢- المشكل : خفاء المعنى بسبب دقة مدلول اللفظ مع كثرة الاستعمال.
أفضل طرق تفسير الغريب	١-ورود النص، بأن يأتي مفسراً في روايات أخرى . ٢-تفسير الراوي.
المؤلفات في غريب الحديث	١-" غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤). ٢-" غريب الحديث" لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ) . ٣-" غريب الحديث " للخطابي (ت٢٨٨هـ) ٤-"النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير، (ت٦٠٦هـ) وهو من أجمع كتب غريب الحديث.

مَعْرِفَةُ مُخْتَلِفِ الْحَدِيثِ

تعريفه :

يطلق على تعارض الأحاديث في الظاهر، وطرق التوفيق و الترجيح بينها.

وعرفه النووي وغيره : أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما[١].

وقد اعتنى العلماء بهذا النوع، وصنفوا فيه المصنفات المفردة.

ومن أشهر من برز فيه إمام الأئمة ابن خزيمة حتى قال عن نفسه : "لا أعرف حديثين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما" اهـ.

العلاقة بين مختلف الحديث و مشكل الحديث

مصطلح (مشكل الحديث) أوسع من (مختلف الحديث)، فالأول يطلق على كل إشكال في الحديث سواء عارض - في الظاهر- آية أو حديثاً أو إجماعاً أو

---

(١) " التقريب و التيسير" للنووي (ص/ ٩٠)، و" المنهل الروي" لابن جماعة (ص/ ٦٠)، و" المقنع" لابن الملقن (٢/ ٤٨٠).
قصر الحافظ ابن حجر في " نزهة النظر" (ص/ ٩١) علم (مختلف الحديث) على صورة تعارض الأحاديث في الظاهر مع إمكان الجمع بينها، بينما عمل الأئمة المصنفين في (مختلف الحديث) وأهل الاصطلاح على أن هذا العلم يشمل المراتب الثلاث: ١- ما أمكن الجمع فيه، ٢- والناسخ و المنسوخ ٣- و الترجيح.
يوضح ذلك أن ابن الصلاح وعامة من تابعة ذكروا: أن المختلف قسمان: ١-ما أمكن الجمع فيه ٢- ما لم يمكن الجمع. ومالم يمكن الجمع فيه قسمان: ١- ناسخ ومنسوخ ٢- أو ترجيح.
وقال الحافظ السخاوي في " فتح المغيث " (٤/ ٦٦) في مبحث (مختلف الحديث): كان الأنسب عدم الفصل بينه وبين (الناسخ والمنسوخ) فكل ناسخ ومنسوخ مختلف ولا عكس.

الأصول العامة في الشريعة.

أما (مختلف الحديث) فالمراد به الاختلاف - في الظاهر- بين الأحاديث النبوية.

فكل (مختلف) (مشكل) من غير عكس.

هل يوجد تعارض بين الأحاديث :

قال ابن القيم : لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة فإذا وقع التعارض :

١- فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتاً فالثقة يغلط.

٢- أو يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر إذا كان مما يقبل النسخ

٣- أو يكون التعارض في فهم السامع لا في نفس كلام ﷺ.

فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة " [١].

مراتب النظر بين الأحاديث عند الاختلاف[٢].

١- الجمع بين الأحاديث، لأن أعمال الدليلين أولى من إهمالهما أو إهمال أحدهما.

٢- النسخ، إن علم التاريخ وثبت المتأخر.

٣- الترجيح[٣] ، إذا لم يمكن الجمع، ولم يعرف التاريخ.

٤- التوقف.

(١) " زاد المعاد" (٤/ ١٣٤).

(٢) " التقييد والإيضاح" للعراقي (ص/ ٢٨٥)، و " نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ٩١)، و " فتح المغيث " للسخاوي (٤/ ٧٠)

(٣) وجوه الترجيح بين الأدلة - عند المحدثين -جاوزت الخمسين وجهاً، سردها الحافظ =

مثال مختلف الحديث:

- حديث بسرة بنت صفوان في الوضوء من مس الذكر، أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: من مس ذكره فليتوضأ. خرجه أهل السنن

عارضه حديث طلق بن علي في ترك الوضوء، قال: قدمنا على نبي الله ﷺ فجاء رجل كأنه بدوي، فقال: يا نبي الله، ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ؟ فقال: هل هو إلا مضغة منه، أو قال: بضعة منه. خرجه أهل السنن

اختلف أهل العلم في طرق التوفيق بين هذين الحديثين على مذاهب شملت جميع مراتب التوفيق بين الأحاديث:

الأول: الترجيح، ذهب جماعة من أهل العلم إلى ترجيح حديث بسرة على حديث طلق لأنه أصح منه.

الثاني: النسخ، ذهب بعض أهل العلم إلى أن حديث بسرة ناسخ لحديث طلق بن علي، بدعوى أن طلق بن علي اليمامي قدم إلى النبي ﷺ وهو يبني المسجد، ثم رجع إلى قومه، وإسلام بسرة بنت صفوان إنما كان عام الفتح.

الثالث: الجمع، بأن يحمل حديث الأمر بالوضوء في حديث بسرة بنت صفوان على الاستحباب، والصارف له عن الوجوب حديث طلق بن علي، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية(١).

مثال آخر: كحديث (نهى رسول الله ﷺ أن يتزعفر الرجل) متفق عليه.

= العراقي في "شرح الألفية" (٢/ ١١٠)، ثم قال: وقد زاد الأصوليون.. وجوهاً أخرى للترجيح، إذا انضمت إلى هذه زادت على المائة... وقد اقتصرت هنا على ما أودعه المحدثون كتبهم. اهـ
وقد ذكر الحافظ العراقي المئة تامة في "التقييد والإيضاح" (ص/ ٢٨٦).

(١) "مجموع الفتاوى" (٢١/ ٢٤١).

ورؤيته عبد الرحمن بن عوف وقد تزوج وعليه وضر من صفرة فأقره. متفق عليه.

(فيوفق بينهما) بالترخيص للمتزوج قاله السخاوي.

وحصل التوفيق بأوجه أخرى منها أن أثر الصفرة جاءه من زوجه.

أشهر المؤلفات فيه :

١- "اختلاف الحديث" للإمام الشافعي، وهذا الكتاب جزء من كتاب "الأم" ، من جملة كتب (الأم)، ولم يقصد إفراده، ولا استيعاب هذا النوع.
قال السيوطي : وهو أول من تكلم فيه، ولم يقصد رحمه الله استيفاءه، ولا إفراده بالتأليف بل ذكر جملة منه في كتاب "الأم"[١].

٢- " تأويل مختلف الحديث " لابن قتيبة.

٣- "شرح مشكل الآثار " للطحاوي. وهو من أجمع الكتب و أوسعها في هذا الباب، مطبوع في ١٦ مجلداً.



(١) " تدريب الراوي " (٢/ ٦٥٢).

(مختلف الحديث)

تعريف مختلف الحديث	تعارض الأحاديث في الظاهر، وطرق التوفيق و الترجيح بينها.
العلاقة بين مختلف ومشكل الحديث	مصطلح (مشكل الحديث) أوسع من (مختلف الحديث)، فالأول يطلق على كل إشكال في الحديث سواء عارض - في الظاهر- آية أو حديثاً أو إجماعاً أو الأصول العامة في الشريعة . أما (مختلف الحديث) فالمراد به الاختلاف -في الظاهر- بين الأحاديث النبوية. فكل (مختلف) (مشكل) من غير عكس.
مراتب النظر في الأحاديث المتعارضة في الظاهر	١- الجمع بين الأحاديث . ٢- النسخ، إن علم التاريخ وثبت المتأخر . ٣- الترجيح، إذا لم يمكن الجمع، ولم يعرف التاريخ ٤- التوقف.
مثاله	- حديث بسرة بنت صفون في الوضوء من مس الذكر - وحديث طلق بن علي في ترك الوضوء اختلف أهل العلم في طرق التوفيق بينهما على مذاهب شملت جميع مراتب التوفيق بين الأحاديث : ١- **الجمع** بأن يحمل الأمر في حديث بسرة على الاستحباب و الصارف له حديث طلق . ٢- **النسخ**، بعضهم قال بأن حديث طلق منسوخ لأنه متقدم، لأنه قدم للمدينة عند بناء المسجد النبوي ٣- **الترجيح**، رجح بعضهم حديث بسرة لأنه أصح، وعكسه بعض أهل العلم . مثال آخر : **كحديث النهي عن التَزَعْفُر، ورؤيته عبد الرحمن بن عوف وقد تزوج وعليه وضر من صفرة فأقره، (فيوفق بينهما) بالترخيص** للمتزوج قاله السخاوي . وحصل التوفيق بأوجه أخرى منها أن أثر الصفرة جاءه من زوجه.

المؤلفات فيه	١- (اختلاف الحديث) للإمام الشافعي . ٢- (تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة . ٣- (شرح مشكل الآثار) للطحاوي. وهو من أجمع الكتب في هذا الباب، مطبوع في ١٦ مجلداً.
توضيح	قصر الحافظ ابن حجر في "نزهة النظر" (ص/٩١) علم (مختلف الحديث) على صورة تعارض الأحاديث في الظاهر مع إمكان الجمع بينها، بينما عمل الأئمة المصنفين في (مختلف الحديث) وأهل الاصطلاح على أن هذا العلم يشمل المراتب الثلاث: ١-ما أمكن الجمع فيه، ٢- والناسخ والمنسوخ ٣- و الترجيح . يوضح ذلك أن ابن الصلاح وعامة من تابعة ذكروا : أن المختلف قسمان : ١-ما أمكن الجمع فيه ٢- ما لم يمكن الجمع. ومالم يمكن الجمع فيه قسمان : ١- ناسخ ومنسوخ ٢- أو ترجيح. وقال الحافظ السخاوي في " فتح المغيث " (٤/ ٦٦) في مبحث (مختلف الحديث) : كان الأنسب عدم الفصل بينه وبين (الناسخ والمنسوخ) فكل ناسخ ومنسوخ مختلف ولا عكس.



مَعْرِفَةُ الْمُبْهَمَاتِ

التعريف به :

المبهم : الذي لم يسم كقوله: أخبرني (فلان)، أو(شيخ)، أو (رجل)، أو (بعضهم)، أو (ابن فلان)[١].

والمراد بهذا النوع : معرفة من أبهم في الحديث إسناداً، أو متناً من الرجال، والنساء[٢].

سبب الإبهام[٣] :

١- **الاختصار**، بأن لا يسمى **اختصاراً** من الراوي عنه، واقتصر على هذا السبب عامة أهل الاصطلاح.

٢- الشك في اسمه، بأن يقع التردد في اسمه، ذكره السخاوي.

أقسامه و فائدة معرفته[٤] :

١- **الإبهام في السند**، وتفيد معرفته في زوال الجهالة التي يرد الخبر معها، لأن شرط قبول الخبر - كما علم - عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته.

وهذا القسم هو الذي ذكره ابن حجر في " النزهة "

٢- **الإبهام في المتن**، ولا تفيد معرفته في درجة الحديث، وهو قليل

---

(١) "نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ١٢٥).

(٢) "التوضيح الأبهر " للسخاوي(ص/ ١٠٤)، و "فتح المغيث" للسخاوي (٤/ ٢٩٨).

(٣) "نزهة النظر" لابن حجر (ص/ ١٢٥)، و "فتح المغيث" للسخاوي (٤/ ٢٩٨).

(٤) " فتح المغيث" للسخاوي (٤/ ٢٩٨)، و " شرح الألفية" للأنصاري (٢/ ٢٩٩).

الجدوى بالنسبة إلى معرفة حكم المسألة من الحديث قاله ابن كثير.

قال السخاوي : لكن من فوائده أن يكون المبهم سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر فيستفاد بمعرفته النسخ وعدمه إن عرف زمن إسلام ذلك الصحابي

وقد اقتصر ابن الصلاح في المقدمة على هذا القسم .

أنواعه و أمثلته[1] :

١- ما قيل فيه " رجل " أو " امرأة "، وهو أبهمها.

ومن أمثلته :

حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن **(رجلاً)** قال : يا رسول الله ! الحج كل عام ؟

هذا الرجل هو الأقرع بن حابس، بينه ابن عباس في رواية أخرى.

- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في ناس من أصحاب رسول الله ﷺ مروا بحي فلم يضيفوهم، فلدغ سيدهم، فرقاه **(رجل)** منهم بفاتحة الكتاب على ثلاثين شاة.

الراقي هو الراوي أبو سعيد الخدري.

٢- ما قيل فيه : " ابن فلان " أو " ابن الفلاني " أو " ابنة فلان " أو نحو ذلك. ومن أمثلته :

- حديث أم عطية : ماتت **(إحدى بنات)** رسول الله ﷺ فقال : " اغسلنها بماء وسدر.. " الحديث.

هي زينب زوجة أبي العاص بن الربيع، أكبر بناته ﷺ، وإن كان قد قيل : أكبرهن رقية، والله أعلم.

---

(١) " مقدمة ابن الصلاح" (ص/٣٧٥)، و " فتح المغيث" للسخاوي (٤/ ٢٩٩).

٣- ومنها: العم والعمة ونحوهما:

حديث رافع بن خديج المشهورة في المخابرة عن (**عمه**).

عمه هو ظهير بن رافع الحارثي الأنصاري.

٤- ومنها: الزوج والزوجة:

من ذلك حديث سبيعة الأسلمية أنها ولدت بعد وفاة (**زوجها**) بليال.

زوجها هو سعد بن خولة الذي رثى له رسول الله ﷺ أن مات بمكة في حجة الوداع، وكان بدرياً.

طريق معرفة المبهم[١]:

١- بوروده مسمى في بعض الروايات.
٢- أو بالتنصيص من أهل السير ونحوهم.

قال ابن الصلاح: وكثير منهم لم يوقف على أسمائهم.

المؤلفات فيه:

١- "الغوامض والمبهمات" لأبي محمد عبدالغني بن سعيد الأزدي المصري.
٢- "الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة" للخطيب البغدادي
٣- "غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة" لابن بشكوال.
٤- "الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات" للنووي، اختصر فيه كتاب الخطيب.

(١) "مقدمة ابن الصلاح" (ص/٣٧٥)، و "فتح المغيث" للسخاوي (٤/٢٩٩).

٥- **"المستفاد من مبهمات المتن والإسناد" لأبي زرعة العراقي.**

رتبه على الأبواب الفقهية ليسهل الكشف منه على من أراد ذلك، وأورد فيه جميع ما ذكره الخطيب وابن بشكوال والنووي مع زيادة عليهم وهو أحسن ما صنف في هذا النوع، والكتاب مطبوع.

(فائدة) قال الزركشي : الأحاديث التي يقع فيها تعيين المبهمات وصح أصلها في طريق آخر هل يتسامح في أسانيدها من جهة أنه لا يتعلق بتعيينه حكم شرعي أم لا فيه نظر، والأقرب التسامح(١) .



(١) " النكت على ابن الصلاح " (٢/ ٣٢٢).

معرفة المبهمات

التعريف به	المبهم : الذي لم يسم كقوله : أخبرني (فلان)، أو(شيخ)، أو (رجل)، أو (بعضهم)، أو (ابن فلان). والمراد بهذا النوع : معرفة من أبهم في الحديث إسناداً، أو متناً من الرجال، والنساء
سبب الإبهام	١- الاختصار، بأن لا يسمى **اختصاراً** من الراوي عنه ٢- الشك في اسمه، بأن يقع التردد في اسمه.
أقسامه و فائدة العلم به	١- **الإبهام في السند،** وتفيد معرفته في زوال الجهالة التي يرد الخبر معها لأن من شرط الراوي العدالة. وهذا القسم هو الذي ذكره ابن حجر في " النزهة " ٢- **الإبهام في المتن**، ولا تفيد معرفته في درجة الحديث وهو قليل الجدوى بالنسبة إلى معرفة حكم المسألة من الحديث، لكنه قد يفيد في معرفة الناسخ و المنسوخ عند التعارض، وقد اقتصر ابن الصلاح في المقدمة على هذا القسم .
طريق معرفة المبهم	١- بوروده مسمى في بعض الروايات . ٢- أو بالتنصيص من أهل السير ونحوهم، وكثير منهم لم يوقف عليهم.
المؤلفات فيه	١- **(الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة).** للخطيب البغدادي ٢- **(المستفاد من مبهمات المتن والإسناد) لأبي زرعة العراقي**. رتبه على الأبواب الفقهية ليسهل الكشف منه على من أراد ذلك، وهو أحسن ما صنف في هذا النوع.

مَعْرِفَةُ تَوَارِيْخِ المُتُونِ

هذا النوع لم يذكره الحافظ ابن الصلاح في "مقدمته "، وهو مما زاده الحافظان الزركشي و البلقيني وتبعهما عليه السيوطي[١].

التعريف به :

معرفة وقت صدور الحديث من النبي ﷺ، هل كان في أول البعثة أو بعد ذلك.

فائدته :

١- معرفة الناسخ والمنسوخ.
٢- معرفة ابتداء مشروعية الحكم فيظهر بذلك حال ما قبله.

طريقة معرفته، وأمثلته :

١- عبارة (أول) ما كان كذا، ومن أمثلته :
- " أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة ".
- " أول ما نهاني عنه ربي بعد عبادة الأوثان شرب الخمر وملاحاة الرجال " رواه ابن ماجه.

وقد جعل الحافظ الزركشي في كتابه " النكت" (معرفة الأوائل و الأواخر) نوعاً مستقلاً من أنواع علوم الحديث.

٢-(القبلية والبعدية)، ومن أمثلته :

- حديث جابر كان رسول الله ﷺ نهانا أن نستدبر القبلة أو نستقبلها

(١) " النكت على ابن الصلاح " للزركشي (١/ ٧٤)، و " محاسن الاصطلاح " للبلقيني (ص/ ٧١٤)، و " تدريب الراوي" للسيوطي (٢/ ٩٣٠).

بفروجنا إذا أهرقنا الماء ثم رأيته قبل موته بعام يستقبلها رواه أحمد وأبو داود وغيرهما.

حديث جرير أنه رأى النبي ﷺ يمسح على الخف فقيل له أقبل نزول سورة المائدة أم بعدها فقال ما أسلمت إلا بعد نزول سورة المائدة

٣- (وبآخر الأمرين)، ومن أمثلته :

- حديث : " كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار " رواه أبو داود وغيره.

٤- بذكر (السنة والشهر)، ومن أمثلته :

- حديث بريدة : " كان رسول الله ﷺ يتوضأ لكل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد " أخرجه مسلم، وهذا من المؤرخ بذكر السنة.
- حديث عبد الله بن عكيم أتانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته بشهر أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب. رواه الأربعة

المؤلفات فيه :

١- " الأوائل " لابن أبي عاصم.
٢- " الأوائل " لابن قتيبة الدينوري.
٣- " الأوائل " لأبي بكر بن أبي شيبة. وأفرد ابن أبي شيبة في مصنفه باباً للأوائل.
٤- " الأوائل " لأبي عروبة الحسين بن أبي معشر الحراني.
٥- " الأوائل " للطبراني، سليمان بن أحمد الطبراني.
٦- " الأوائل " لأبي هلال العسكري .

والجميع مطبوع سوى كتاب ابن أبي شيبة.

تواريخ المتون

التعريف به	معرفة وقت صدور الحديث من النبي ﷺ، هل كان في أول البعثة أو بعد ذلك.
فائدته	١- معرفة الناسخ والمنسوخ . ٢- معرفة ابتداء مشروعية الحكم فيظهر بذلك حال ما قبله.
طريقة معرفته، وأمثلته	١- عبارة **(أول)** ما كان كذا، ومن أمثلته : " أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة" ٢- **(القبلية والبعدية)**، ومن أمثلته : - حديث جابر كان رسول الله ﷺ نهانا أن نستدبر القبلة أو نستقبلها بفروجنا إذا أهرقنا الماء ثم رأيته قبل موته بعام يستقبلها رواه أحمد وأبو داود وغيرهما . ٣- **(وبآخر الأمرين)**، ومن أمثلته : - حديث : " كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار " رواه أبو داود وغيره . ٤- بذكر **(السنة والشهر)**، ومن أمثلته : - حديث ابن عكيم أتانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته بشهر أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب.رواه الأربعة
المؤلفات فيه	١-" الأوائل " لابن أبي عاصم . ٢- " الأوائل " لابن قتيبة الدينوري . ٣-" الأوائل " لأبي بكر بن أبي شيبة. وأفرد ابن أبي شيبة في مصنفه باباً للأوائل . ٤- " الأوائل " للطبراني، سليمان بن أحمد الطبراني . ٥-" الأوائل " لأبي هلال العسكري.

مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ مِنَ الرُّوَاةِ[(١)]

أهمية هذا النوع:

يعتبر من أجل علوم الحديث، فإنه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه، وهو فرع من فروع علم الجرح والتعديل.

قال الحافظ السخاوي : كان الأنسب أن يضم لمراتب الجرح والتعديل[(٢)].

أول من تكلم في الرجال:

أول من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم بعده أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين.

الأصل في جواز الكلام في الرواة[(٣)]:

قال ابن الصلاح : وهؤلاء أول من تصدى لذلك وعني به، وإلا فالكلام فيه جرحاً وتعديلاً متقدم ثابت عن رسول الله ﷺ ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم.

وجوز ذلك صوناً للشريعة ونفيا للخطأ والكذب عنها، وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة.

- وقيل ليحيى بن سعيد : أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟ فقال : لأن يكونوا خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول لي : " لم لم تذب الكذب عن حديثي ؟.

(١) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/٣٨٧)، و " المقنع في علوم الحديث " لابن الملقن (٢/٦٥٧)، و " تدريب الراوي" للسيوطي (٢/ ٩٣٠).
(٢) " فتح المغيث " (٤/ ٣٤٧).
(٣) " مقدمة ابن الصلاح " (ص/ ٣٨٩).

- وجاء عن أبي تراب النخشبي أنه سمع من أحمد بن حنبل شيئاً من ذلك، فقال له : " يا شيخ ! لا تغتب العلماء، فقال له : ويحك ! هذا نصيحة ليس هذا غيبة " اهـ.

أقسام الرواة إجمالاً:

١- الثقة المتفق على توثيقه.
٢- الضعيف المتفق على ضعفه.
٣- المختلف فيه جرحاً و تعديلاً.
٤- المجهول الذي لم يعرف بجرح ولا تعديل.

المؤلفات في الثقات و الضعفاء:

القسم الأول : المؤلفات الخاصة بالثقات، ومن أشهرها

١- (معرفة الثقات) للعجلي.
٢- (أسماء الثقات) لابن شاهين.
٣- (الثقات) لابن حبان.

القسم الثاني : المؤلفات الخاصة بالضعفاء، من أشهرها :

١- (الكامل) لابن عدي.
٢- (المجروحين) لابن حبان.
٣- (الضعفاء) للعقيلي.
٤- (ميزان الاعتدال) للذهبي.
٥- (لسان الميزان) لابن حجر.

القسم الثالث : المؤلفات العامة، ومن أشهرها :

١- (التواريخ) للإمام يحيى بن معين
٢- (التاريخ الكبير) للبخاري.

٣- (الجرح و التعديل) لابن أبي حاتم.

٤- (سير أعلام النبلاء) للذهبي.

(تتمة) أبرز المصنفات الخاصة برواة الكتب الستة.

وتشتمل على جميع أقسام الرواة :(الثقات و الضعفاء و المجاهيل والمختلف فيهم).

١- (الكمال في أسماء الرجال) للحافظ عبدالغني المقدسي.

٢- (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) للحافظ المزي.

٣- (تهذيب التهذيب) للحافظ ابن حجر.

٤- (تقريب التهذيب) للحافظ ابن حجر.



معرفة الثقات والضعفاء

أهميته	يعتبر من أجل علوم الحديث، لأنه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه، وهو فرع من فروع علم الجرح والتعديل. وكان الأنسب أن يضم لمراتب الجرح والتعديل.
الأصل في جواز الكلام في الرواة	-الكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً متقدم ثابت عن رسول الله ﷺ ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. -وجوز ذلك صونا للشريعة، ونفياً للخطأ والكذب عنها. - وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة.
أول من تكلم في الرواة	أول من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد، ثم بعده أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين.
أقسام الرواة	١- الثقة المتفق على توثيقه . ٢- الضعيف المتفق على ضعفه . ٣- المختلف فيه جرحاً و تعديلاً . ٤- المجهول الذي لم يعرف بجرح ولا تعديل.
أنواع المصنفات في الرواة	١- **(الكتب العامة)** كتواريخ ابن معين، و تواريخ البخاري، والجرح و التعديل لابن أبي حاتم . ٢- **(الثقات)** كثقات ابن حبان . ٣- **(الضعفاء)** كالكامل لابن عدي، والضعفاء للعقيلي.
أبرز المصنفات في رواة الكتب الستة	١- (الكمال في أسماء الرجال) للحافظ عبدالغني المقدسي. ٢- (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) للحافظ المزي . ٣- (تهذيب التهذيب) للحافظ ابن حجر . ٤- (تقريب التهذيب) للحافظ ابن حجر.

مَعْرِفَةُ مَنِ اخْتَلَطَ مِنَ الثِّقَاتِ

قال الحافظ السخاوي : وكان الأنسب ذكره في من تقبل روايته ومن ترد[١].

التعريف به، وحقيقته :

سوء الحفظ في الراوي على قسمين[٢] :

١- سوء حفظ لازم، بأن يلازمه من الصغر.

٢- سوء حفظ طارىء، وهو الاختلاط والغالب أنه يقع مع الكبر وتقدم السن.

وحقيقة الاختلاط : فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال: إما بخرف أو ضرر، أو مرض، أوعرض[٣].

أسباب الاختلاط :

الاختلاط له أسباب عديدة من أشهرها[٤] :

١- كبر السن.

٢- ذهاب البصر والتحديث من الحفظ.

٣- المرض.

٤- احتراق الكتب.

---

(١) " فتح المغيث " للسخاوي (٤/ ٣٦٦).

(٢) " نزهة النظر " لابن حجر (ص/ ١٢٩).

(٣) " فتح المغيث" للسخاوي (٤/ ٣٦٦).

(٤) " نزهة النظر " لابن حجر (ص/ ١٢٩).

أمثلة للرواة المختلطين[(١)] :

- **عبد الله بن لهيعة**، لما ذهبت كتبه اختلط في عقله، فمن سمع من هؤلاء قبل اختلاطهم قُبلت روايتهم، ومن سمع بعد ذلك أو شكَّ في ذلك لم تقبل.
- **عبد الرزاق ابن همَّام**، قال أحمد بن حنبل: اختلط بعدما عَمي، فكان يُلقن، فيتلقن فمن سمع منه بعدما عمي فلا شيء.
- **أبو بكر بن أبي مريم**. قال أبو حاتم الرازي : ضعيف الحديث، طرقته لصوص فأخذوا متاعه، فاختلط.

فائدة معرفة هذا النوع :

فائدة ضبط الرواة المختلطين : تمييز المقبول من المردود من حديث الراوي المختلط، وهذا خاص بالرواة الثقات، أما الضعفاء فهم غير مقبولين بدونه[(٢)] .

حكم رواية المختلط[(٣)]:

المختلطون في الجملة على قسمين :

١- **القسم الأول** : أن لا يتميز ما حدث به قبل الاختلاط وبعده، أو يشتبه الأمر فيه، فهذا يضعف حديثه كله إذا كان اختلاطه قوياً.

٢- **القسم الثاني** : أن يتميز حديث الراوي المختلط، وهذا على قسمين :

أ- فمن أخذ عنه قبل الاختلاط : قبل حديثه.

ب- ومن أخذ عنه بعد الاختلاط : لم يقبل حديثه.

قال الحافظ ابن الصلاح : والحكم فيهم : أنه يقبل حديث من أخذ عنهم

(١) " فتح المغيث " للسخاوي (٤/ ٣٦٦).

(٢) " فتح المغيث " للسخاوي (٤/ ٣٦٦) بتصرف.

(٣) " نزهة النظر " (ص/ ١٢٩).

قبل الاختلاط **ولا يقبل** حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده؟[(١)].

الاختلاط المؤثر:

الاختلاط المؤثر هو الاختلاط الشديد الذي يترتب عليه التخليط في الرواية و التحديث بالمناكير

وقد وصف بعض الأئمة جملة من الرواة الثقات بالاختلاط، ومرادهم بذلك التغير السير الذي لا يؤثر على الرواية، ومن أمثلة ذلك:

- عارم محمد بن الفضل السدوسي البصري ثقة خرج له الشيخان وقد وصف بالاختلاط

قال الذهبي: الحافظ الثبت الإمام .. وقد فرج عنا الدارقطني في شأن عارم، فقال: تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة.

فانظر قول أمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن، فأين هذا من قول ذاك الخساف، المتفاصح أبي حاتم بن حبان في عارم، فقال: اختلط في آخر عمره، وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا، ترك الكل، ولا يحتج بشيء منها.

قلت: فأين ما زعمت من المناكير الكثيرة؟ فلم يذكر منها حديثاً[(٢)].

(١) " المقدمة " (ص/٤٩٤). وذهب الحافظ ابن حجر إلى التوقف في الذي لم يتميز أو أشتبه الأمر فيه.
أقول: نتيجة عدم القبول و التوقف واحدة، وهي عدم العمل بالحديث، وعلى كلا القولين يقبل إذا توبع لأنه يعلم بذلك أنه قد حفظه.

(٢) " سير أعلام النيلاء " للذهبي (١٠/ ٢٦٧).

- عبد الملك بن عمير الإمام أبو عمرو اللخمي الكوفي:

كان من العلماء الأعلام، واحتج به الشيخان.

قال يحيى بن معين : هو مختلط.

قال الذهبي: ما اختلط الرجل ولكنه تغير تغير الكبر(١).

وقال العلائي : وذَكَر بعض الحفاظ أن اختلاطه احتمل، لأنه لم يأت فيه بحديث منكر(٢).

- أبو إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله.

أحد أئمة التابعين المتفق على الاحتجاج به.

قال أبو زرعة : [زهير] سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط وهو ثقة. قال الذهبي : ما اختلط أبو إسحاق أبداً وإنما يعني بذلك التغير ونقص الحفظ(٣).

قال العلائي : ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق احتجوا به مطلقاً وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حديثه(٤) اهـ.

وقد عقد الحافظ ابن رجب فصلاً نافعاً للرواة الثقات الذين ضعف حديثهم في بعض الأوقات دون بعض، وقال : وهؤلاء هم الثقات الذين خلطوا في آخر عمرهم، وهم متفاوتون في تخليطهم، فمنهم من خلط تخليطاً فاحشاً، ومنهم من خلط تخليطاً يسيراً(٥) .

---

(١) " تذكرة الحفاظ " للذهبي (١/ ١٠٢).
(٢) " المختلطين" للعلائي (ص/ ٧٦).
(٣) " تذكرة الحفاظ " للذهبي (١/ ١٧١).
(٤) " المختلطين" للعلائي (ص/ ٩٤).
(٥) " شرح العلل " لابن رجب (٢/ ٧٣٢).

وقال الحافظ السخاوي متعقباً إطلاق القول بعدم قبول رواية المختلط إذا حدث في الاختلاط.

قال : ومذهب وكيع حسبما نقله عنه ابن معين .. أنه إذا حدث في حال اختلاطه بحديث، واتفق أنه كان حدث به في حال صحته فلم يخالفه أنه يقبل، فليحمل إطلاقهم عليه(١).

طريقة معرفة ما رواه قبل الاختلاط و بعده(٢):

١- باعتبار الآخذين عنه أي تلاميذه.
٢- بنصوص الأئمة النقاد.

المؤلفات فيه :

١- " **المختلطين**" للحافظ العلائي (ت٧٦١هـ)، مطبوع في جزء صغير، وذكر فيه (٤٦) راوياً وصفوا بالاختلاط، ومخطوط الكتاب بخط الحافظ البوصيري، وقد ذيل البوصيري في الهامش زيادات كثيرة فاتت الحافظ العلائي.

وقد أضاف محقق ما زاده البوصيري مع إضافات فبلغ عدد الملحقين (١٢٩) راوياً - وصفوا بالاختلاط -.

٢- "**الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط** " للحافظ إبراهيم بن محمد سِبْط ابن العجمي(ت ٨٤١هـ)، وهو مطبوع، وذكر فيه (١٠٧) رواة وصفوا بالاختلاط.

٣- "**الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**" لأبي البركات محمد بن أحمد الكيَّال (ت ٩٢٩هـ)، مطبوع في مجلد، تحقيق عبد القيوم

(١) " فتح المغيث " للسخاوي (٤/ ٣٦٧).
(٢) " نزهة النظر " (ص/ ١٢٩)، " فتح المغيث " للسخاوي (٤/ ٣٦٧).

عبد رب النبي، وقد اشتمل الكتاب على (٧٠) راوياً وصفوا بالاختلاط.

وأضاف له المحقق تتمات هامة وهي :

أ- الأولى : أضاف (٣٨) راوياً من الثقات وصفوا بالاختلاط.

ب- الثانية : أضاف (١٣) راوياً من الضعفاء وصفوا بالاختلاط.

وكذا اعتنى المحقق بنقل نصوص الأئمة في تمييز الرواة عن المختلطين، الذين رووا قبل الاختلاط وبعده، فكفى بعمله هذا الباحثين وشفى.

ويعتبر هذا الكتاب مع تحقيق الباحث عبدالقيوم - جزاه الله خيراً - وتتماته من أفضل ما كتب في المختلطين.



مَعْرِفَةُ مَنِ اخْتَلَطَ مِنَ الثِّقَاتِ

تعريفه	هو (سوء الحفظ الطارئ)، وحقيقته : فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال: إما بخرف أو ضرر، أو مرض، أوعرض.
أسباب الاختلاط	١- كبر السن، وهو الغالب . ٢- ذهاب البصر والتحديث من الحفظ . ٣- المرض . ٤- احتراق الكتب
حكم حديث الراوي المختلط	المختلطون في الجملة على قسمين : ١- القسم الأول : أن لا يتميز ما حدث به قبل الاختلاط وبعده، أو يشتبه الأمر فيه، فهذا يضعف حديثه كله إذا كان اختلاطه قوياً . ٢- القسم الثاني : أن يتميز حديثه، وهذا على قسمين : أ-فمن أخذ عنه قبل الاختلاط : قبل حديثه . ب-ومن أخذ عنه بعد الاختلاط : لم يقبل حديثه.
تتمة الاختلاط المؤثر	الاختلاط المؤثر هو الاختلاط الشديد الذي يترتب عليه التخليط في الرواية و التحديث بالمناكير . وقد وُصف جملة من الرواة الثقات الأثبات بالاختلاط، المراد بذلك التغير السير الذي لا يؤثر على الرواية.
المؤلفات فيه	١- " **المختلطين**" للحافظ العلائي، مطبوع . ٢- " **الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط** " للحافظ إبراهيم ابن محمد سِبْط ابن العجمي، وهو مطبوع . ٣-" **الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**" لا بن الكيَّال، مطبوع في مجلد.

مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ الحَدِيثِ

هذا النوع لم يذكره الحافظ ابن الصلاح في مقدمته الشهيرة، وهو مما زاده الزركشي والبلقيني، وتبعهما الحافظ ابن حجر في " نزهة النظر" و غيره(١) .

التعريف به :

السبب الذي لأجله حدث النبي ﷺ بذلك الحديث كما في سبب نزول القرآن الكريم(٢) .

فائدته :

قال الزركشي : وهو من أهم أنواع علم الحديث.

و قال: وإنما زل كثير من الرواة ووهموا لما لم يقفوا على ذلك، وقد ردت عائشة رضي الله عنها على الأكابر من الصحابة رضي الله عنهم بسبب إغفالهم سبب الحديث.

فإن قيل أي فائدة لهذا النوع مع أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ؟

قيل : فائدته عدم تخصيص محل السبب أو فهم المعنى من السياق،

وخلاصة ذلك : أنه إذا علم سبب الحديث تبين الفقه في المسألة(٣) .

قال السيوطي في " ألفيته" : وهو كما في سبب القرآن مبين للفقه والمعاني

---

(١) " النكت على ابن الصلاح " للزركشي (١/ ٧٠)، و " محاسن الاصطلاح" للبلقيني (ص/٧٠٦)،و " نزهة النظر" (ص/ ١٩١)، و" فتح المغيث " للسخاوي (٤/ ٣٨)، و " تدريب الراوي" للسيوطي (٢/ ٩٢٨)، وهو آخر نوع في " نزهة النظر"

(٢) " شرح نزهة النظر" لملا علي قارئ (ص/ ٨١٤).

(٣) " محاسن الاصطلاح" للبلقيني (ص/ ٧٠٦).

أمثلته[١] :

١- حديث " الخراج بالضمان ".

سببه : في بعض طرقه عند أبي داود وابن ماجه إن رجلاً ابتاع عبدًا فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجد به عيبا فخاصمه إلى النبي ﷺ فرده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال ﷺ: الخراج بالضمان.

٢- حديث اتخاذ النبي ﷺ خاتماً من فضة وجعل نقشه "محمد رسول الله".

سببه : لأنه ﷺ كتب كتاباً أو أراد أن يكتب. فقيل له : إنهم لا يعرفون كتاباً إلا مختوماً فاتخذ خاتماً من فضة نقشه "محمد رسول الله".

٣- " حديث إنما الأعمال بالنيات ".

سببه : أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك الهجرة بل ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس فسمي مهاجر أم قيس[٢] .

ولهذا حسن في الحديث ذكر المرأة دون سائر الأمور الدنيوية.

طريقة معرفة السبب[٣] :

١- **السبب قد ينقل في الحديث**، كحديث "سؤال جبريل عليه الصلاة والسلام

---

(١) " محاسن الاصطلاح" للبلقيني (ص/٧٠٦). وقد أطال الحافظ البلقيني في بيانه وتكلم عليه في نحو ١٥ صفحة، ثم قال: وفي أبواب الشريعة والقصص وغيرها، أحاديث لها أسباب يطول شرحها. وما ذكرنا أنموذج لمن يريد تعرف ذلك، ومدخل لمن يريد أن يضيف مبسوطا في ذلك، والمرجو من الله - سبحانه وتعالى - الإعانة على مبسوط فيه، بفضله و كرمه.

(٢) قصة مهاجر أم قيس تكلم عليها الحافظ ابن حجر في " فتح الباري" (١/ ١٠)

(٣) " محاسن الاصطلاح" للبلقيني (ص/٦٩٨)، و" النكت على ابن الصلاح " للزركشي (١/ ٧٢).

عن الإيمان والإسلام والإحسان" ، وحديث القلتين سئل عن الماء يكون بالفلاة وما ينوبه من السباع والدواب.

٢- وقد ينقل السبب في حديث آخر ، قال الزركشي و البلقيني : وهو الذي ينبغي الاعتناء به، كحديث " الخراج بالضمان ".

المؤلفات فيه :

١- " أسباب الحديث" ، لأبي حفص العكبري (٣٩٩ هـ).

٢- " أسباب الحديث" لأبي حامد الجوباري المعروف بـ(كوتاه) الجوباري.

٣- "أسباب ورود الحديث" لابن الجوزي.

قال الزركشي : قيل وقد صنف ابن الجوزي فيه تصنيفاً ولم يكمله

٤- "اللُّمع في أسباب الحديث" ، أو "أسباب ورود الحديث" للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، وهو مطبوع.

٥- "البيانُ والتعريفُ في أسباب ورود الحديث الشريف" تأليف الشريف الحُسيني الدمشقي (ت١١١٠هـ)، وهو مطبوع.



معرفة سبب ورود الحديث

التعريف به	معرفة سبب الحديث أي السبب الذي لأجله حدث النبي ﷺ بذلك الحديث كما في سبب نزول القرآن الكريم.
مثاله	حديث " **الخراج بالضمان**" . **سببه** : في بعض طرقه عند أبي داود وابن ماجه أن رجلاً ابتاع عبداً فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجد به عيبا فخاصمه إلى النبي ﷺ فرده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال ﷺ: الخراج بالضمان.
فائدة العلم به	إذا علم سبب الحديث تبين الفقه في المسألة قال السيوطي في " ألفيته" : وهو كما في سبب القرآن مبين للفقه والمعاني
طريقة معرفة السبب :	١- **السبب قد ينقل في الحديث نفسه** ، كحديث القلتين سئل عن الماء يكون بالفلاة وما ينوبه من السباع والدواب . ٢- **وقد ينقل السبب في حديث آخر**. وهو الذي ينبغي الاعتناء به، كحديث " الخراج بالضمان "
المؤلفات فيه	١- " **أسباب الحديث**" ،لأبي حفص العكبري (**٣٩٩ هـ**) ٢- "**اللُّمع في أسباب الحديث**"، أو "أسباب ورود الحديث" للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، وهو مطبوع . ٣- "**البيانُ والتعريفُ في أسباب ورود الحديث الشريف**" تأليف الشريف الحُسيني الدمشقي (ت١١١٠هـ)، وهو مطبوع.

فهرس الموضوعات

